

الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سيقرا الوجود ومعهد الآثار

- مهمة الملك: الاصلاح وبناء الوطن
- الخلدونية السعودية في مرحلتها الأخيرة
- سيناريو التغيير داخل العائلة المالكة
- بعد مقتل العويي: نايف ينتظر المكافأة
- المتشدون السعوديون يزيلون تراثهم



ملك
المملكة
المتقاطعة



مضاوي الرشيد:

رحيل الملك فهد.. ومحاسبة المرحلة

في هذا العدد

- ١ الدولة الطامسة
- ٢ الاصلاح وبناء الوطن
- ٤ ملك المملكة المتقاطعة
- ٦ الخلدونية السعودية في مرحلتها الأخيرة
- ١٢ الملك وأسئلة المرحلة الجديدة
- ١٤ سيناريو التغيير داخل العائلة المالكة
- ١٦ مقتل العوفي.. نايف ينتظر المكافأة
- ١٨ الآمال الموقوفة
- ٢٢ مهام مطلوبة من الملك الجديد
- ٢٤ السعودية: طقوس السياسة وسياسة الطقوس
- ٢٦ رحيل الملك فهد ومحاسبة المرحلة
- ٢٨ الملك الجديد يطلق سراح المعتقلين الاصلاحيين
- ٣٠ في فكر الدولة: الشرعية والعقد الاجتماعي
- ٢٣ صراع الأمراء.. مشكلة تم تجاوزها أم معركة بانتظار الحسم
- ٣٤ تدمير مكة
- ٣٦ الحجاز وتجارة صدر الاسلام
- ٤٠ حتى لا يغرقكم المديح

الدولة الطامسة

للإسلام إلا تم جرفه ومحوه تحت ذريعة إبعاد الناس عن عبادة غير الله وإزالة مبررات العودة إلى الوثنية والشرك!! عجيباً أيقال عن حفظ آثار المصطفى صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام من باب الشرك وعبادة الأوثان. فهل فعل المأصون كبيرة حين أبقوا على بيوتات النبي وأمهات المؤمنين وأهل بيته وصحابته الكرام، أم أن تلك البيوتات غدت دوراً لعبادة الأوثان؟!

لقد آلى المتعصبون على أنفسهم ألا دفن وطمس آثار تمثل عنوان مجد لهذه الأمة ولمنجزاتها الخالدة، وأضاف الجشعون اليهم قوة غاشمة محفوفة بشرعية كاذبة كيما يصبح النهب المادي مستتراً بحجج دينية وأهية. فقد إلتقت نزعتان: التعصب والجشع في هذه الدولة، فالعلماء بفتاوى توفر الغطاء الديني والحكام بشجعهم وقوة الدولة من ورائهم لتنفيذ مآرب خاصة وشخصية.

لقد زالت مساجد لعبادة الله تحت طائل التوسعة، وطمست بيوت لأولياء الله بحجة أنها قد تعبد من دون الله، ولم يرعَ حق الله ولا العباد فيما جرى من تدمير لآثار هي علامات ترشد الناس إلى عظمة الخالق، وعظمة الرسالة التي أنزلها على رسوله المصطفى صلى الله عليه وسلم.

إنها كارثة إنسانية حقاً بكل المعايير، فبينما تناضل مصر من أجل ملاحقة آثارها المسروقة منذ أيام الاستعمار الفرنسي والبريطاني واستعادتها، ومن أجل ذلك ترفع القضايا تلو القضايا على دول أوروبا التي سرقت من آثارها القديمة ووضعتها في متاحفها، تقوم، في المقابل، معاول التعصب بهدم وطمس كل أثر لم يرق لأصحابه، وإذا من بين آثار الإسلام التي نسع ونقرأ عنها في كتب التاريخ والآثار الإسلامية لم يبق سوى قلة قدرها المهندسون المعماري المرموق سامي عنقاوي بعشرين بناءً يمثلون ما نسبته 5 بالمئة من مجمل المباني التي يعود تاريخها إلى زمان النبي صلى الله عليه وسلم وأهل بيته وصحابته الكرام رضوان الله عليهم.

إنها عملية تخريب عديدة لا تنتمي إلى دين ولا قيم إنسانية رفيعة، بل هي تعبير متخلف عن الجهل بالذات التاريخية وبالنور المنبعث من تلك الآثار منذ نزول الوحي على المصطفى وحتى قيام الساعة. ونختتم هنا بما كتبه الدكتور في يماني المتخصصة في تاريخ وآثار الحجاز في سياق تعليقه على مقالة (تدمير الإسلام) المنشورة في صحيفة الإندبندنت البريطانية في الثامن أغسطس للكاتب دانييل هودن التي نشرنا ترجمتها إلى اللغة العربية في هذا العدد. تقول الدكتورة يماني:

يزعم حكام السعودية بأنهم خدّموا للحرمين الشريفين، ولكنهم يدمرون بصورة تامة الآثار المادية للتاريخ الثقافي للإسلام. إنهم ينفذون قوانين صارمة وضعت من قبل شرطتهم الدينية، بإسم المذهب الأكثر تعصباً في الإسلام، أي المذهب الوهابي. وفي غضون ذلك، فإنهم يدمرون المواقع التي تحتفظ بمعنى روحي عميق وتمثل الميراث الثقافي لأكثر من مليار مسلم يتبعون شكلاً أكثر تسامحاً وتنوعاً من الإسلام.

إن هذا التدمير المنظم هو إساءة واضحة للسلطة من قبل الدولة السعودية. وفيما نرتقب الانتاجات الراديكالية والعنفية في مساجد الغرب، يجب أن لاننسى الارثوذكسية الخطرة التي تسيطر على مهد الإسلام، أي الحجاز.

كل الشعوب تفخر بتراتها الحضارية وتتفق أموالاً طائلة من أجل الحفاظ على ما تركته العظماء وصانعوا التاريخ والحضارة، وتدعو الزوّار في أرجاء المعمورة للإطلاع على المعالم الأثرية في بلدانها، كجزء من الاحساس بالمجد وكتعبير عن الوفاء للماضي التليد إلى جانب المكسب المادي، وتعريف العالم بالمنجزات الحضارية..

من مصر الفرعونية إلى اليونان الاغريقية إلى العراق البابلية إلى الصين الكنفوشوسية ومروراً بالهند وبلدان الشرق الاسيوية البوذية إلى الآثار الفينيقية في بلاد الشام.. شواهد حضارية لا حصر لها، عملت الشعوب على إحيائها والحفاظ عليها، وخصصت مراكز بحث تعمل جاهدة لحماية الآثار والكشف عما غاب منها تحت الثرى من أجل إبرازها..

بغمر المراء العجب والاندهاش في جولة يقوم بها في متاحف العالم وهو يرمق آثاراً ضئيلة الحجم ولكنها كبيرة في المعنى والدلالة، وقد لا يتوقف طويلاً عند مكحلة أو قطعة بالية من القماش أو حتى ريشة جثت الروح في أطرافها، ولكن بالتأكد سيقف إجلالاً لأمة ترى في معالم ماضيها مجداً، وفي آثارها القديمة رمزا.. هي بلاشك أمة تحترم ذاتها، وتدرك بأن من لا ماضي له لا حاضر له ولا مستقبل. ومن لا يحترم ماضيه لا يقيم وزناً لحاضره ولا مستقبله.

كل الحضارات تترك شواهد لها في حياة الشعوب، ليس بطبيعة الحال من باب التفتني بالماضي فحسب تكون لمعالم الحضارات صفة المقاومة لعوامل الزوال والاندثار، كما هو حال الاهرامات في مصر أو تماثيل بوذا في الهند والصين وافغانستان، وإنما أيضا لأنها تريد لأبنائها النشوء على قيمة الوفاء وتربيتهم على معنى العطاء والانتاج..

إن الجزيرة العربية، التي ضمت حسب كمال صليبي كل الديانات السماوية، شكلت حاضنة نموذجية لقرات الماضين من أتباع تلك الديانات، وتجاوزت أيضاً إلى غيرهم كما في مثال مدائن صالح في شمال الجزيرة العربية.. إن مصادر التاريخ تخبرنا عن مناسبات معمارية لأتباع الديانات المسيحية واليهودية في الجزيرة العربية، ليست في هيئة كنائس ودير فحسب بل في هيئة أعمال زخرفية وحرفية وآثار معمارية، ولكنها انطمست بفعل الاهمال والتخريب المتعمد.

وإذا كان لمعاول التدمير الخرساء أن تعترف عن البوح بسر الطمس الذي لحق بآثار أتباع الديانات الاخرى، فهل يخبرنا الحاملون لتلك المعاول منذ نشأة هذه الدولة عن سر طمس معالم ديننا وآثار أمتنا.. لقد آثاروا غباراً كثيفاً من وراء طعناتهم في ميدنا بحجة لا يقرأها شرع ولا عرف ولا خلق إنساني مجرد..

لم نسع عن المصريين أنهم عبدوا الاهرامات أو أبو الهول حين أحياوا تراثهم الفرعوني، ولا تحولوا عن دينانة الاسلام إلى عبادة فرعون، ولم نسع عن شعوب أحييت آثارها لتعبدوا أو تقربها إلى الله زلفى، ولكن هي تعبير سامي عن الوفاء لمن أقروا وأثروا، ووضعوا تركة تنبئ عن آثارهم الخالدة وأعمالهم العظيمة.

منذ أن قامت لهذه الدولة قائمة ومعاول الدمار تعمل هدماً وخرباً في آثار الإسلام، ولم تسلم دار ولا مرقد ولا مكتبة ولا أثر

مهمة الملك الجديد

الاصلاح وبناء الوطن

الثورية لتحقيق حلم فحائي، ولكن ما ينتظره الاصلاحيون عموماً هو الاعلان عن برنامج إصلاحي فاعل، ينطلق من تشخيص لمشكلات الدولة الحقيقية، ويرسم خطة سير الدولة في المرحلة القادمة، وفق تصور الملك الجديد للإصلاح.

تسجل للملك الجديد حسنة الاصغاء للمشكلات، وربما الاحساس بها أيضاً، ولكن الاصغاء والاحساس وحدهما غير كافيين ما لم يعقبهما فعل حر، فقد أصغى كثيراً وطويلاً لمشكلات تم عرضها عليه في السابق من قبل شخصيات سياسية ووطنية، وبالغ في الوعد بحلها، ولكن لم يسفر الوعد عن فعل بل أحياناً ضرب صفحاً كأن لم يكن بالأس راعياً متحمساً لمبادئ سبق الى الاعلان عنها والترويج لها.

في خطابه الاول، حدد الملك عبد الله ملامح برنامج السياسي والتي لم تختلف في ديباجتها عن خطابات الملوك السابقين في حيث الالتزام بالكتاب والسنة، وإن كان تشديده على إتخاذ القرآن دستوراً يتطلب وقفة عاجلة سيما بعد أن فقدت هذه المقولة صدقيتها كونها غير واقعية، وإن استعادتها في هذا الوقت بالذات تضعها في سياق المناجزة السياسية مع المطلب الاصلاحي الداعي الى ملكية دستورية. فالدستور هنا يعني مجموعة القوانين الخاصة بطريقة تشكل سلطة وتداولها والقيود المفروضة عليها والحقوق والواجبات المنصوص عليها. لقد بات معروفاً أن مقولة (دستورنا القرآن) مترادفة مع شمولية الحكم، أي أن الملك غير مقيد بقانون، وله أن يمد سلطته بإسم القرآن الى ما لا نهاية، فالقرآن هنا لا يعني نصاً قانونياً مشروحاً بقدر ما هو ستر دينياً للسلطة ينطوي على رفض لأي شكل من اشكال التغيير، باعتباره أن الدين يرفض مثل ذلك بحسب العقيدة الاصولية الوهابية المتزمة في الحكم.

إن من المهمات الكبرى المنتظرة في عهد الملك الجديد يمكن تلخيصها على النحو التالي:

مجهولاً، إنه مؤلف من ملك وأمراء كبار وصغار منبثون هرمياً ويؤلفون بمفردهم نخبة للسلطة. وحول هذه النخبة يدور مختلف أصحاب الامتيازات، من بطانات مستغفيدة، وكبار وجهاء الدولة ووزراء الجيش والعلماء وطائفة من الاكاديميين والاعلاميين ومدراء المشاريع الذين يتمتعون بمزايا مادية.

لقد أخبرنا خليل الخليل بأن تشييد دولة القانون بات هدفاً مركزياً في العهد الجديد، وليكن ذلك حقاً، ولكن ثمة سؤال مشروع حول إمكانية الفصل العملي بين القانون والتقليد، الذي يملئ سلطة الأمراء على مقررات الدولة، ويحدد طبيعة تداول السلطة وحجم الصلاحيات الممنوحة للأمراء. إن أولى متطلبات تطبيق القانون هو فصل

لا نتوقع أخلاقية سياسية فريدة

في العهد الجديد وليس هناك

طفرة جيئية ينتظر حصولها مع

وصول الملك عبد الله الى العرش

مجال الدولة والسلطة فصلاً حقيقياً وليس صورياً، فما جرى طيلة تاريخ الدولة السعودية الحديثة أن إضواء تاماً ونهائياً للدولة في حيز السلطة ومنذ تلك اللحظة باتت كيانية الدولة غائبة لصالح السلطة المتضخمة التي تحولت هي الى كيانية مفتوحة، بما جعل الدولة بكامل حمولتها مجرد أداة سلطانية تحكمها قلة من الاشخاص النافذين بضراوة في شؤونها، ويقررون بمفردهم أو عبر حفنة من المتفقيين والمتزلفين سياسات الجهاز الاداري للدولة.

لا نتوقع أخلاقية سياسية فريدة في العهد الجديد وليس هناك طفرة جيئية ينتظر حصولها مع وصول الملك عبد الله الى العرش، كما لا يمكن تغيير الواقع الفاسد بضربة حظ ولأبد، فلا الملك يملك الكفاءة

الجميع بانتظار فعل حر من الملك الجديد يقوم على معرفة التحديات والمشاكل الراهنة، التي جرى اغفال النظر فيها وحلها لعقود طويلة على أمل أن يكون الزمن كفياً بطمسها أو تأجيلها. إن المقولات الاصلاحية التي أطلقها الملك عبد الله قبل وصوله الى العرش باتت رهينة أفعال على الأرض، وقبل أن يتحول القول السياسي الى مجرد دعاية ساخرة، كما هي عادة السياسيين المحترفين.

لا الناس في الداخل ولا المراقبون في الخارج مصابون بفقدان الذاكرة البعيدة فضلاً عن القريبة، تماماً كما أن إمكانية نزع الذاكرة بات مستحيل، فليس هناك من ينسى حزمة التصريحات الصادرة عن الملوك والأمراء السابقين حول الاصلاح والتغيير وعلى الملك الجديد أن يقرر ما اذا كان لتصريحاته حظ من الصدقية، أو ما اذا كان سيقتفي سيرة السلف وعلى حد قول شاعر قديم:

وإن أنا الا من أولئك إن مشوا

مشيت وإن يقعد أولئك أقعد
إن حركة التاريخ لا تسير بوتيرة واحدة، فهي تحتمل لمتغيرات موضوعية وتحدد على أساسها طبيعة الأشياء وإنعكاساتها ونتائجها. وليس التاريخ سوى سجل حياة الشعوب التي عاشت تحولات كبرى، وصنعت أحداثاً متفاوتة في حجمها وتأثيرها.

فلا الشعب الذي حكمه ابن سعود بالأس هو ذات الشعب الذي يخضع تحت سلطة الملك عبد الله، وإن كانت السلطة هي ذاتها لم تتغير من حيث النظرة اليها وأسلوب ممارستها. إننا ما يجب فهمه هو واقع هذه السلطة نفسه، إنه في الرؤية التقليدية الغارقة في الفتوى والحزبية لدى العائلة المالكة، التي تضبط المجتمع، تحكمه وذلك ليس عن طريق الدولة فقط بل بشبكة عصبية فائقة الكثافة تغطي الاجساد وكل الغشائ وكل الطبقات دون أن يكون هناك أدنى مؤسسة مستقلة.

ماهو، إذن، هذا الجهاز الذي يحكم ويضبط وينظم ويعالج؟ إنه ليس كياناً

- بناء دولة الامة

السعودية دولة بلا أمة أو وطن مقولة باتت معروفة ومتداولة، فالمهمة التي أنجزها ابن سعود بقيت على حالها حيث أقام سلطة بحجم دولة، لأن بناء الامة يعني بناء الوطن الذي يحتضن مجاميع غير متجانسة ومتكافئة. فطيلة تاريخ الدولة السعودية الحديثة، كان الانشغال الدؤوب منصبا على تعزيز أركان السلطة وتوطيد دعائمها فيما كان هناك إغفال مقصود أو خلافة مهمة بناء الوطن وإرساء أسس الوحدة الوطنية.. لقد كان العيش في هذه الدولة على أساس غير مشترك، أي في غياب سياسات إدماجية وثقافية وطنية توحيدية تتجاوز حدود الانشغالات الفئوية والطائفية وتدعو الجميع للانصهار في إطار وطن كبير يكونون فيه هم نواة أمة تاريخية. إن دولة الامة مسؤولة عن تنظيم وضبط العلاقات بين الفئات المنضوية بداخلها، وهي الناظم لها إذ أن وجودها الفعلي يتحقق من خلال رعايتها وليس تواجدها داخل التفاعلات الجارية بين الافراد الذي يشكلون الامة، لأن تدخلها في دورة تفاعلات الامة يعني تدميرها وإحلالها الي مجرد طرف في حلبة وليس راعيا أو منظما لروابط الامة ومصلحتها.

إن خذلان الدولة وانحسار دورها في بناء ثقافة الامة ونزوعها منذ النشأة الى الاحتواء بثقافة خاصة دمر فرص تشكل ثقافة وطنية، ودفع في الوقت نفسه الفئات الأخرى الى التمسك بترائثها الثقافية الخاص، بما يمكن وصفه ببردود فعل إحترازية ضد هيمنة الثقافة الخاصة الغالبة.

طيلة تاريخ الدولة السعودية الحديثة، لم يتم العمل على صناعة ثقافة وطنية أو وضع خطاب أمة، د ع عنك انعكاس تلك الثقافة على الجهاز الاداري للدولة ومؤسساتها، فقد عاشت الغالبية العظمى خارج مدار السلطة الغالبة، فيما يشبه حالة إغتراب طويلة، لا يشعر فيها أفراد الغالبية بالانتماء لوطن أو أمة، بل وجدوا أنفسهم أقرب الى الاطارات التقليدية التي نشأوا بداخلها مع وجود سلطة في الخارج تفرض هيمنتها عليهم وتمثل مصدر تهديد لهويتهم الثقافية والتاريخية، وتحرمهم من نيل حقوقهم المشروعة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

بعد عقود من القطيعة الداخلية بين المجتمع والدولة وكذا بين فئات المجتمع، نشأت حواجز نفسية وثقافية كان لها انعكاسات سياسية واضحة، ولم يكن إزالتها ممكناً بمجرد تغييرات في اللهجة ولا في اطلاق تصريحات معلبة جرت العادة على

استعمالها للدعاية السياسية، وقد حان وقت الفعل الحقيقي والفعال.

لقد كان مشروع الحوار الوطني بداية صحيحة بشرط أن يطابق المسمى المضمون الكبير الذي يجب أن يحمله، وكان بالإمكان تحويله لقاعدة كبرى ينطلق منها المجتمع بكافة فئاته سعياً وراء صناعة خطاب وطني وإعادة صياغة المجتمع المنقسم على ذاته، ليهبداً أولاً بتخفيف حدة التوترات الداخلية ويؤسس لمناخ ثقافي منفتح وحر يسمح بالقبول المبدئي لحالة التنوع وصولاً الى تعايش مشترك يكون الاصل الثقافي لبناء دولة الامة.

من المؤسف القول، أن مشروع الحوار الوطني أخفق في تحقيق أولى مهماته وأن القدر الضئيل من التفاؤل لدى المتطلعين لبناء الامة والوطن مالبت أن جفَّ بسرعة، وعاد المدعورون للمشاركة في اللقاءات الفكرية بقناعاتهم القديمة ومتبنياتهم الفكرية المغلقة.. لقد كانت أجندة التيار الاصلاحى التي أعلن عنها في يناير عام ٢٠٠٣ والواردة في وثيقة (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) تدعو الى فتح أفق الحوار الوطني على كافة مواقع الخلل في الدولة، ثقافياً وسياسياً واجتماعياً وسياسياً، على قاعدة أن غياب آلية الحوار في الدولة كان سبباً جذرياً في

نسجل للملك الجديد حسنة

الإصغاء للمشكلات، وربما

الاحساس بها، ولكن وحدهما غير

كافيين ما لم يعقبهما فعل حر

وقوع أزمات عديدة، بل هو سبب أزمة الدولة كاملة.

إن مهمة كبرى تقع على عاتق الملك عبد الله من أجل صياغة ثقافة وروح لهذا الوطن الذي لم يولد بعد، ولا يمكن للثقافات الفرعية والخاصة أن تتراجع ما لم يولد خطاب وطني جامع يرى فيه الجميع نواتهم، ويوفر بديلاً ناجحاً ومثمراً لكل الفئات كيما تنضوي في اطار الوطن العام، بمعنى آخر إزالة كافة معوقات القطيعة: على المستوى الثقافي وقف تدفق أدبيات الكراهية الدينية والاقصاء الثقافي المدعوم من قبل الدولة، وعلى المستوى الاقتصادي إلغاء سياسة التمييز على أساس مناطقي ومذهبي وقبلي، وعلى المستوى السياسي توسيع دائرة المشاركة السياسية وتحقيق أفضل تمثيل شعبي في

الجهاز الاداري للدولة. إن بناء الوطن لا يخلق بمجرد إطلاق موجة عارمة من الشعارات السياسية التي ندرك سلفاً بأنها سريعة الانكسار، فهناك تغييرات في البنى يجب أن تتم بالتزامن مع تلك الشعارات، سيما في زمن باتت فيه مصداقية الدولة تحت المجهر.

- تحقيق العدالة: في مفهومها الشامل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي

إن الدولة قد تستعيد بفعل نمو المداخل مفهوم دولة الرعاية، وليس الاعلان عن زيادة مرتبات العاملين في القطاع الحكومي وموازنات بعض المؤسسات الاجتماعية والمدنية سوى تعبيراً متزايداً عن إعادة إحياء مفهوم دولة الرعاية التي تنذر نفسها لحماية الأفراد. لقد عودتنا الدولة من خلال تجارب سابقة أن الرفاه الاقتصادي يتم التوصل به كبديل عن الاصلاح السياسي، وإن ثمة مؤشرات ذات دلالة قوية ظهرت مع بداية العهد الجديد منها الاعلان عن زيادة الرواتب، وزيادة ميزانية الصندوق العقاري والمعونات الاجتماعية. فهناك احتمالان لذلك: الاول ضالة التغييرات السياسية المقررة بموازة ضخ المزيد من المال، والثاني لجوء الدولة الى حلحلة المشكلات الاقتصادية المحلية كبديل نهائي عن مطلب الاصلاح الشامل.

قد تكون مصادفة ارتفاع أسعار النفط مع وصول عبد الله الى العرش بارقة أمل إقتصادية ولكنها قد لا تكون كذلك على المستوى السياسي، وإن الاكتفاء بتغييرات في المستويات المعيشية للمجتمع سيبقي على جذور أزمة الدولة، إذ أن العدل في مفهومه الشامل يتطلب أكثر من ذلك.

إن مبادرة الافراج عن الاصلاحيين مع وصول عبد الله الى العرش لقيت ترحيباً شعبياً، وإن كانت تقليداً متوارثاً لدى الملوك السعوديين. وهناك مبادرات منتظرة أخرى في مجال اطلاق الحريات العامة وأهمها حرية التعبير والرأي والنقد والمحاسبة ووضع تشريعات لحماية حقوق الانسان حيال تدعيات الدولة، وفتح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني للعمل بحرية تامة دون قيود من قبل أجهزة الامن، وإزالة كافة أشكال الرقابة على وسائل الاعلام والصحافة، والسماح لكافة الفئات للتعبير عن وجهات نظرها بصورة سلمية وعبر الوسائل المسموعة.

إن عملية الاصلاح بمفهومها الشامل يجب أن تطال أنظمة القضاء والتعليم وإعادة تقييم للسياسات الاقتصادية والائتمية والدفاعية وإشراك المجتمع في تقرير مصيره، إذا ما أريد لوطن أن ينمو بصورة طبيعية.

ليس رجل إصلاحات ولم يكن

ملك المملكة المتقاطعة



ليس رجل الإصلاح والتغيير

وطالبت بتنمية متوازنة بين المناطق، والقضاء على المناطقية والطائفية. الخ. فلنر ما إذا كانت وثيقة الرؤية تمثل مشروع الملك الجديد أم لا؟ سنفتقر أن هناك رغبة لدى الملك الجديد باتجاه الإصلاح السياسي وغيره (الإصلاح الشامل حسب التعبير وثيقة الرؤية) وسنعتبر هذه الرغبة - بغض النظر عن مداها - عاملاً مشجعاً في إمكانية تحقيق مشروع إصلاح قريب.

إضافة إلى هذا، فإن الظرف المحلي والإقليمي موافق للرغبة السعودية. فالسعوديون يتحدثون دائماً عن أن الإصلاح شأن داخلي لا يأتي عبر الضغوط الخارجية أو حتى الداخلية. حسن، لقد تقلصت الضغوط الأميركية، خاصة بعد زيارة عبد الله الأخيرة لواشنطن، فيما الأخيرة مشغولة في المستنقع العراقي... وعلى الصعيد المحلي فإن سورة العنف الوهابي الأعمى أخذت في الإندحار، كما أن دعاة الإصلاح السلمي لازالوا يلتقطون أنفاسهم بعيد حملة الاعتقالات التي قام بها نايف؛ وبالتالي فإن بإمكان الملك الجديد الإقدام على الإصلاح والمجادلة بأن ما يقوم به إنما هو تابع من فهمه للوضع المحلي ومن إرادته في تحقيق الرغبة الشعبية في المشاركة السياسية.

العوامل المضادة للإصلاح في العهد الجديد

هناك العديد من العوامل تجعل من الإصلاح أمراً مستبعداً في العهد الجديد. إن البحث في هذه العوامل تجعل صانع القرار أبعد ما يكون عن التغيير، بعضها عوامل موضوعية وأخرى عوامل شخصية.

العامل الاقتصادي يلعب دوراً مشجعاً للنكوص عن أي إصلاحات مزعومة - إن كانت فعلاً مزعومة - فأسعار النفط المرتفعة مع ارتفاع معدل الإنتاج إلى نحو عشرة ملايين برميل

الأقل في سنوات الحكم الأولى. أنه شخصية مختلفة وأنه جاد وعازم على تحقيق الرغبات الشعبية وخدمة الشعب، وهذا هو مضمون رسالة الملك عبد الله الأولى لشعبه بعيد وفاة الملك فهد. بيد أن هذه الرغبة في الإصلاح لا يُعلم اتجاهها، ولا إمكاناتها، ولا مداها الزمني، ولا المعوقات التي تنتظرها.

قد يهتم الملك عبد الله بمسائل اقتصادية، وليس بالموضوع السياسي (الإصلاح السياسي)؛ ثم لا ننسى أنه وبحكم السن فإن أمامه وقت ضيق ليسجل له مكانة في التاريخ، تاريخ البلاد... فما عساه صانعاً في ظرف ٣-٥ سنوات، وهل تخف الرغبة في الإصلاح بمجرد أن وصل إلى الحكم فتكون تلك الشعارات السابقة لوصوله إلى الحكم مجرد دعاية للجمهور، أم إن الرغبة ذاتها لن تلبث أن تتضاءل شيئاً فشيئاً حتى تنتهي؟ أم هل تصطدم الرغبة - إن كانت حقيقية - بمقاومة شرسة من إخوانه السديريين.

رحيل الملك فهد لا يعني

الإصلاح، وعوامل ديمومة

الاستبداد أكثر وضوحاً ورسوخاً

شركائه في السلطة. فتقتضي على أماله بالتميز ملكاً من سلالة ملوك؟!

هناك فرصة لاحت بموت الملك فهد لإحداث تغيير سياسي، ولكنها فرصة صغيرة تتآكل زمناً، قد لا يستطيع الملك الحالي اقتناصها في وقتها، والمضي بها إلى آخر الشوط.

وهنا تأتي مسألة أهم بكثير من سابقها، وهي مدى صدقية وجدية رغبة الأمير عبدالله في الإصلاح. لقد قال لدعاة الإصلاح حين استقبالهم واستلم منهم خطاب الرؤية، بأن (رؤيتكم مشروعي)... إلى أي حد هو صادق في هذه المقالة؟ وإلى أي مدى هو مستعد للدفاع عنها وتطبيقها؟

وثيقة الرؤية الوطنية تطالب بتوسيع دور المجتمع في صناعة القرار السياسي، عبر دستور يصوت عليه الشعب وعبر مجلس منتخب، وتشكيل مؤسسات المجتمع المدني، وتوسيع هامش الحرية للأفراد والتجمعات والأفكار، وإصلاح القضاء، وإعطاء المرأة حقوقها،

قد يكون من المجازفة بمكان القول بأن الإصلاحات السياسية في المملكة على الأبواب لمجرد أن مات ملك وقام مكانه ملك آخر؛ فالإصلاح كمفردة لم تدخل القاموس السعودي سوى من الناحية اللغوية، حيث يدور كلام كثير حولها وعنهما دون أن تتحول إلى واقع ملموس.. فكل ما يجري مجرد كلام في كلام. والإصلاح والتغيير لا يعتمد على حسن النوايا كما يفعل الكثير ممن يدعون بأنهم من الإصلاحيين، أو من دعاة الإصلاح، الذين خدعوا المرة تلو الأخرى بدعاوى الإصلاح إلى أن تأكدوا بأن الوعود لا تعدو أوهاماً حين دهمهم الأمير نايف بقواته فاعتقل قيادتهم. هناك فقط تأكيد بأن الإصلاح ليس فقط عملية صعبة وتتطلب ثمنناً غالياً من التضال والتضحية من أجله، بل وتأكدوا أيضاً بأن سمة الحكم السعودي أبعد ما تكون عن التغيير والقبول بالإصلاح بأي شكل جاء وبأي وسيلة حدث.

الآن وقد مات الملك فهد، جاء اختبار آمال البعض، من خلال اختبار الملك الجديد في سياساته وقراراته.

لقد حان الوقت لنذكر مدى صدق مقولة أن الأمير (الملك عبدالله) هو رجل الإصلاح، أو أنه إصلاحياً بالفطرة؟ أو على الأقل هو أفضل من غيره من السديريين.

وحان الوقت لنذكر حقيقة تبرير صمت الأمير (الملك الحالي) فيما يتعلق بخذلانه للإصلاح والإصلاحيين الذين قذف بهم الجناح السديري في السجون دون أن تصدر منه كلمة اعتراض وكأنه لا سلطة له. لقد أطلق الملك عبدالله سراح المعتقلين الإصلاحيين، وهذه بادرة تسجل له، ولكن هل هي خطوة للإعتذار عن الماضي، أو خطوة في طريق الإصلاح، أم أنها مجرد خطوة يراد تسويقها محلياً وغربياً (لدى الأميركيين) تفادياً لضغوط تمارس على العائلة المالكة أخذت في التصاعد؟

إمكانية الإصلاح في عهد عبد الله

لا شك أن الإصلاح في المملكة له بعض الآفاق، وأهمها ونحن نتحدث عن عهد جديد، حقيقة أن كل ملك جديد يحاول أن يخطئ له مكانة في تاريخ البلاد، وأن يظهر لشعبه - على



أباطرة الإستبداد

قد يرتفع الضغط كلما مارس أتباع المذهب الرسمي دوراً خارج الحدود للتحريض على العنف، وكلما اكتشف دور لسعوديين سلفيين ضالعين في استخدام العنف، كما حدث مؤخراً في تفجيرات لندن. فالوهابية غير مؤتمنة في إمكانية توريثها للحكم السعودي بممارسات عنف في الخارج. لكن على الصعيد الآتي، فإن التخفف من الضغوط الغربية يمنح صانع القرار السعودي التلکؤ في الإصلاحات والتحلل من الوعود وترحيلها إلى سنوات قادمة (٢٠ سنة كما قال

عبدالله للأميركيين قبل نحو شهرين)!

على الصعيد المحلي حدث أمران يشكلان دفعا للقوى المعاندة للإصلاح: اولهما إضعاف التيار الإصلاحي الذي هو بحاجة الآن إلى ترتيب أوقافه من جديد استعدادا للمعركة القادمة: وثانيهما عزل قوى العنف داخل التيار السلفي بأقل الخسائر الممكنة. بحيث بقي التحالف الوهابي - السعودي قويا رغم كل الضغوط الخارجية والمحلية. هذا التحالف المحافظ والأصولي معاد بطبيعته لأي إصلاح ديني أو سياسي، وهو تحالف قائم على الفتوية

الإصلاحيون مطالبون بالكف عن

تسويق عبد الله شعبياً إلى أن

يطبق ما وعد به من إصلاحات

والإستنثار الديني والسياسي والمناطقي، وقد أثبت نجاحه في مقاومة الموجة الإصلاحية الأخيرة، كما موجة العنف. في الأولى من خلال الأحكام التي صدرت ضد الإصلاحيين وهي أحكام لا تمت إلى الحق والعدل ولا إلى الدين بصلة، وفي الثانية من خلال الطعن الدائب في مشروعية العنف ضد الحكم القائم وتغييره بالقوة أو حتى بالسلم. إن صمود التحالف الوهابي السعودي الذي هندسه سلطان وتأييد رغم بشاعة أحداث سبتمبر وأثارها، ورغم سقوط الطالبان وديكتاتور العراق، ورغم موجة التطرف والعنف المحلية، ليدل على أن النية تتجه إلى شيء آخر وليس إلى الإصلاح.

وأخيراً في الموضوع الشخصي، فإننا لا نعلم لماذا صدق البعض ساكنة البداية الحكومية بأن الأمير عبد الله رجل إصلاح؟ منذ متى كان الرجل إصلاحياً، ومنذ متى يتمتع بمقومات الرجال المصلحين الشخصية؟ وأين هي مؤشرات برنامجه الإصلاحي؟

يومياً، وقر للحكومة السعودية أداة مزدوجة للتخلص من مشاكلها الاقتصادية بتخفيف نسبة البطالة والصرف على المشاريع التنموية من جهة؛ ومن جهة ثانية تمكنها الإيرادات النفطية من إخماد الضغوط الآتية من الغرب، وبالذات من واشنطن ولندن. فالأخيرة تستعد لعقد صفقات سلاح جديدة مع السعودية، أما واشنطن فهناك مؤشرات على أن الملك عبد الله قد عقد اتفاقية سرية أثناء زيارته الأخيرة لبيع أميركا نفطاً رخيصاً، ولإعادة فائض الأموال من جديد كاستثمارات في سندات الخزنة الأميركية. وأخيراً، فإن ما يشبه الفورة النفطية قد بدأ ومن شأن ذلك أن يشغل عموم الطبقة الوسطى - المحركة الأساس للحدوث والفعل السياسيين - عن طموحاتها السياسية ودفعها باتجاه تحقيق مكاسب اقتصادية شخصية وأتية.

إنها فرصة جادت بها السماء لكي تتخفف العائلة المالكة من أعبائها المحلية والخارجية فتوصد الباب السياسي طالما أن البديل الاقتصادي متوافراً ولو إلى حين؛ خاصة وأن جمهور الطبقة الوسطى السعودي دخل السياسة مطالباً بالإصلاح على خلفية تروى الأوضاع الاقتصادية، وبإمكان العائلة المالكة إعادة ذلك الجمهور إلى (حظيرته) السابقة، عبر البوابة الاقتصادية نفسها. ولهذا فالويل كل الويل للعائلة المالكة إن فشلت هذه المرة أيضاً في إدارة الرأسمال المحلي باتجاه حل المشاكل الاقتصادية. إن الشعب لن يغفر لها ذلك، وستيلور ذلك سياسياً بشكل عنيف.

على الصعيدين الإقليمي والدولي، وبالنظر إلى حقيقة أن الإصلاحات إنما تمثل محصلة ضغوط محلية ودولية، فإنه يمكن القول والحال هذه، بأن انشغال الأميركيين والأوروبيين عموماً في المستنقع العراقي قد خفف الضغوط على حلفاء أميركا في المنطقة وأعدائهم على حد سواء فيما يتعلق بتطبيق إصلاحات سياسية تكفي الغربيين معالجة ارتدادات الاستبداد في أراضيهم. وبالرغم من أن القناعة الغربية والأميركية لم تتغير من جهة حقيقة أن المملكة مصدر حقيقي للإرهاب كما هو واضح اليوم في العراق، حيث أن السعوديين السلفيين يقومون بما يصل إلى ٦٥٪ من مجمل العمليات الانتحارية، وحيث أخذ التيار الفكري السلفي الممول مادياً وفكرياً من السعودية يشد مجمل قواه في العراق، فضلاً عما تقوم به خلايا القاعدة في أماكن شتى من العالم، وهي خلايا سلفية نمت في أحضان فكر إقصائي سلفي وهابي صنع في المملكة العربية السعودية. بالرغم من هذا، فإن هناك هدوء في الضغط الغربي، يحاول السعوديون إنجازه بالتنازلات السياسية والإقتصادية والأمنية من أجل ترطيب العلاقة مع الغرب ومؤسساته والتعاون معه في (مكافحة الإرهاب).

لنكن واقعيين، لا الملك عبدالله ولا أي أحد من إخوته يريد الإصلاح بالمعنى الذي في أنهارنا: ولم يحدث إلا نادراً في التاريخ أن أقدم شخص أو نظام محافظ على الإصلاح اختفياً بدون ضغوط. ما نشهده اليوم من خلاف حول الإصلاحات بين الأمراء هو مجرد تكتيك، الأصل والإستراتيجية فيه هو الحفاظ على السلطة أو أكثرها بيد آل سعود. والباقي مجرد وسائل تكتيكية لتنفيذ الضغوط الداخلية والخارجية. كيف لنا أن نكتشف اليوم وبعد أن وصل القادة إلى فوق الثمانين عاماً من العمر أنهم أصبحوا إصلاحيين؟ أين كانوا يختبئون وماذا كانوا يصنعون؟ سيقول البعض بأنه لم يكن لعبد الله من الأمر شيئاً!

لنرَ أين هي الإصلاحات في المسائل التي كان له من الأمر فيها شيء، في الحرس الوطني، في الاقتصاد، في الشأن الإداري، في مكافحة الفقر، في مواجهة الفساد. لا نكاد نرى شيئاً ذا قيمة يعتد به، ويستحق من أجله أن يطلق عليه لفظة إصلاحي أو مصلح أو رجل التغيير أو ما أشبه.

ليست لعبد الله لا الرغبة ولا الإمكانية في الإصلاح السياسي وغيره. لقد طال به العمر، وقصر وقت الإصلاح ويكاد يفوت قطاره.

للاصلاح رجال ليس عبد الله منهم، حتى لو آمن بالإصلاح. فهو رجل ضعيف الشخصية لا يمتلك الشجاعة ولا الإرادة ولا التصميم في الدفع ببرنامجه الإصلاحي إن كان له برنامج أصلاً. وزيادة على ذلك، فإن رجال عبد الله المحيطين به ضعفاء في مجملهم، غارقون في مناطقيتهم وفئوتيتهم، قليلي الخبرة وحتى الكفاءة العلمية. لا يجب أن نخدع ولا أن نسد أبواب الأمل كاملة، فاحتمال الإصلاح (الجزئي) لا يزيد ربما عن عشرين بالمائة: أما الباقى فدعاية فجّة سرعان ما تتطاير بقاعاتها، فنكتشف أنها مجرد زئب لا ينفخ الناس ولا يستحق أن يمكث في الأرض.

أزمة الوراثة في ملك أصابه البلا

الخلدونية السعودية في مرحلتها الأخيرة



فهد: رأس الجناح السديري

والوزارات وحتى المحافظين وغيرهم. إذن لماذا لم تنتقل السلطة الى الجيل الشاب لتجنب عواقب الإنكسار؟ لماذا لم يتفق الأمراء الكبار على إقحام أبنائهم في السلطة ليحلوا محلهم؟ لا يبدو أن ما يسمى الجيل الثالث - جيل حفدة الملك المؤسس - سيصل الى السلطة العليا في المدى المنظور. فالآباء مصرّون على تولي زمام السلطة مباشرة كل في موقعه (وزارة الداخلية والدفاع



سلطان: الخليفة الجشع

مصاب بسرطان الأمعاء. إن أعضاء اللجنة المركزية من الأمراء القابضين على السلطة في المملكة - من جيل أبناء الملك المؤسس عبد العزيز - لا يستطيعون اليوم تقديم شيء جديد للبلا، ولا يمكن أن يتوقع منهم أن يفعلوا ذلك كونهم كانوا على رأس السلطة فترة طويلة من الزمن وقد نضبت لديهم الأفكار والإبداعات، وتجمد النظام كلما تقدّمت بهم الشيخوخة.. والأزمة في واقع الأمر أبعد مدى من البحث عن إبداعات حلول لمشاكل البلا المعاصرة، بل تتجلى في احتمالية أن يكون الموت - كلاعب سياسي أول - عنصراً مدمراً لقواعد الملك وحسابات الوراثة.

إن المملكة - كما غيرها من الدول، خاصة غير الديمقراطية - لا تستطيع أن تتحمل وفاة قيادتها كل سنة أو اثنتين، وربما أقل أو أكثر، حسب حكمة الخالق وتقديره؛ فتوازنات القوى التي لا تبتنى إلا بصعوبة بالغة في بلد يزيد فيه عدد أعضاء العائلة المالكة على العشرين ألف نسمة! فإذا ما فاجأهم موت ملك جديد تهدم ما ابنتي، على أمل إعادة تشكيل السلطة بأقل الخسائر وبدون نزاعات حادة. ولعلنا ندرك خطورة دور الموت (كلاعب سياسي) بملاحظة أنه بالرغم من غياب الملك فهد عن الساحة السياسية المباشرة لنحو عقد مضى قبل موته إلا أن أخوته لم يتوصلوا الى ترتيب الأمر وتقاسم السلطة في غيابه، وحتى اليوم وبعد أن مات الملك فهد، فإن الأمور لم تحسم سوى القليل منها: أي تحديد من هو الملك ومن هو ولي عهده! وبقي منصب النائب الثاني ووزارات السيادة وأمراء المناطق

مات الملك فهد عن عمر تجاوز ٨٧ عاماً حسب التقويم الهجري، و٨٤ عاماً حسب التقويم الميلادي. والملك عبد الله الحالي يبلغ من العمر ٨٤ عاماً حسب التقويم الهجري، و٨١ عاماً حسب التقويم الميلادي. أما ولي العهد الجديد الأمير سلطان فيبلغ ٨٢ عاماً و٧٩، حسب التقويمين الهجري والميلادي. ومع أننا لا نعلم من سيكون النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء (رغم أنه من المتوقع أن يكون الأمير نايف) فإن كل الاحتمالات تفيد باحتمال وصول أشخاص تجاوزوا الرابعة والسبعين من العمر على الأقل.

هذا يدفعنا الى التساؤل التالي: ماذا سيحدث لو مات الملك عبد الله؟ أو قبله أو بعده مباشرة ولي عهده سلطان؟ ولماذا تكون الدولة مرهونة لعجزة مضى على وجودهم في السلطة أكثر من أربعين عاماً؟ الأعمار بيد الله! لا شك في هذا.. ولكن حسب سنة الله في خلقه فإن أفضل التوقعات لا تعطي الملك عبد الله سوى بضع سنين ليبقى في الحكم.. فاحتمالات موته مفتوحة، وقد كان البعض يتوقع موت عبد الله قبل موت الملك فهد نفسه، والسبب أن الرجل مصاب بالقلب وقد وقع أكثر من مرة صريع المرض، جرى الحديث معها عن (أنفلونزا) حادة أدخلته المستشفى! كذلك فإن ولي العهد الجديد الأمير سلطان مبتلى بأمراض عديدة بينها الكلى والمعدة والركبة وقد أدخل المستشفى قبل بضعة أشهر لاستئصال ورم من المعدة، وسرت شائعات بأنه



والحرس الوطني وغيرها). وبالرغم من أن الأبناء أخذوا باحتلال مواقع لهم في السلطة كمساعدين لأبائهم وراحوا يديرون سلطة آبائهم بكثير من الصلاحيات (محمد بن نايف في الدفاع الداخلية وخالد بن سلطان في الدفاع ومتعب بن عبد الله للحرس الوطني ومنصور بن متعب في البلديات) إلا أن



ذلك جعلهم مجرد أدوات في معركة آبائهم الرئيسية لتسليم كرسي الملك، أي أنهم مجرد جنود في معركة، المنتصر فيها هو آبائهم.

لا يبدو أن هناك مبرراً لعدم الانسحاب من السلطة - بالنسبة لجيل أبناء الملك المؤسس - سوى القول بأن السلطة مغرية، بل شديدة الإغراء، يصعب التنازل عنها حتى للأبناء المقربين، فكيف يمكن أن يتنازل عنها لأبناء الأخ الشقيق وغير الشقيق؟!

الآن وقد رحل الملك فهد وتولى عبد الله كرسي الملك، فإنه مطالب وهو في (شهر عسله) أن يشكل حكومة جديدة، يفترض أن تعلن في منتصف سبتمبر القادم، فما عساه فاعل؟ إن الاتجاه الذي يبدو محتملاً جداً أن لا تتوسع قاعدة السلطة من جهة إشراك أمراء جدد كثيرين اعتبروا مقصيين من قبل الجناح السديري المسيطر على الحكم لثلاثين عاماً خلت... فالأمير عبد الله وإن لم يكن سديرياً فإنه يتجه لقبول تقاسم السلطة، وضمان شيء منها لإبنه متعب... وهو بهذا يجعل المعركة داخل العائلة المالكة وكذا المنافسة محصورة في نسل القائمين على الحكم حالياً. وهذا يجعل من عبد الله وحيداً ويفجر الوضع لديه مثملاً سيفجر الوضع لدى الجناح الآخر. كيف؟

المساومات داخل العائلة المالكة

ستكون المساومة الأولى حول منصب النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، حيث يصر سلطان على أن يكون نايف وزير الداخلية هو ولي العهد القادم. وهذا ما لا يقبله الملك عبد الله ومن ورائه الأميركيون. كلٌ لغرضه: فعبد الله يريد تعيين مرشحه متعب وزير البلديات أو بدر نائب رئيس الحرس الوطني أو عبد المجيد أمير مكة، وهو أقوى المرشحين لدى عبد الله، إضافة إلى وجود إسم طلال وهو أضعف المرشحين على الإطلاق. كل هؤلاء المرشحين هم أضعف من الناحية الفعلية من نايف. وسيغضب هؤلاء إن تنازل عبد الله لنايف. أما الأميركيون فيريدون تجديد شباب (مملكتهم) حتى يطول عمرها، ويطول نهيمهم لها.

وفي الجناح الآخر، فإن سلطان يجد نفسه مجبراً على ترشيح نايف كنائب ثان، بالرغم من أن عبد الرحمن - نائب وزير الدفاع - أكبر من نايف سناً، وهو يرفض إلا أن يحتل مكانه. كذلك فإن الأمير سلمان يطمح أن يكون مرشح

تسوية، بديلاً لنايف ولمرشحي الملك عبد الله.

المساومة الثانية ستكون في محيط حلفاء الملك عبد الله، فهذا الأخير سيجد نفسه مرغماً - وقد أصبح ملكاً، ومن ثم قائداً أعلى للقوات المسلحة - أن يتخلى عن رئاسة الحرس الوطني التي تشبث بها إلى آخر لحظة لضمان وصوله إلى كرسي الملك. المرشحون لمنصب نائب الحرس الوطني هما: بدر بن عبد العزيز كنائب للرئيس، ومتعب بن عبد الله الذي يقوم فعلياً بإدارة الجهاز بالنيابة عن والده. من يتولى رئاسة الحرس الوطني فإنه يضمن لنفسه - وإن شاء لأبنائه - مقدراً مهماً في السلطة، ولهذا فإن من المحتمل أن تسند رئاسة الحرس لمتعب، وهذا ما سيفجر الخلاف بين عبد الله وحلفائه.

المساومة الثالثة ستكون في حريم الجناح السديري الذي يريد أن يبقى قابضاً على السلطة بوجود الملك عبد الله أو بدونه، فقد يرى ولي العهد - الأمير سلطان - التنازل عن وزارة الدفاع لإبنه خالد وليس لنائبه وشقيقه عبد الرحمن، وهذا الأخير قد يخسر منصب النائب الثاني ووزارة الدفاع معاً، وحينها سيجد من الصعوبة بمكان أن ياتمر بأمر الوزير الجديد، وهو ابن أخيه خالد بن سلطان.

هناك احتمال أن يتولي الأمير نايف وزارة الدفاع مقابل تخليه عن وزارة الداخلية التي قد يتولاها سلمان - أمير الرياض - وهذا احتمال ضعيف، فوزارة الداخلية من حيث الصلاحيات أكبر وأقوى من وزارة الدفاع، وهي - أي الداخلية - توظف نحو نصف إجمالي موظفي الدولة، وهي الأقرب في السيطرة والحضور في ذهنية المواطن، فضلاً عن أن الداخلية تحت إمرة نايف قد سلبت العديد من الوزارات والمؤسسات كثيراً من صلاحياتها: كوزارة الإعلام ووزارة العدل ووزارة الحج وغيرها.

المساومة الرابعة هي أن نايف لن يتخلى - كما يعتقد - عن وزارة الداخلية إلا في حالات صعبة: أن يصبح نائباً

محمد بن فهد: هل يخسر منصبه؟



وغيرهم، ثم تجاوزهم، مثلما تم تجاوز الآباء - بالنسبة لناصر وسعد وحتى محمد. وهناك مساعد الذي تزوج شمريّة أولدت له ابناً (خالد) قتله فهد في مظاهرات ١٩٦٤ حين كان الأخير وزيراً للداخلية احتجاجاً على تأسيس محطة تلفزيون! أي متطرف ديني! كما أولدت آخر (فيصل) انتقم لمقتل أخيه فقتل الملك فيصل!

ورحل من أبناء عبد العزيز كثيرون

سلطان بن فهد: رئيس رعاية الشباب



آخرون عن السلطة أو عن الحياة، طلال، الأمير الأحمر، يحاول في هذا الظرف أن يحصل على موطن قدم في السلطة وتجاوز الفيتو العريض الذي امتد لأربعين عاماً من الجناح السديري! ها هي الآن فرصة، فهل يتم اقتناصها؟!

لقد دأب طلال يذكرنا بأحقية أبناء عبد العزيز في الحكم، وأحقية أحفاده كذلك، وهو ما أشار إليه النظام

الملكة فأزاحت لصالح عصابة الملك المؤسس (كما في: العرائف، آل الثنيان، آل الفرحان، آل جلوي، أخوة الملك المؤسس وأبناء إخوته، وغيرهم).. فإن عصابة الملك المؤسس (أصحاب السمو الملكي!) قد تفتتوا وأزيج الكثيرون من دائرة صنع القرار.

لقد رحل الأبناء الأقوياء والكبار أبناء الملك عبد العزيز، فألت السلطة إلى البيت السديري.

رحل تركي، الإبن الأكبر للملك عبد العزيز، باكراً، وقد تولى ابن تركي (فيصل) فيما مضى من العقود مناصب عالية قبل أن ينطفئ ذكر هذا الجناح.

ورحل سعود، الملك، وانتهى هو وأبنائه هملاً، رغم أنه خلف نحو ٦٤ إبناً ومثلهم وأكثر من الإناث، وقد تولى بعض أبنائه في حياته مناصب عالية بينها الحرس الملكي ووزارة الدفاع. وقد (طار) الجناح بإقالة أبيهم ولم يتول أحد منهم منصباً اللهم إلا في رئاسة بعض أندية الكرة! وطفر واحد منهم لمنصب عال (مشاري) فصار (مسؤول الحرس الوطني في الشرقية) ثم أصبح مسؤول أمانة صغيرة!

جناح وزير الدفاع الأول منصور انتهى أيضاً، وقد كان مقدراً للرجل لو بقي على قيد الحياة أن يكون الملك الثالث للسعودية. وقد كانت هناك فرصة لشقيقه (مشعل) أن يمسك بزمام الأمر فيصبح ملكاً، لكنه أضاع الفرصة، فخسر وزارة الدفاع أولاً، وخسر ولاية العهد ثانياً، رغم أنه أكبر سنّاً من سلطان. قيل أن هذا الأخير استرضاه بالمزيد من المال ووعده بتعيين أبنائه أو بعضاً منهم في مناصب في الدولة، ضئيلة الأهمية. وكان مشعل في محاولة منه لإلغيات النظر إلى قدرته على المشاكسة، قد انحاز إلى جناح ولي العهد، فصار يظهر معه في حله وترحاله، وكأن في ذلك إشارة إلى أنه الرجل القادم لولاية العهد كونه أكبر سنّاً، ثم ما لبث أن عقد صفقته مع سلطان قبل نحو أربعة أعوام.

هناك أيضاً أبناء الملك خالد وأبناء محمد أبي الشرين وأبناء ناصر وسعد

ثانياً لرئيس مجلس الوزراء، وحينها قد تنتقل وزارة الداخلية إلى ابنه (محمد بن نايف) وليس لأخيه ونائبه في الوزارة (أحمد بن عبد العزيز). لكنه قد يقايض وزارة الداخلية بمنصب النائب الثاني، وقد تخرج الوزارة إلى أعضاء في الحزب السديري: كأخيه الأمير سلمان. ومن المحتمل جداً أن يرفض الملك عبد الله أن تبقى وزارة الداخلية في يد الجناح السديري إذا ما سيطر الجناح نفسه على منصب النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء (الرجل الثالث في الدولة).

إذا ما أصبح نايف نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء، فإن إخوته السديريين لن يقبلوا بأن يكون ابنه وزيراً داخلية، فالأمير سلمان - أمير الرياض - سيحتل واحداً من ثلاثة مناصب ستكون شاغرة: إما أن يكون نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء - كمرشح تسوية - أو أن يتولى وزارة الدفاع والطيران خلفاً لولي العهد سلطان، أو أن يكون وزيراً للداخلية خلفاً لنايف في حال أصبح رجل الدولة الثالث.

هنا تبدو التغيرات عاصفة في الجناح السديري. فبالرغم من أنه لم يخسر كثيراً من سلطاته بموت الملك فهد، كما كان متوقعاً، وبالرغم من أن هذا الجناح في طريقه للسيطرة على الأمور وإدارة دفة الدولة من وراء عبد الله (كديكور) اللهم إلا إذا فاجأنا الملك عبد الله بشيء غير متوقع، وأظهر شجاعة وبراعة في تكسير القوى المنافسة.. بالرغم من هذا، فإن محاولات توريث مراكز القرار والوزارات من الآباء إلى الأبناء ستكون عاملاً حاسماً في إضعاف السديريين كما في إضعاف خصومهم، وبينهم الملك عبد الله.

(الخلدونية) السعودية

إن ما أسماه ابن خلدون بـ (الإنفراد بالمجد) سيكون السمة الفارقة في الحكم السعودي الجديد - القديم. وكما تفككت عصب كثيرة داخل العائلة السعودية

الأساسي الذي ما فتئ يذكرنا به طلال، وبالتالي أحقية أبنائه (الوليد خاصة) أن يرشح نفسه للحكم أو لولاية العهد! حتى ابنة طلال - وبعد أن مات فهد - رأت أن من حق والدها أن يتولى دوره وأن يأخذ حقه من السلطة، وفق قاعدة السن، فانبرى طلال ليقول بأن ما قالته ابنته مجرد رأي شخصي! ماجد ونواف، شقيقان أقل دورهما. الأول كان وزيراً للبلديات ثم أميراً لمكة قبل أن يتوفى، والآخر أصبح رئيساً



الملك عبد الله: ماذا بعد شهر العسل؟

للاستخبارات، الى أن تقاعد أو أقيل وصار مستشاراً للملك، وهي الوظيفة التي تتسع لجيوش من العاطلين من الأمراء وموظفي الدولة الكبار العجزة! بيد أن كلا الشقيقتين قد أمنا لبعض أبنائهما دوراً في السلطة وغنائمها، كمحافظ جدة، أو وكيل إمارة، أو سفير



طلال: إقتناص القرصة

في دولة أوروبية!

وهكذا لم يبق من الرؤوس الكبيرة إلا الجناح السديري ككتلة متبلورة متمرسة في الحكم ومستأثرة بالسلطة.

غير أن الداء الموصوف (خلدونياً) جاء ليفتت العصبة ضمن العصب الأخرى. فإذا كان السديريون قد سيطروا على الدولة بفعل عصبتهم وقوتها عددياً، فإنهم اليوم - وضمن المؤثر العام - الي أفول.

العصبة السديرية تكونت من سبعة أخوة: الملك فهد، سلطان ولي العهد ووزير الدفاع، تركي بن عبد العزيز: كان نائباً لوزير الدفاع حتى ١٩٧٨م وقد خرج من المملك وهو يعيش في هلتون القاهرة منذ عقود، وعبد الرحمن بن عبد العزيز وقد تولى منصب نيابة وزارة الدفاع، ونایف وزير الداخلية منذ الستينيات، وسلمان أمير الرياض منذ أكثر من نصف قرن، وأحمد نائب وزير الداخلية.

لقد تحرل إثنان بالإقصاء أو بالموت: الأمير تركي، والملك فهد.

الخمسة الباقون كانوا يشكلون عصبة قوية الى ما قبل موت الملك فهد، فهو رأس العصبة وعامل وحدتها حتى في مرضه.

الذي قد يتضح خلال الأسابيع القادمة الآتي:

صُفَّ أبناء فهد

إن أبناء الملك فهد سيضعفون بوفاة أبيهم، ولا يمنع إضعافهم سوى توازنات القوة مع جناح الأمير عبد الله. هذا الجناح يتكون من: محمد بن فهد (أمير المنطقة الشرقية) وهو أكبر الأبناء الأحياء بعد وفاة فيصل بن فهد رئيس رعاية الشباب (بسبب الإدمان على المخدرات)، وسعود بن فهد ويتولى منصب نائب رئيس الاستخبارات، ويقال انه أكثر اتزاناً من البقية وإن كانت صلاحياته قليلة، وسلطان بن فهد الذي اشتهر بالصلف ويتولى حالياً منصب الرئيس العام لرعاية الشباب بمرتبة وزير، وأخيراً هناك عبد العزيز

بن فهد، ويطلق عليه لقب: (الطفل المعجزة) وقد كان أثيراً لدى والده، وقد عين وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء، لا لسبب إلا لقربه من الملك (المقعد) قبل موته، وكان ذاك جاء إرضاءً له.

ومن هنا فيحتمل أن يكون عبد العزيز أو (عزيز) أكبر الخاسرين. والحقيقة فإن محمد بن فهد نفسه غير مرغوب فيه من بعض أطراف الجناح السديري (الأعمام) نایف وسلمان بالذات. فالأول لا يزال غاضباً عليه رغم أنه زوج ابنته بسبب أنه اقتلع سعود بن نایف كنائب له، فأرسل ليكون سفيراً في إسبانيا. والثاني - يقال - أنه مازال متأثراً بالمماحكات التي كانت بين ابنته فهد بن سلمان وقد كان أول نائب لمحمد بن فهد في إمارة الشرقية، قبل أن يتوفى بسبب الإدمان على المخدرات أيضاً.

بيد أن فرصة النجاة الوحيدة لأبناء فهد من الإبعاد هي الاختلاف حول البدائل. فالجناح السديري، أو لنقل رؤوسه الحالية: سلطان ونایف وسلمان، قد لا يمانعون في إزاحة أبناء فهد، خاصة محمد الذي جعل المنطقة الشرقية إقطاعية خاصة به، وعبد العزيز الذي لطفاً الى السطح السياسي بفعل المتناقضات وحب الملك فهد له. لكن تلك الإزاحة فيما لو أريد لها أن تحدث، فيجب أن يكون الاستبدال لها من داخل الطاقم السديري، أو تدخل ضمن المساومات في عملية المحاصصة بين الجناحين المتنافسين. قد تحدث صفقة أوسع يُبعد فيهما بعض أبناء الملك فهد ضمن ترتيبات بعيدة المدى.

لقد قيل - وهو صحيح - أن عبد العزيز بن فهد كان أشد المتأثرين بموت والده: ولكن السبب ليس بر الإبن بالأب الذي منحه كل الجاه والمال (بما فيها مليارات من الميزانية تسحب بإسم الملك المقعد، وحساب في البنك الأهلي تأتية عوائد ٣٠٠-٥٠٠ ألف برميل يومياً، بإسم توسعة الحرمين الشريفين!) وإنما خشية على البطة التي تبيض ذهباً، وأي ذهب! إنها مليارات من الدولارات سنوياً. كان (عزيز) مهووساً

ببقاء أبيه حيّاً بأية صورة، وبالكيفية التي سيظهر بها أمام مجلس الوزراء، وقد كانت أحاديثه ومناقشاته مع الأطباء تدور حول هذا الأمر: كيف يظهر الملك قبل موته طبعاً. بشكل غير ملفت أمام كاميرا التلفزيون السعودي. كان قلقه واضح الأسباب، حتى بعد أن تبين موت الملك سريراً في حدود يوم ٢٦ يوليو، أي قبل نحو خمسة أيام من إعلان موته، كان من رأي عبد العزيز أن يبقى أبوه محتظاً في المستشفى إلى أن يشاء الله، الأمر الذي ولد نزاعاً مكشوفاً بينه وبين أخيه سعود، الأمر الذي استدعى تدخل أخيهما الأكبر مبيّناً لهم إن قرار بقائه من عدمه لا يعود إليهما وإنما إلى (الأعمام).

وهكذا فإن احتمالية ضعف أبناء فهد قوية جداً، ربما لا تصل إلى إقصائهم التام. من المؤكد أن مخصصات الملك فهد ستوقف عن (عزيز) الذي هو ليس في حاجة إليها لتقوية موقفه السياسي، فلداه المزيد منها. ومن المحتمل أيضاً أن يحول عزيز وإخوانه على مناصب أدنى.

لقد حدث أن تم تجاوز أبناء الملوك بعد وفاة آبائهم كأبناء سعود وأبناء خالد، فالأولون كان مغضوباً عليهم من العائلة، واللاحقون كانوا ضعفاء الشخصية والكفاءة كوالدهم الملك خالد، بحيث انه لم يتول منهم أحد أي منصب ولم يشهد لهم موقع أو ذكر، اللهم إلا مؤخراً حين عين أحد أبناء خالد نائباً لإمارة منطقة عسير. أما أبناء فيصل فقد كانوا متعلمين، وكانت هناك حاجة إليهم من جهة التوازنات السياسية، فبالرغم من أبناء فيصل يميلون إلى سلطان باعتباره كان الأقرب إلى أبيهم، فإن عبد الله الفيصل مثلاً - وهو بالمناسبة أكبر عمراً من عمه الملك فهد! - على خصام مريب مع عمه سلطان.. وأكثر أبناء فيصل وإن كانوا (مسالمين) تجاه الجناح السديري، إلا أنهم غير أثريين. وفي طرف أبناء فيصل فإنه ظهر بينهم من يتهم الملك فهد، بأنه (مهندس) مقتل الملك فيصل بالتعاون مع الأميركيين.. هذا هو رأي محمد

الفيصل، الأكثر قرباً من الملك الراحل فيصل، وقد تولى وكالة وزارة المياه.. وقد كان إلى فترة ما ممنوعاً من العودة إلى البلاد، ولا زال مضيقاً من قبل الجناح السديري، ويجري التعتيم على نشاطاته، بل أن فيتو سياسية كبيرة تنتصب فوق رأسه.

في المقابل، لا يتمتع أبناء الملك فهد بخصال أبناء فيصل، لا من جهة التعليم ولا من جهة الكفاءة؛ كما أن توازنات القوى داخل العائلة المالكة لا تخدمهم مثلما خدمت أقرانهم أبناء الملك فيصل. ولهذا، فإن إمكانية التضحية بهم أقرب من بقائهم.

السديريون الجدد

من المتوقع صعود دور أبناء الثلاثي السديري الأمراء سلطان، ولي العهد - وناف، وزير الداخلية - وسمان، أمير الرياض. من بين أبناء سلطان الذين يتوقع لهما الصعود: خالد بن سلطان، الذي قد يصبح وزيراً للدفاع، أو الرجل الأول في الوزارة بسمي الرجل الثاني! أما الإسم الآخر، فهناك الأمير بندر بن سلطان، السفير السابق في واشنطن. فرغم أن استقالته كما تبدو ظاهرياً ليس لها علاقة بموت الملك، إلا أنها في صميم العلاقة بينه وبين عمه الملك الحالي عبد الله الذي عمل على إقصائه، كونه العقبة بينه وبين ترطيب العلاقة مع الأميركيين الذين يقفون اليوم وراء عبد الله بكامل قوتهم، بعكس ما كانوا يعتقدونه بشأنه في السابق.

الآن وقد أزيح من منصبه كسفير، فإنه قد يوضع في منصب سياسي أو عسكري، كونه في الأساس طيار عسكري. ومن المحتمل أن يصبح بندر وزيراً للخارجية بشروط تقييدية من الملك الجديد، وذلك خلفاً للأمير سعود الفيصل. الأخير هذا كان مرجحاً له أن يقال أويتقاعد، خاصة وأنه مصاب بمرض (باركنسون) ليحل محله أخوه تركي الفيصل، السفير في لندن. لكن استقالة بندر وإن لم تكن مفاجئة، حتمت وضع تركي الفيصل في واشنطن،



خالد بن سلطان: وزير الدفاع

وبالتالي فإن منصب وزارة الخارجية سيكون شاغراً أمام السديريين.

الأمير عبد الله لا يمتلك مرشحاً قوياً لوزارة الخارجية، فليس هناك ثمة أسماء معروفة ولها خبرة بالشأن السياسي؛ ويبدو أن بندر بن سلطان هو المرشح الأكفأ لهذا المنصب. وإذا لم يصل الجناح المتنافسان إلى تسوية ما بشأن الوزارة، فإن الأمير عبد الله سيبقي سعود الفيصل وزيراً، وقد كان بقاء الأخير معتمداً على دعم عبد الله



سلطان بن سلمان: وزير الخارجية

منذ بداية الثمانينيات وحتى الآن خلافاً لرغبة الملك فهد، الذي عمل على تقليص دوره إلى أبعد الحدود.

من الواضح أن الجناح الفيصلي (أبناء الملك فيصل) أخذ في التآكل والضعف، حتى وإن بقيت الخارجية بيدهم، إذ لا توجد أسماء جديدة مرشحة

لديهم، ولا يبدو أن المتنافسين يقبلون بإعطاء هذا الجناح سلطات إضافية لأبناء الأبناء أو لإخوتهم الذين يتولى بعضهم مناصب عسكرية/ أمنية.

فضلاً عن هذا، فإنه إذا ما قرّر الأمير عبد الله إجراء تغييرات راديكالية في المناصب، وهو أمر غير متوقع، فقد تتم التضحية بخالد الفيصل كأمر لمنطقة عسير ليمنحها أحد أبناء الأمراء الآخرين المتحالفين معه، خاصة وأن خالد الفيصل مقرب (أكثر من اللازم)



سعود الفيصل، وزير الداخلية.

من الجناح السديري خاصة من ولي العهد سلمان.

أبناء نايف يمكن توقع صعودهم مجدداً، فمحمد بن نايف - الابن الأكبر لوزير الداخلية - لا يتوقع أن يخسر موقعه أو مكانته، حتى في أكثر الأحوال سوداوية، سيكون أبوه نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء، في حين سيبقى الشخصية الثالثة تقريباً في الوزارة في



الملك عبد الله بن عبدالعزيز آل سعود.

حال ذهبت الى جناح عبد الله.

سعود بن نايف، سيعود على الأرجح الى المملكة ليتولى نيابة إمارة أو - من المحتمل - أن يصبح أميراً لمنطقة من يدرى؟ فقد يطاح بمحمد بن فهد ويحل سعود محله، وقد يُمنح إمارة عسير، أو إمارة مكة في حال تولى عبد المجيد بدفع من الملك عبد الله منصب النائب الثاني أو منصباً آخر أرفع في الوزارة.

أبناء سلمان - أمير الرياض - سيقون في مناصبهم على الأقل إن لم يرشحوا لمناصب أعلى، فهناك عبد العزيز بن سلمان وكيل وزارة النفط، لا يرجع أن يتولى الوزارة، فقد جرى العرف لتركيها لأحد أبناء (العامة) في حين تدار فعلياً وبأكثر من طريقة عبر الأمراء أنفسهم. هناك سلطان بن سلمان الذي يرأس هيئة السياحة، وسيبقى على الأرجح في منصبه، وقد تتحول الهيئة الى وزارة يكون الأمير أول وزير لها. أبناء سلمان الآخرين سواء في نيابة الإمارة أو في حقل الإعلام أو غيرهما قد تكشف الأسابيع القادمة عن تسنهم مناصب رفيعة.

وفي حال تولّى سلمان (الأب) منصباً أعلى: وزار الدفاع مثلاً أو الداخلية أو منصب النائب الثاني، فإن إمارة الرياض لن تكون على الأرجح بيد أبنائه، بل قد تنتقل الى أحد إخوته (السديريين المستضعفين!) أحمد أو عبد الرحمن: أو لنائب سلمان المهمش الأمير سطا. يجب التذكير هنا بأن الملك عبد الله على علاقة جيدة بأخيه الأمير تركي المقيم في القاهرة، وقد يدفع بالأمور الى تولية أحد أبنائه منصباً رفيعاً، وقد يقدم أبناء تركي للترشيحات كحل وسط مع الجناح السديري.

ولمخلص القول أن أزمة السلطة في المملكة أخذت تضيق دائرتها، ولم تعد مفتوحة كما كانت أمام جمهرة من المتنافسين، ولا بين عصب عشائرية متكافئة، بل أن الذي يجري هو - في واقع الأمر - تفتيت للعصب الكبيرة لتشكيل عصب أصغر تستأثر بكامل السلطة بشكل لم تشهده البلاد في تاريخها منذ تأسيسها، بحيث أصبح كل

أمير في موقع السلطة عصبية مستقلة، يستقوي فيها بمكانته المباشرة من الملك المؤسس، ويعضده فيها عدد غير قليل من الأبناء المطالبين بحقوقهم في الحكم، وبحقوقهم في الثروة التي طال الإستثمار بها على يد السديريين.

سيكون الإستثمار سمة السلطة في المملكة، فمن ملك استأثر، ومن حكم تفرد بالمجد (الخلدوني) ومن تفرد أزاح المنافسين وقرب رابطة الدم أكثر وأكثر (الأبناء بدل الأشقاء والإخوان، والشقيق بدل الأخ غير الشقيق) وبهذا تحسّر السلطة فيحترق الصراع وتقرب المنافسة من نهايتها: صراع على السلطة مكشوف، نزقته نحن وغيرنا بشكل لم نألفه من قبل: قد يفضي لاحقاً الى صراع مسلح، وهناك من يحذر من قيام الجناح السديري بانقلاب عسكري، وهناك من يتهم وزير الداخلية بالتهور وقد يقوم هو الآخر بانقلاب أبيض يطيح بسلطة الملك عبد الله وكذلك سلطة شقيقه سلطان!

أما حفدة المؤسس، فينتظرون ببأس دورهم القادم: لقد بلغ الكثير منهم من الكبر عتياً: وصارت الحاجة ماسة الى توريث السلطة لا الى الجيل الثالث، جيل أحفاد المؤسس، بل الى جيل أحفاد أبناء المؤسس.

الصراع على السلطة اليوم لا يقوم به الأبناء إلا كأدوات، في حين أن جوهر الصراع قائم بين الأمراء الكبار، أبناء عبد العزيز، الذين يوصفون بالحكمة واليقظة والخبرة.

هؤلاء قد لا يشحذون سيوفهم لتلبية تطالعاتهم في السلطة، أو في الحقيقة في الحكم المطلق، كما حدث مع الملك سعود وفي عهده، ولكنهم يهيؤون في حياتهم كما سيكون في ماتهم استخدام السيوف من قبل الأبناء والحفدة.

وفي حين يرفض آل سعود التغيير، حتى ضمن حريمهم الخاص، ولا نقول حريم السلطة العام، أي المفضي الى مشاركة الجمهور في السلطة، فإن (الموت) سيكون لهم بالمرصاد، وسيكون أحد أهم العوامل التي قد تأتي على حكمهم من القواعد.

ماذا بعد الملك فهد؟

الملك وأسئلة المرحلة الجديدة

باتت تحترم المصلح القادر على حلحلة مشكلاتها، وأن العقولة القديمة بأن الناس تحترم القوي لم تعد ممكنة، فالقوة السابقة كانت تستمد جزءاً جوهرياً من مكوناتها من الوهم المصنّع إعلامياً، ومع انكشاف قوة الدولة في تجارب عديدة بات الاقناع القائم على التراضي وحده السبيل لصناعة ولاء حقيقي وفعال.

الملك الجديد يحتفظ بقوة هائلة فيما لو قرر إستعمالها في الاتجاه الصحيح، أي في تعديل مسار الدولة لجهة إعادة تنسيق الفئات الاجتماعية داخل الأطر التكوينية للدولة، وتفكيك الأطر القديمة المسؤولة عن نشوء نزوعات عصبية ضيقة تجنح إلى احتكار السلطة والثروة.. إن حزمة المشكلات التي أنتجتها انتقايض السلطة لم تكن قابلة للحل في ظل استمرارية وفاعلية الأطر القديمة، إذ لا يرتجى حل من مصدر المشكلة.

لاريب أن الملك الجديد يواجه تحديات كبرى داخل العائلة المالكة ومن الجناح السديري على وجه التحديد، وهناك تحديات أخرى تفرضها الأوضاع الداخلية الامنية والسياسية والاقتصادية، ويعود بعضها إلى شبكة التحالفات القديمة التي ساهمت بصورة وأخرى في تعزيز الأطر القديمة.. إنها تحديات تتطلب إلى جانب الصلاحيات المطلقة التي يتمتع بها الملك المزيد من الجرأة والشجاعة لايقاف مسيرة تدهور الدولة إن الانفراجات الاستثنائية التي لجأت إليها العائلة المالكة في الحقب الماضية لم تعد كافية لانقاذ الدولة والمجتمع، فهناك ملفات عميقة لسنوات طويلة تتطلب فتحاً صريحاً ومباشراً، وقد بات أمر تسويتها ملحاً وضرورياً لكل من الملك الجديد وحلفائه داخل العائلة المالكة وهكذا للمجتمع.

ثمة ثمن باهظ ربما يتقرر على الملك الجديد دفعه، نتيجة الصورة البارقة التي رسمها عن نفسها وساهم فيها عدد من أفراد حاشيته وأعانته على إتمامها طائفة من رجال الاعلام، فهو يقف الآن أمام محك الجدارة الفعلي، لا يغني فيه عذر القصور، أو كوابل الأخوة الألداء.. ولا ريب أن الملك عبد الله يقدر تمام التقدير موقعه وأن السنوات الماضية التي كان ينوب فيها عن الملك فقد قد زودته برخم كبير وربما

التيار الاصلاحى الوطنى الحاضن لطيف واسع من القوى الاجتماعية والسياسية في البلاد.

مهما قيل، فإن الملك عبد الله لم يكن بمعزل عن تداعيات المرحلة السابقة فقد كان شريكاً غير كامل في ما جرى، وإن كانت الصلاحيات المطلقة التي كان يتمتع بها سلفه تعفيه جزئياً من أوزارها، وإذا كان ثمة ما يجبهله الملك الجديد عن طبيعة التواطؤات الداخلية بين العصبية السديرية فإن موقعه كولي للعهد وأحد صناع القرار داخل العائلة المالكة يلقي عليه مسؤولية ثقيلة، رغم أن فرصته في التنصل من المسؤولية أوفر من أخوته الألداء. ربما كان توسل الملك الجديد بالصمت التكتيكي في المرحلة الماضية كان مفهوماً من أجل الوصول إلى السلطة بطريقة هادئة وسلمية، ولكن هذا الصمت غير مغفور وغير مفهوم من قبل المتضررين من الجناح السديري، فالضحايا لا تنتظر تفسيرات نظرية للشركاء المباشرين وغير

ثمة قائمة تمنيات يخلقها رحيل

ملك وقدم آخر، وأن الاصلاح

السياسى والاقتصادى الأمل

الأبرز في عهد الملك الجديد

المباشرين في الظلم الواقع عليهم.

مهما يكن، فإن الملك الجديد ورث عرشاً محاطاً بطائفة أسئلة عاصفة في ظل أوضاع أمنية وسياسية واقتصادية متقلبة، ولا مجال حينئذ سوى المواجهة المباشرة وتقديم إجابات بصرف النظر عن مكوناتها الاقناعي، فصمت الملك معيب وغير مبرر، بخلاف ما كان عليه الحال إبان ولايته للعهد حين لا بد بالصمت في قضية الاصلاحيين، فكان ذلك دليل وهن.. إن تجربة الملك خالد غير قابلة للتكرار هذه المرة، فهي تجربة مفصولة كون الملك لم يكن يستند إلى تحالف داخلي أو كفاءة شخصية فريدة، وإن إعادة بناء هيبة الدولة والحفاظ عليها يتطلب وجود ملك قوي وقريب من قضايا الناس الذين لم تعد مجرد الهيبة الامنية كافية لتقديم فروض الطاعة أو الامتثال لقوانينها، فالناس

ربما يكون عهد ما بعد الملك فهد الأكثر إثارة للاستعلاء، بخلاف الملوك

السعوديين السابقين الذين أثار عهودهم أسئلة من نوع ما حول التغييرات المتوقعة أو المرتقبة التي يؤمل أن يقوم بها أعقابهم ولكنها جاءت في ظروف مغايرة وتوقعات أيضاً متدنية فضلاً عن تطلعات شعبية محدودة.. في حقيقة الأمر، إن ثمة قائمة تمنيات يخلقها رحيل ملك وقدم آخر، وقد يكون موضوع الاصلاح السياسى والاقتصادى الأبرز من بين موضوعات أخرى.

حقيقة الملك السابق، بفعل طول أمدها وتقلباتها الحادة، أنتجت أسئلة مرتبطة بقضايا عديدة أبرزها: الأوضاع الاقتصادية، العلاقة بين الدين والدولة، الاصلاح السياسى، الحريات العامة (على سبيل المثال حرية التعبير، الاجتماع، الصحافة، التظاهر السلمى، العمل النقابى).

وإذا كان الملك فهد حمل أوزار مرحلة شهدت فيها البلاد سلسلة أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية، فإنها ألقت بتبعاتها على من خلفه، وإن كانت البداية حتى الآن إيجابية، في بعدها الاقتصادي على الأقل، كون حقيقة الملك الجديد تدشن في سياق تزايد مضطرب لأسعار النفط، وانفراج أمني نسبي غير مأمول بخاصة مع بقاء قضية العنف غير محسومة بصورة نهائية، رغم مقتل زعيم القاعدة في السعودية صالح العوفى وهكذا بقاء جوهر المشكلات الكبرى الاقتصادية والامنية والسياسية، وهي مشكلات بحاجة إلى إجابات حاسمة وجهرية.

لاريب أن ما هو منتظر من الملك الجديد كبير وكبير جداً، فالحقيقة الماضية تعد الأظول في تاريخ السعودية.. فقد شهدت تحولين متعارضين على المستوى الاقتصادي أولاً، فبعد بلوغ الطفرة الاقتصادية نزلتها وصلت الأوضاع الاقتصادية في عهده إلى أسوأ مستوى منذ السبعينيات، كما شهدت أسوأ تحول أمني في تاريخ البلاد، حيث عاشت البلاد سلسلة حوادث تفجيرات وانفجارات أمنية غير مسبوقة مع انتشار السلاح وتشكل جماعات تنظيمية مسلحة لم تغلق الدولة في القضاء عليها فضلاً عن وضع أسس حل نهائي، إلى جانب تنامي



الملك خالد: تجربة غير قابلة للتكرار

الداخلية التي يأمل تطويرها في العهد الجديد، في ظل إصرار الأمير نايف على إبقاء الأمن الداخلي قضية غير قابلة للتنازل.. إن الإفراج عن الاصلاحيين بقرار من الملك عبد الله لم يكن سوى تقليد ملكياً متبعاً مع بداية كل عهد جديد، ولم يكن تنازلاً من الأمير نايف الذي تعاطى مع ملف الاصلاحيين بطريقة الثأر الشخصي.. إن الدول التي شهدت نزاعاً بين رأس الدولة ووزير الداخلية غير اعتباطية، ولا يجري حسم الخلاف عادة بصورة سلمية، سيما في حال تصلب وزير الداخلية وتمسكه بموقفه وسلطته، ما لم يتوصل الأخير إلى قناعة بضرورة الرضوخ لمعادلة الحكم ومملحاتها..

منذ الحادي عشر من سبتمبر، كان الأمن القضية المركزية، والتي لعب فيها وزير الداخلية دوراً طاعياً يتجاوز أحياناً سلطة الملك وولي العهد.. إن ظاهرة العنف التي تفجرت خلال السنوات الماضية منحت وزير الداخلية سلطة إستثنائية، والتي تعامل معها كقضية مستقلة معزولة عن صلاحيات ولي العهد.. وقد نجح الأمير نسايف أيضاً في إدخال قضية الاصلاحيين في المجال الأمني، وكان في ذلك إضرار شديد بمكانة ولي العهد ولاشك أنها تمثل واحدة من المحاذير التي تحول دون منح الملك الجديد ولائاً مفتوحاً.. من الثابت أن ثمة أسئلة كثيرة ترتبط بنظام الحكم والاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تركها سلفه وقد بات أوان الاجابة عنها وبصورة حاسمة.

على مصادرة حقهم التاريخي المزعوم في الحكم من قبل الجناح السديري، الذي سيمسك السلطة بتمامها بعد الملك عبد الله.

مع وصول الملك عبد الله للعرش، بدأت الأجندة الاخرى المهمشة تحركاً نشطاً لتقديم الدعم والولاء للملك الجديد وإبداء استعدادها للتحالف معه في مقابل الحلف السديري لجهة إحداث تعديل جوهري في بناء الحكم السعودي الوراثي.. يدرك أبناء عبد العزيز من خارج البيت السديري أن ليس أمامهم فرصة أخرى قابلة للتكرار بعد رحيل الملك عبد الله، وإذا ما مرت دون نتائج مثمرة، تحول دون إمكانية إعادة بناء الحلف السديري فإن مصير الدولة السعودية الحديثة سيفضي إلى عمليات نبذ متواصلة داخل العائلة المالكة بما يبقي دائرة السلطة في حدود ضيقة للغاية، وقد تضيق الدائرة بصورة مضطربة في المستقبل مع إزاحة إثنين أو أكثر من داخل العصابة السديرية.

إن وضعاً كهذا لاشك غير مقبول لدى أغلبية أفراد العائلة المالكة، وهو غير مقبول بالضرورة لدى الملك عبد الله الذي يجد صعوبة بالغة في إدارة الدولة فيما تخضع أهم مفاصلها

الملك الجديد ورث عرشاً محاطاً

بطاقة أسئلة عاصفة حول

الإصلاح والحريات العامة ولا

مجال سوى تقديم إجابات عملية

(الداخلية والدفاع، وإمارات المناطق الرئيسية) تحت سلطة الجناح السديري.. إن ثمة فرصة سانحة للملك عبد الله كيما ينقل الدفاع إلى أمير من خارج الجناح السديري، بدلاً من توارثها من قبل أبناء الأمير سلطان، الذي سيكون وصوله إلى العرش تمكيناً نهائياً لعقبه.

لا يمكن بواقع الحال أن يدشن الملك عبد الله عهداً جديداً مع بقاء مواقع السلطة محتكرة بين فئة محدودة من السديريين، إن ملامح التغيير التي بدأها الملك عبد الله إبان ولايته للعهد ستبقى باهتة ومنقوصة وغير مضمونة ما لم تتأسس على قاعدة عريضة من المشاركة من داخل وخارج العائلة المالكة.

قد تكون السلطة المطلقة لوزير الداخلية الأمير نايف أبرز العقبات التي تواجه الملك عبد الله، كونها تصطدم مباشرة بالسياسات

خاض خلالها تجربة تأهيلية مكثفة يضطلع خلالها بأمور الملك، وهذا معنى الانسيابية في الحكم السعودي كما جرى هذه المرة، فقد كان إلى حد ما ملكاً غير متوج، وإن كانت الجبهة السديرية حاولت كبح تطلعه القيادي على مستوى صناعة القرار الداخلي.. الحال يختلف الآن، فإن عبد الله بات ملكاً مطلق اليد، وأن القيود المفروضة عليه من داخل العائلة المالكة تبدو من الناحية النظرية غير قابلة للتغيير والتعريف.

من اللافت في تصريحات الأمراء الكبار أن ثمة تأكيداً على استمرارية السياسات القائمة، في محاولة لاحباط النظرات الأولية التي تقوم على أساس أن وصول الملك عبد الله إلى العرش يعني أن ثمة تغييرات جوهريّة في بنية الحكم ستجري بصورة متسلسلة، وفيما يبدو أن تلك التصريحات تصدر من الأمراء الكبار الذين يخشون من استعمال الملك الجديد لصلاحياته المطلقة والتي قد تقضي إلى تبدل غير مرضية للجناح المستفيد. إنها تصريحات تنم عن الخوف المستتر من اضطلال الملك عبد الله بدور قيادي كامل، يتجاوز فيه التوافقات الشفهية بين الأمراء الكبار، معزلاً فحسب على مواد النظام الاساسي. لاشك أن الأمراء السديريين عملوا ما بوسعهم لمواجهة مرحلة يصبح فيها عبد الله ملكاً.. فالنظام الاساسي الذي جرت صياغة مواده كيما تعطي للملك السابق صلاحيات مطلقة ليس صالحاً الآن ولا يخدم مصالح العصابة السديرية، فهو نظام مؤسس على حفظ مصالح فتوية وضيقة، وأن الاستمرار بالعمل به في هذه المرحلة يمثل تغويضاً مفتوحاً للملك عبد الله بإختصاص ما يراه مناسباً.. قد يضطر بعض الأمراء إلى تشجيع خيار الملكية الدستورية درءاً لتغول دور الملك عبد الله، وإن كان تشجيعهم لا يعدو أكثر من استخدام مؤقت لهذا الخيار من أجل الإبقاء على توازن معادلة السلطة.

تبدو أمام الملك عبد الله فرصة بناء إصطفاف شعبي واسع يضعف الجبهة السديرية، وقد يتحول بالفعل إلى رمز كاريزمي فيما لو قرر مقارنة المشكلات الرئيسية المؤجلة والتي تتطلب حلاً عاجلاً وجوهرياً.. إن الاستجابة المخيبة التي أبداه الملك عبد الله إبان ولايته للعهد حيال موضوع الإصلاح السياسي، والتي مثلت إنتصاراً سديرياً بإمتهان تقرض على الملك الجديد موقفاً متقدماً يتناسب وموقعه كملك.

إن أولى المشكلات التي تواجه الملك عبد الله إيجاد تسوية مرضية داخل العائلة المالكة من خلال إعادة التوازن لعملية تقاسم السلطة، فقد بات واضحاً أن التسلسل الوراثي داخل العائلة المالكة محتكراً للعصابة السديرية، وأن استمراره سيخلق فرص نزاع ضار على السلطة في المستقبل، إذ لن يدوم سكوت الاجندة الأخرى

عبد الله ملكاً

سيناريو التغيير داخل العائلة المالكة

في الظاهر، كان الانتقال السلمي للسلطة بعد رحيل الملك فهد قد أحاط بالخلافات الكامنة داخل العائلة المالكة بستار الغموض وربما أكل إلى أمد محدود بروز التساؤلات الحادة إلى السطح رغم وجود مؤشرات قوية على تشقق القشرة الخارجية لبنية العائلة المالكة عن خلافات حادة تعكس طبيعة استقطابات مرحلة ما بعد الملك فهد. إن الاحاح الشديد على إبقاء الأخير ملكاً بصرف النظر عن قدرته على الاضطلاع بمهام الملك، ورغم اللعل الخلطة بالقوامة السياسية قد أضمر لأجل غير مسمى التباينات الحادة في العائلة المالكة، وبخاصة أن الشخصية التي تلي العرش بعد الملك فهد ليست مورد قبول لدى الجناح السديري المهيمن على الجهاز الإداري للدولة.

ربما كان النظام الأساسي والتسلسل الوراثي المنتظم في الحكم إلى جانب الفترة الزمنية الطويلة لمرض الملك الراحل والتي ساهمت في توفير فرصة كافية للاخوة الأبناء لتسوية خلافاتهم بطريقة توافقية.. كل تلك العوامل وفرت بيئة مناسبة لانتقال السلطة بحسب التسلسل الهرمي، إلا أن خلافات الكبار على المواقع الرئيسية أغفلت حالات التآمر التي ستفرضها المواقع الدنيا. فقد جرى تجاهل الاجنحة الأخرى داخل العائلة المالكة، تلك الاجنحة التي ظلت ترقب الأوضاع الداخلية أملاً في وجود فرص مناسبة أو تصدع الجناح السديري لدخول حلبة الصراع على السلطة بقدر كبير من الجراءة، ولم يكن تصريح بنت الأمير طلال والتي أعربت عن حق والدها في ولاية العرش، أسوة بباقي أبناء الملك عبد العزيز سوى إشارة قوية الدلالة على التطلعات المستترة التي بدأت تستعلن نفسها تدريجياً، وهناك من أحاديث المجالس الخاصة ما يكفي للتعبير عن انتعاش الميول الكامنة لدى شريحة كبيرة من الأمراء وبخاصة أبناء وأحفاد الملك عبد العزيز الذين صادر الجناح السديري حقهم في الملك.

لعل من أبرز القضايا الخلافية التي ظهرت بعد رحيل الملك فهد، والتي عبر عنها تصريح وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل حول تعيين النائب الثاني للملك، والذي اعتبره

(اختياراً ملكياً)، مع أن تعيين النائب الأول هو أيضاً اختيار ملكي بحسب النظام الأساسي فيما لا إشارة صريحة على أن الملك يعين نائباً له بالقرض، ولكن لوجود توافق على مسمى النائب الأول وولاية العهد فإن الأمر لم يتطلب توضيحاً من وزير الخارجية. إن منصب النائب الثاني هو جزء من التواء الناظر لخلاف قابل للتفجير بين أجنحة العائلة المالكة.

تصريح الأمير سعود الفيصل يأتي في سياق خلاف حاد بين الملك عبد الله والأمير نايف والجناح السديري بأكمله، حيث يثور الجدل حول تعيين نائب ثاني للملك عبد الله من خارج الجناح السديري، وهو ما يلقي تأييداً من الاجنحة الأخرى المهمة داخل العائلة المالكة، ويتوافق هذا الموقف مع ميول الملك عبد الله وجناحه التقليدي لجهة توسعة قاعدة المشاركة من العائلة المالكة في السلطة بما يمنح الملك

للملك صلاحيات مطلقة

بحسب النظام الأساسي، ولكن

التقاسم التوافقي على السلطة

يجعل تغيير المواقع الرئيسية

للسديريين صعباً

عبد الله فرصة صناعة جبهة قوية تحرم غريمه التقليدي من فرصة إضعاف سلطته أو حتى إختطاف الدولة بالكامل بعد غيابه. ليس هناك غير الجناح السديري من يرغب في إعادة تشكيل العصبة السديرية في المستقبل، أي بعد رحيل الملك عبد الله، حيث سينفرد الجناح السديري بكامل الكعكة، فيما لا مجال فيه حينئذ لأي من الاجنحة الأخرى لنيل فرصة في الحكم. إنها الفرصة التاريخية الوحيدة لدى الاجنحة الأخرى لتصحيح الاختلال داخل معادلة السلطة.

ما يظهر حتى الآن أن ما تم حسمه هو موقع الملك وولي العهد، وهناك مناصب أخرى خاضعة للتبديل، فالتوقعات المنتظرة في الجهاز الإداري للدولة تخفي خلافات على

درجة كبيرة من التعقيد. إن التكهّنات التي أثارها إستقالة السفير السعودي في واشنطن الأمير بندر بن سلطان، وهي بالمناسبة كانت علامة على الموت الوشيك أو الواقع للملك فهد، تلتها تكهّنات أخرى حول مواقع أخرى يدور حولها الخلاف. ويبدو من المؤكد أن منصب وزير الدفاع بات من نصيب أحد أبناء الأمير سلطان رغم أن ذلك سيثير سخطاً بالغاً داخل الجناح السديري نفسه. فهناك إصرار شديد على إبقاء وزارة الدفاع تحت سيطرة عائلة الأمير سلطان كأحد مصادر قوته الرئيسية، إذ لا يمكن لولي العهد الجديد بحسب التوافق الجديدة داخل العائلة المالكة وبحسب النظام الأساسي تولي (وزارة)، بخلاف ولي العهد السابق (الملك الحالي) الذي تولي رئاسة الحرس الوطني دون أن يصدق عليها مسمى (وزارة).

الملك يملك صلاحيات مطلقة بحسب النظام الأساسي، ولكن هذا لا يحوّله بحسب التقاسم التوافقي على السلطة تغيير المواقع الرئيسية أو الخاضعة تحت سلطة الجناح السديري. خارج وزارات الدفاع والداخلية وربما إمارة الرياض، هناك مجال للمناورة بالنسبة للملك الجديد، فمن المتوقع أن يدخل أبناء الملك دائرة المنافسة على الإمارة في بعض المناطق الرئيسية، وربما ستكون المنطقة الشرقية مرشحة لعملية تغيير متوقعة.

وصول عبد الله إلى العرش لم يكن حدثاً سعيداً بالنسبة للجناح السديري، وهو من المؤكد حدث ضار للأمير نايف الذي يفتقر إلى قوة قانونية، كالتي تمتع بها الأمير سلطان حين تم تعيينه نائباً ثانياً للملك، فاصلاحيات الواسعة التي حصل عليها الأمير نايف في عهد شقيقه الراحل بفعل غياب سلطة حاسمة في الدولة، لم تعد مبررة ولا قانونية، وبات الملك الجديد قادراً على إستعادة ما حرّمه منه الجناح السديري الذين أبقوا على ملك طليل نحو عقد من الزمن من أجل تمكين أنفسهم في مواقع سيادية وتآجيل وصول عبد الله إلى العرش، أي إلى مرحلة يكونوا هم متفذين في جهاز الدولة، ويكون فيها عبد الله قليل الحظ من الناحية الطبيعية، أي من حيث السن، حيث يبلغ من العمر ٨٢ عاماً، مع أن من يخلفه لن يكون أوفر حظاً من أبناء المؤسس يقربون تدريجياً من



الامير طلال: هل ينبعث حلمه القديم

قبل بأن أبناء الأمير عبد الله أقل تطلعا نحو السلطة، وربما كان ذلك صحيحاً إبان ولاية عهد والدهم ولكن بالتأكيد لا يصدق هذا القول على مرحلة يكون أبوهم ملكاً مطلق السلطة والصلاحيات، وبحسب نظام ملكي وراثي يحتفظ فيه الملك بكامل عملية صناعة القرار السياسي، فإن تعيين أبناء الملك سيكون تسهياً لمهمة الملك وتعزيزاً لسلطته المطلقة. وبحسب تجربة الملك فهد، فإن أبناءه وبخاصة الأمير عبد العزيز والأمير محمد قد اضطلعا بأدوار رئيسية في تسيير سياسات والدهم، فقد كان الأمير محمد يرجع بصورة مباشرة إلى والده الملك دون المرور بالقنوات الإدارية المعنية، وكذا الحال بالنسبة للأمير عبد العزيز بن فهد الذي كان يدير شؤون والده بالتنسيق مع والدته وأخواله، وبلغ الحال أنه كان يتولى الاشراف بصورة مباشرة على شؤون مرض والده، وكان يمنح أياً من الأمراء بما فيهم أشتاء الملك من الوصول إليه ما لم يقرر الأمير عبد العزيز ووالدته ذلك، وحتى خلال فترة بقائه في مستشفى الملك فيصل التخصصي بالرياض، كانت هناك قيود صارمة مفروضة على الأمراء الكبار فضلاً عن الصغار من الدخول عليه. وكان الأمير عبد العزيز بن فهد يمارس، على سبيل المثال، دور والده أحياناً، وكان ذراعاً الأيمن في قضية الإصلاحيين، حيث كان يجري اتصالات كثيفة مع رموز التيار الإصلاحية وإقناعهم بالتخلي عن مطالبهم في التغيير. وكان معروفاً بين أمراء العائلة المالكة أن الأمير عبد العزيز بن فهد هو المفتاح السحري لوالده، وهو وحده القادر على تحقيق ما يعجز عنه كبار المسؤولين بما فيهم أعمامه السديريين.

عبد الله أصبح ملكاً وهذا يمنحه فرصة لتعديل الصورة الموارية التي كان عليها خلال ولايته للعهد، وهناك تغييرات جوهرية مطلوبة ومنظر منه أن يصنع قرارات تاريخية من أجل تصحيح الاختلال العميق في بنية الدولة.

كبير، سوى ذلك التقليد المتعارف عليه بإصدار عفوه عن المعتقلين السياسيين مع وصول ملك جديد للعرش.

إن ثمة تغييرات في المناصب العليا باتت منتظرة، رغم التحصينات الميكروية التي قام بها الأمراء السديريون منذ سنوات من أجل تمكين أنفسهم بما تحت أيديهم من إمكانيات وسلطات.. إنها تغييرات مطلوبة من الملك الجديد ومن قطاع

عريض من الشعب، رغم أن ثمة من يخبر عن تسويات جرى حسمها قبل فترة وجيزة من موت الملك فهد، ولكن يظل أبناء الأخير على وجل من أمرهم. فعلى العكس من أبناء الملك فيصل الذين ورثوا امتيازات الشخصية الكاريزمية لأبائهم، بوصفه رائداً لعملية التأسيس الثاني للدولة السعودية الحديثة، إضافة إلى إمكانياتهم السياسية المتميزة، فإن أبناء الملك فهد أقل حظاً كونهم يرثون مشكلات من صنع والدهم، إلى جانب إقتقارهم للخصائص الشخصية المتميزة في الإدارة، فالأمير محمد بن فهد، أمير المنطقة الشرقية

فرصة الملك الجديد تاريخية

ولكن غير مضمونة، لتفتيت

البنية السديرية وهذا بحاجة

لقرار شجاع ودعم أجنحة أخرى

كان على خلاف دائم مع مركز السلطة، في زمان والده، وقد سعى إلى قطع الصلة بإداريا وسلطوياً بين المنطقة الشرقية والرياض بالرغم من غياب الطويل والمتكرر عن إمارة المنطقة الشرقية، دعه عك التغيرات التي صنعتها منهجته الإدارية ومجموع النزوع الشر في التملك، أسوة بأعمامه السديريين. لا شك أن وصول عبد الله إلى العرش سيمني تطلعا من نوع ما لدى أبنائه، كما هو شأن بعض أفراد حاشيته والمقررين منه بالنسب أو التوافق السياسي، بما يجعل دائرة التناقص الشديد على السلطة عرضة للتوسع الدائم. وعلى أية حال، فإن وجود متنافسين كثر على السلطة يساهم على المدى البعيد في تفتيت هادئة للسلطة، وقد يضعها تدريجياً بخاضة في ظل وجود تطلعات شعبية متصاعدة نحو الإصلاح والتغيير في شكله الشامل والجوهري.

نهاية العمر الافتراضي بما يلح إلى معركة شرسة بين أبناء الجيل الثالث في العائلة المالكة.

إن فرصة الملك الجديد تاريخية ولكنها غير مضمونة تماماً، فبإمكانه تفتيت البنية السديرية فيما لو أراد ذلك، وهذا يحتاج إلى قرار شجاع منه، ودعم من أجنحة داخل العائلة المالكة تتمتع بقدر كبير من النشاطية والطموح والمنافسة، فكثير من الأمراء بات خاضعاً تحت رحمة إعطيات الجناح السديري، وهناك قلة مازالت تراهن على تشقق الجناح السديري وتحاول تدمير خلافتها التقليدية لصالح الملك عبد الله في معركته مع الأمراء السديريين.

شأن سلفه، يحاول الملك الجديد أن يحيط نفسه بجبهة حصينة بخاضة أمام طرف متغول في الجهاز الإداري للدولة، وهناك أطراف عديدة داخل وخارج العائلة المالكة على استعداد للانخراط في تحالف مع الملك رغبة في كسر الجبهة السديرية وطمعاً في نيل حصة ترى حقاً أم باطلاً بأنها خسرتها في الماضي بفعل الاستئثار الغارط في الشراشة لدى الجناح السديري.

إن تجربة الملك عبد الله إبان توليه ولاية العهد لا تبحث على التنازل البتة، فقد خيب آمال كل من عول على لهجته الإصلاحية والوطنية، وقد يُعذر في ذلك كونه لم يصل بعد إلى موقع يحرز فيه النصاب القانوني بما يؤهله لإملاك سلطات مطلقة، وهاهو يخوض تجربة أخرى يتوج فيها عبد الله ملكاً بصورة رسمية، بما يحرره وفق النظام الأساسي للدولة من وطأة التوافقات العائلية وضغط الجبهة السديرية، وفي الوقت ذاته يسقط الأعداء التي كان يتوسل بها بعض أقران حاشيته في تبرير مواقف التراجعية. فقد كان أحد كبار أعضاء الحاشية يردد: إصبروا حتى يصل الأمير عبد الله إلى العرش فهو الآن في وضع لا يحسد عليه، فالجناح الآخر (= السديري) يمارس ضغوطات عليه من أجل ثني عزمته عن المضي في ما عقد النية عليه، وقد يصدق في ذلك ولكنه لا يبرر مواقفه الواهنة وبخاصة فيما أعلن عنه مراراً بشأن الإصلاح السياسي. لقد ساهم جناح عبد الله في إضفاء صبغة لوثرية عليه، وأفرط كثير من المقربين منه في فبركة الآمال الطويلة والعريضة المتوقفة على وصوله إلى العرش ودعم الشعب من خلفه.

وللانصاف، فإن كثيرين من مختلف القوى الاجتماعية والسياسية راهنت بدرجة كبيرة على الدور المرتقب للملك عبد الله منذ كان ولياً لسبعده يصارع الجناح السديري بمفرده بالتعويل على تسلسل الوراثي في العرش وثانياً رئاسته للحرس الوطني كقوة عسكرية حظيت بتطورات بنوية وتقنية بوتائر متسارعة، ولكن تلك المراهنة لم تثمر عن شيء

مقتل زعيم القاعدة في السعودية

نايف ينتظر المكافأة



الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود

لم يكن مقتل زعيم تنظيم القاعدة في السعودية صالح العوفي في الثامن عشر من أغسطس حدثاً أمنياً خالصاً، فقد كان هناك أغراض سياسية تختفي خلف الحادث، وهو ما أراده الأمير نايف والعصبة السديرية المؤيدة له. إن إختيار عملية نوعية في هذا الوقت بالخصوص له دلالات سياسية محددة تتجاوز أهدافها الأمنية المعلنة. إنه حدث يمثل مفتتحاً متميزاً لعهد الملك عبد الله، الذي يتطلع لتدشين عهد يتسم بالهدوء والاستقرار على مستويات أمنية وإقتصادية وسياسية، كما يشكل في الوقت ذاته صفحة جديدة للعلاقة إتسم بالتوتر المزمّن بين جناحي الأمير عبد الله والأمير نايف.

بعد فترة هدوء على مستوى المواجهات الأمنية دامت أكثر من شهر ونصف سوى من رسائل التحذير التي أطلقها سفارات غربية لرعاياها في السعودية من أن الجماعات المسلحة على وشك القيام بعملية عسكرية داخل السعودية، خاضت قوات الأمن مواجهة مسلحة في المدينة المنورة والرياض مع عناصر من الجماعات المسلحة بقيادة زعيم تنظيم القاعدة في السعودية صالح العوفي والتي أودت بحياته. وكان العوفي متهماً بتدبير هجوم مسلح على القنصلية الأميركية بجدة قبل عدة أشهر، وفي مقتله رسالة غير مباشرة للأميركيين. وكان الملك فهد شهد قبل أكثر من عام مواجهة أمنية تمكن خلالها العوفي من الهرب فيما تم القاء القبض على زوجته التي جرى اتهامها بالتستر على أعمال زوجها وتواجدها في موقع لتخزين الأسلحة، وقد تم الإفراج عنها لاحقاً لأسباب تتعلق بوضعها العائلي.

العوفي المدرج على قائمتي المطلوبين لوزارة الداخلية، هو جندي أول متخرج من مؤسسة الأمن العام السعودية وتعين في سجن بمنطقة المدينة المنورة، ثم ترك وظيفته عام ١٩٩٢ حيث سافر إلى أفغانستان والشيشان للمشاركة في العمل الجهادي وأصيب بجروح وعاد للسعودية عام ١٩٩٥، لينخرط في نشاط تنظيمي وعسكري داخل السعودية بعد الحادي عشر من سبتمبر. وكان زعيم تنظيم القاعدة في العراق الاراني أبو مصعب الزرقاوي قد أعلن قبل أكثر من شهر عن مقتل العوفي في العراق،

الآن وزير الداخلية الأمير نايف أبدى إهتماماً ضئيلاً برواية الزرقاوي وقال بأنه لم يثبت له وجوده في العراق.

وقد تولي العوفي قيادة تنظيم القاعدة في السعودية بعد مقتل عبد العزيز المقرن في العام الماضي، وتميز العوفي بخبرته الأمنية والعسكرية إلى جانب نزوعه الأيديولوجي الشديد، حيث قدّم للتنظيم نظرات عقيدية في العمل الجهادي إلى جانب التخطيط الاستراتيجي، كما تولى شخصياً الإشراف على عمليات تهريب الأسلحة وتخزينها في المنطقة الغربية وبخاصة في منطقة المدينة المنورة، والتي قيل أنها كانت معدة لتنفيذ عملية عسكرية واسعة النطاق، كما قاد العوفي عدداً

من الهجمات على المصالح والمنشآت الغربية والأميركية قبل وبعد توليه قيادة التنظيم.

الأمير نايف حاول كسب الملك

الجديد عبر عملية نوعية ترسخ

الاستقرار حتى الانتهاء من حسم

قرار تعيينه كنائب ثان للملك

من الهجمات على المصالح والمنشآت الغربية والأميركية قبل وبعد توليه قيادة التنظيم. إن مقتل العوفي في الثامن عشر من أغسطس حيث عثر على جثته في معقل بالقرب من مسجد المدينة إلى جانب عنصر آخر من التنظيم، وقع قبل وصول الملك عبد الله إلى المدينة بساعات قليلة، كما جاء في بيان وزارة الداخلية، وهنا تكمن الرسالة السياسية التي أراد الأمير نايف إيصالها إلى الملك.

إن مقتل العوفي مثل إحدى أهم الضربات الخاططة لتنظيم القاعدة في السعودية، فحصد الرؤوس المتواصل يكسر شوكة الجماعات المتشددة، ويقدم أعلى هدية للملك الجديد الذي أفصح في مرات عديدة لوزير الداخلية عن تدمره مع عزز قوات الأمن عن القضاء على ظاهرة العنف، وقد أفاد الأمير نايف من هذا التذمر في

البحث عن مدخل مناسب لكسب رضا الملك الجديد للفوز بالمنظمة المؤجلة، أي منحصب النائب الثاني لملك.

ومن المؤكد أن الأمير نايف عمل سابقاً وسعه في هذه الفترة من أجل كسب ود الملك الجديد من خلال تنفيذ عمليات نوعية ضد الجماعات المسلحة والمشاركة بفعالية غير مسبقة في ترسيخ أسس الأمن والاستقرار في عهد الملك عبد الله، على الأقل حتى الانتهاء من حسم قرار تعيينه كنائب ثان للملك، بعد أن بدأت أعناق الاخوة الآخرين تتناول للتنافس على المنصب الشاغر، وبخاصة إذا ما جرى إعتصام السن كمعيار لاختيار النائب، فهناك من هو أكثر من الأمير نايف سناً بين أخوته وبالتالي من هم أحق منه في التناوب الثانية.

لاشك أن إرباكاً في الوضع الأمني سيفضي إلى تعكير صفو شهر العسل الذي يعيشه الملك عبد الله، الأمر الذي يدفع الأمير نايف الأحرص على نيل المكافأة إلى بذل جهود جبارة، سيما وأن تدابير السفارات والبعثات الدبلوماسية الغربية في أوائل أغسطس وقرارات إغلاقها لمدة يومين خشية تعريض المباني الأميركية والحكومية في السعودية لهجمات وشيكة تفقد العهد الجديد تميزه، وتدرجه في سياق العهد الفائت من حيث كونه مليئاً بالتوترات الأمنية إلى جانب الانخفاضات الاقتصادية السياسية.

الأمر الآخر، إن صدور بيانات من السفارات



صالح العوفي: قريباً نايف للملك

الامراء المدعومين من الملك أن تراكم السلطة في أيدي السديريين يعني ترسيم عملية النذب لكافة الاجنحة الاخرى، التي ستجد نفسها خارج معادلة السلطة للأبد.

يدرك الامير نايف بأن الموقف الاميركي منه لا يمكن تعديله سوى بعملية نوعية، وبمزيد من الليونة والتقارب، وقد قامت أطراف سديرية بمهمة التقريب بين الامير نايف والادارة الاميركية، عقب مقتل العوفي الذي قاد الهجوم على القنصلية الاميركية بجدة، ولم يكن الامير نايف قادراً بصورة مباشرة على استثمار هذا الحدث.. فقد لعب سماسرة الجناح السديري مهمة تسويق المنجز الامني الذي حققه الامير نايف وقصد به إرضاء الملك الجديد والادارة الاميركية.

لا شك أن مقتل العوفي وعدد من عناصر الجماعات المسلحة في ظل تكتينات قوية بقرب وقوع هجمات مسلحة قد ألغى بظلاله على الموقف من الامير نايف، الذي كان بحاجة الى صيد ثمين بحجم العوفي كيما يكتفّر عن تشده المعهود.. فقد قتل قائد التنظيم السابق عبد العزيز المقرن بأيدي رجال الملك عبد الله في سياق إفشال لصفقة بين المقرن ووزارة الداخلية، أما العوفي فهو إنجاز خاص بوزارة الداخلية وبالأمر نايف.

على أية حال، فإن الأوراق التي بيد الامير نايف والجناح السديري لكسب رهان منصب النائب الثاني تبدو أكثر، إلا أن ثمة عناصر أخرى عميقة قد تطيح بالرهان، فلا الملك عبد الله ومن خلفه كتلة الامراء الآخرين من الاجنحة الاخرى ولا الاميركيون راغبون في تمكين الجناح السديري من كامل السلطة، ما لم تتم عملية قسمة للسلطة تمنع أي توترات مستقبلية داخل العائلة المالكة وقد تضطر بعض الاجنحة للتوصل بقوى من خارج الاسرة لتحقيق مآربها السياسية، وهو ما يؤذن بزوال الملك السعودي.

الشؤون الداخلية للمملكة عن طريق مكافأة الارهاب.

إن تشكيك الامير نايف في الرواية الاميركية حول تورط تنظيم القاعدة في هجمات الحادي عشر من سبتمبر أثار حفيظة الادارة الاميركية، ثم رفضه المتكرر لتدخل محققين أميركيين في عمليات التحقيق مع مشتبهين سعوديين، قد ترك أثراً كبيراً في الموقف الاميركي، يضاف الى ذلك الشبهات الكثيرة التي أحاطت بدور الامير نايف من أعمال العنف داخل العراق.. ساهم ذلك كله في تشكيل الرؤية الاميركية حول الامير نايف الذي يضطلع بدور مزدوج في الحرب على الارهاب.

الاميركيون عبروا عن قنوتهم الدبلوماسية للقيادة السعودية بعدم رغبتهم في تولي الامير نايف منصب النائب الثاني، ويستند الموقف الاميركي على رفض احتكار السديريين للسلطة بكاملها مع إستثناء الاجنحة الاخرى داخل العائلة المالكة، لأن في ذلك تعطيلاً لحركة الاصلاح المرفوضة أصلاً وفعلاً من الامراء السديريين.. فمن المعروف أن الجناح السديري أبدى تشدداً بالغاً من قضية الاصلاح السياسي ويدخل بصورة مباشرة في مجابهة رموز التيار الاصلاحى.. إن خضوع السلطة للجناح السديري سيفضي دون شك الى الغاء إمكانية التغيير، القائمة على أساس وجود حالة حراك وتتنوع داخل العائلة المالكة، وقد يعطي إحتكار فئة للسلطة فرصة لمزيد من التشدد والاستبداد الامر

رهان الجناح السديري للفرز

بمنصب النائب الثاني أقوى ولكن

رفض الملك والاجنحة الاخرى

والاميركيون قد يطيحون بالرهان

الذي سيؤدي الى توتير الأوضاع الداخلية وإعادة البلاد الى مرحلة سابقة.

إن الاميركيين يتطلعون لوجود عناصر متباينة داخل نظام الحكم في السعودية، بما يسهل مهمة التعامل معهم، رغم أن السديريين أقرب من حيث المصالح الى الادارة الاميركية، ولكن في الوقت نفسه يخشون من تشكل حالة عصبوية تؤدي الى نزاع داخلي أولاً إضافة الى ما تمنحه الحالة العصبوية من أوراق ضغط وتهديد للمصالح الحيوية الاميركية. وبحسب مصادر مقربة من الملك عبد الله، فإن الموقف الاميركي الراض لتعيين الامير نايف نائباً ثانياً للملك يلتقي مع رغبة الملك نفسه والاجنحة الاخرى في العائلة المالكة، وهو أمر يجري تداوله على نطاق محدود في ضوء ما ستسفر عنه المداوات الحاصية بين أطراف عديدة في العائلة المالكة، حيث يرى بعض

الأجنبية في السعودية حول توقع هجمات مسلحة قريبة يبعث السؤال الاستكثاري القديم حول قدرة أجهزة الأمن على ضبط الأوضاع الأمنية ورصد تحركات الجماعات المسلحة، وقد يحرم وزارة الداخلية من نشوة الانتصارات الامنية التي حققها في الشهور الماضية.. إن مبادرة قوات الأمن على إقتناص الفرص الذهبية والنادرة يمثل مكسباً سياسياً لوزير الداخلية في هذه المرحلة، فهو بحاجة الى منجز أممي متميز يقدمه قرباناً للملك الجديد ملمعاً في الجائزة.

قد لا يملك الآخرون من أخوة الامير نايف أوراقاً قوية للمنافسة على منصب النائب الثاني، سوى ورقة السن التي تم إسقاطها في عهد سابق حين تولي من هم أصغر سناً العرش سواء عبر تسويات داخل العائلة المالكة أو عن طريق فرض الأمر الواقع.. إن الأمر قد يتطلب إخراجاً حازماً من الملك الجديد الذي يميل بشدة الى تفكيك الهيمنة السديرية من خلال منح منصب نائب ثاني للامير نايف على أن يتولى وزارة الداخلية أمير من غير الجناح السديري وكذا الحال بالنسبة لوزارة الدفاع، وهنا يمكن الخلاف بين الامير عبد الله ومعه أفراد من العائلة المالكة والجناح السديري الذي يتمسك بموقفه المتصلب من قضية التعيينات. الامير نايف الذي يتطلع للوصول الى العرش بشدقة الامير سلطان يرفض الا للدخول الى العرش من بوابة وزارة الداخلية، كما هي سيرة شقيقه الراحل، ويدرك تماماً بأن عامل السن الذي يعول عليه في نظام التوريث داخل العائلة المالكة تجبره القوة على الأرض، ولكن يبقى أن عامل القوة ليس حاسماً دائماً في ظل تعقيدات العلاقة الداخلية بين الامراء والاستقطابات الجديدة التي بدأت تتبلور في السنوات الاخير ثم إنفrazها تدريجياً مع وصول عبد الله الى العرش.

ثمة رسالة أخرى يلزم الالتفات الى فحواها السياسي من وراء مقتل صالح العوفي، وتندرج أيضاً في سياق رغبة الامير نايف في الحصول على مكافأة سياسية متميزة، وهذه الرسالة موجّهة تحديداً الى الغرب والولايات المتحدة على وجه الخصوص، فمنذ بدء الحرب على الارهاب كانت السعودية ممثلة في أجهزتها الأمنية متهمّة بالتقصير في أداء دور فاعل في ملاحقة عناصر الجماعات المسلحة وتعقب ظواهر العنف، بل إن ثمة اتهامات غير مباشرة الى وزير الداخلية بضلوعه في عمليات العنف داخل العراق عبر تشجيع العناصر المتشددة داخل السعودية لنقل عملياتها خارج الحدود بدعم من رجال دين سلفيين معروفين، وقد ساهم ذلك كله في توتير العلاقة بين الحكومة السعودية والادارة الاميركية، بالنظر الى تصريحات ذات لهجة صارمة صدرت عن الامير نايف يرفض فيها تدخل الادارة الاميركية في

هل حقاً يأتي الإصلاح مع الملك الجديد؟

الآمال الموقوفة



الملك عبد الله: وعد بالعدل فهل يتحقق؟

الآن قدرتها على امتلاك المقومات الضرورية للقيادة الكاريزمية ما لم يقدم على خطوات عملية فريدة. يجادل البعض بأن توقعات المرحلة المقبلة تدور حول إنخراط كثيف للملك الجديد في العملية الإصلاحية، إلى حد الترافف الاصطلاحي بين كلمة (إصلاح) والملك عبد الله، مع أن الطريق مازال في بدايته لخوض الملك الجديد غمار الإصلاح وليس هناك ما يدعو لتقرير هذا الترافف فضلاً عن صناعة تراث إصلاحي موسوماً به. يعتقد كثير من المراهنين على القرار التاريخي للملك عبد الله بأن السعودية ستكون أقوى من خلال تدشين قواعد العملية الإصلاحية وهو السبيل لاندماجها في النظام العالمي، إذ إن السنوات الماضية التي أعقبت هجمات الحادي عشر

مع وصول الملك عبد الله إلى العرش بدأت تنتعش الآمال والأحاديث عن الإصلاح والتغيير في المملكة المحافظة دينياً وسياسياً، بعد أن طال أمد انتظار ظهور المصلح في العائلة المالكة. في المنظور العام، فإن الإصلاحيين السعوديين يعلقون آمالاً كبيرة على الملك الجديد مع إدراكهم المسبق بأن عملية التغيير ستأتي بصورة بطيئة للغاية كما بدا ذلك من سيرة الملك عبد الله في فترة مرض أخيه ومن المضامين المتواضعة للخطوات الإصلاحية السابقة. إن الاحتفالية غير المسبوقه التي أظهرتها مراسم البيعة للملك الجديد قد تنبئ عن تطلعات لدى كثير من الناس نحو عهد مختلف كثيراً عن الجهود السابقة في تاريخ هذا البلد. ولم يتوقف هذا التطلع على فئة دون غيرها، بل هو يسري على الإصلاحيين في الداخل والخارج، حيث تنعقد آمالهم على أن يمثل عهد الملك عبد الله نقطة تحول جوهريه في تاريخ البلاد، في ضوء وصول شخصية معتدلة إلى الحكم، أو هكذا قدم نفسه للعالم وبخاصة للغرب.

المؤشرات التي يلتقطها المراقبون القريبون من البيت السعودي هو غياب الأمير نايف، وزير الداخلية المتشدد من المشهد العام لعملية المبايعه المنقولة عبر شاشات التلفزيون والتي جرى تفسيرها على أن نفوذ الأمير نايف بدأ في الانحسار، وهو أمر من المتوقع حصوله سيما وأنه مثل جبهة مواجهة مع الملك عبد الله، الذي بات يسك بكامل السلطة بحسب تقاليد الحكم السعودي ومنصوص النظام الأساسي، مع أن خلف الكواليس تجري معركة أخرى يحاول فيها الأمير نايف الانتقال إلى المركز الثالث في الهرمية الإدارية للدولة، أي بعد الأمير سلطان، ومع التنبيه إلى أن صناعة القرار داخل العائلة المالكة لا تتم بصورة إفرادية بل هناك مشاورات تجري بين أقطاب البيت السعودي.

يحلو لكثيرين أن يعيدوا معزوفة الإصلاح في عهد الملك عبد الله، أملاً في إثارة حلمه المدفون، وربما رغبة في صناعة كاريزما تاريخية لشخصية لم تثبت حتى

لمعرش بعد الملك الحالي. فالملك عبد الله البالغ من العمر ٨١ عاماً قاد البلاد نحو عقد من الزمن بعد إصابة الملك فهد بجلطة دماغية دون أن يتجز تغيرات جوهريه على الأرض، وبقي متردداً كثيراً في اتخاذ خطوات إصلاحية ذات دلالة قوية، وحتى الحوار الوطني الذي إنطلق إبان ولايته للعهـد بدأ يفقد تدريجياً أهميته إلى أن وصل إلى مرحلة موت طبيعي، بالرغم من الحماسة العالية التي أبداهـا عبد الله في دعم فعاليات الحوار الوطني ولقائه بالمشاركين وتشجيعهم على مواصلة الحوار.. لقد مات الحوار ولم يحقق أهدافه الإصلاحية المنشودة، وبقي إطاراً جامداً يتحرك وفق مليات السياسة ورغبة الملك نفسه.

من المثير للدهشة أن صورة المملكة مازالت تحت حكم المستنـين الخاضعين تحت تأثير الاصولية الدينية. وقد يقال الآن بأن خلافة عبد الله تشير إلى بارقة أمل للإصـلاحيين في البلاد بأن المواطنين سيحصلون على حقوقهم المعترف بها في

السياسة التي أعقبت هجمات الحادي عشر من سبتمبر تسببت في أضرار فادحة لسمعة ومكانة وقوة السعودية على المستوى العالمي ولا سبيل إلى إستعادة ذلك سوى من خلال البدء بإصلاحات جوهريه تفتح أمامها الابواب نحو العالمية، وهو ما سعى إلى تحقيقه منذ سنوات، عبر زيارتين للولايات المتحدة وعبر حملة علاقات عامة مكثفة تستهدف إعادة بناء الثقة والسمعة. وجهة النظر الأخرى تقوم على أساس التجارب التي شهدتها السعودية في عهد ملوك طاعنين في السن محكومين بنظرات تقليدية للحكم والإدارة لم يتلقوا تعليمات حديثاً بدرجة كافية تؤهلهم لمعرفة ضرورات التغيير ومكاسبه. فالجيل القديم من الأمراء بما فيهم الملك يتقدمون بنحو ١٥ سنة عن الجيل اللاحق من الأمراء المؤهلين لاستلام السلطة. عبد الله هو الابن الخامس للملك المؤسس ابن سعود الذي يعتلي العرش، فيما يتولى الابن السادس الأمير سلطان البالغ من العمر ٨٠ عاماً ولاية العهد كوريث معين



عبد العزيز القاسم: لا خيار آخر الا الاصلاح

خطوات إصلاحية جوهرية مع بداية عهد الملك الجديد سيما وأن ترتيبات البيت الداخلي لم يتم حسمها بصورة نهائية، ولكن ليس هناك ما يدفع للمبالغة في الأمور الإصلاحية، فما قاله الأمير عبد الله للإصلاحيين بأن (مشروعكم الإصلاحى هو مشروعى) تحول من حلم الى كابوس مزيج فى الخامس عشر من مارس من العام الماضى، وإن السبب الذى يساق لتبرير موقف الملك عبد الله المتخاذل من قضية اعتقال الإصلاحيين بأنه كان خاضعاً تحت ضغط الجناح السديري بقيادة الأمير نايف لم يكن سوى سبباً واهياً، فقد تبنى شخصياً الشعار الإصلاحى واستقبل الإصلاحيين بنفسه وأعرب عن دعمه لهم حتى غدا الأب الروحي للمشروع الإصلاحى الوطنى.

يعتقد كثير من المتفائلين بأن عجلة الإصلاح بدأت بالدوران مع وصول عبد الله الى العرش وهو تفاؤلاً لا يستند على أسباب حقيقية ومادية، وكل ذلك مرتبط ببعض المشكلات الإصلاحية التى نشأت خلال اضطهاد الملك عبد الله بهماض الحكم خلال مرض الملك الراحل، مثل تأسيس مركز للحوار الوطنى والانتخابات البلدية، مع أنها تمثل خطوات ضئيلة ومتأخرة للغاية. صحيح أن فى عهده بدأت لغة الإصلاح تروج فى اللغة العامة والمجالس المفتوحة والمعلقة بعد أن كان الحديث فى الإصلاح من المحرمات، ولكن ذلك الزواج لم يتجاوز حدود التفتيش المطلوب درءاً لانفجار الوضع. إن أسما الإصلاح المعقودة على الملك عبد الله ما زالت تراوح فى حيزها اللفظى والنظري ولم تترجم فى خطوات عملية وخطط وسياسات، وبالتالي فنحن نتحدث عن رجل لم يجر اختبار موقفه على الأرض.

إن قائمة الإصلاحات المأمولة تتجاوز حدودها الشكلية وتؤكد على إصلاحات

التقليدية الصارمة لدى العلماء من أجل تبرير مواقفهم السائدة فى الأصل لأي خطوة إصلاحية تؤدي الى اختلالات فى السلطة. لقد ظلت الدولة السعودية منهوبة لثياريين متنافرين: ثيار التوحيب الدينى الصارم وثير التحديث المشوّه، والذين وصلا الى لحظة إلتحام كارثية فى الحادى عشر من سبتمبر، حيث أن المجاميع الشبابية التى نشأت على ثقافة الكراهية الدينية فى ظل مشاريع التحديث المشوّه وجدت نفسها أمام حقائق متناقضة بين الأصالة الدينية المزعومة وبين مشاريع تحديث مفقرة، فقررت إستعمال ثقافة الكراهية لوضع حد للتناقض الداخلى بطريقة دموية.

إن هذا التناقض الفاضح الذى رسّخ العهد السابق أسسه من خلال إطلاق العنان لثياري الدين الوهابى الصارم والتحديث الفوضوي لم يكن بالإمكان إيقاف غلواته وتدابيعاته الكارثية الا عن طريق عملية بحجم زلزال الحادى عشر من سبتمبر الذى ارتدت آثاره على الدولة والمجتمع بل والعالم بأسره، وسيستطبل من الملك الجديد، إن صدقت توقعات المتفائلين ببدء عهد إصلاحى على يده، البدء بعملية تصحيح داخلية أى فى بنى الدولة ومؤسساتها أولاً قبل الانطلاق نحو

مهما بلغت رغبة الملك فى الإصلاح يظل محكوماً بمعادلة أخرى، وهو فى الأخير قائد لتحالف أمراء على قاعدة مصالح متبادلة

رحلة الإصلاح على مستويات أخرى. إن التيار الإصلاحى الوطنى الذى نشأ فى السعودية كان دون شك متقدماً على الزعماء الإصلاحية للملك عبد الله ويفوق فى نضجه ورويته فى الإصلاح ما عبر عنه الملك من تصريحات ونظرات فى الإصلاح، وبالتالي فإن أجندة الإصلاح التى تقترحها القوى الوطنية قد تكون قائمة تمنيات بالنسبة للملك لم يظهر أكثر من لهجة باهتة فى العملية الإصلاحية بجانب خطوات خجولة ومعزولة وغير جوهرية. إن خطوة الإفراج عن الإصلاحيين الأربعة قد ينظر إليها فى الخارج كمؤشر على بدء العهد الإصلاحى المنتظر، ولكن الأمر غير ذلك فهو تقليد متبع فى تاريخ البلد، حيث يصدر الملك الجديد عفواً عن السجناء السياسيين. قد يكون من المبكر الحديث عن

الغرب. وعلى أية حال، فإن أي تقدم من المحتمل أن يكون بطيئاً للغاية، فالملك مهما بلغت قوته ورغبته فى الإصلاح يظل محكوماً بمعادلة أخرى داخل العائلة المالكة، وهو فى الأخير قائد لتحالف أمراء على قاعدة مصالح متبادلة، وإن رغبة الإصلاح لا يمكن أن تعبر عن نفسها عملياً دون النظر الى مواقف الأمراء الآخرين الذين يقررون بالتوافق طبيعة الخطوات الإصلاحية ومداهها وحجمها وتأثيراتها أيضاً. إن السبيل الى الإصلاح لا يمكن السير فيه بدون إجماع وتشاور بين أقطاب العائلة المالكة وحسب تعبير أحد الدبلوماسيين الغربيين (إن الأشياء فى هذا البلد تتحرك عند سرعة أبطأ جمل فى القافلة). إن ما يقرب من عشرة آلاف أميراً من عائلة آل سعود، تسيطر على كافة مجالات الحكم، بالرغم من أن الأقطاب الكبار القابضة على مفصلات الدولة أصبحت تقرر من يقرب أو يبعد فى هيئة كرملين عائلى يزاوئ فيه هؤلاء الأقطاب دور القيادات الحزبية العليا. يقارب هذا التحليل كثيراً من خلال الحديث الطويل الذى ألقاه الأمير نايف فى لقائه مع عدد من الإصلاحيين الذين إجتمعوا معه فى بيت أحد المقربين منه بالرياض عقب اعتقال الإصلاحيين الثلاثة فى الخامس عشر من مارس العام الماضى، حيث كان يؤكد على التمييز العائلى وأن الدولة بكاملها تمثل منجزاً عائلياً خالصاً بما يمنحها حقاً تاريخياً فى الحكم وأن ليس هناك من له الحق فى المطالبة بالإصلاح، لأنها مطالبة بغير وجه حق!

إن هذه الرؤية تجعل حصر السلطة وتقاسمها بين فئة محدودة من آل سعود ترى بأنها مالكة للحزب والنسل، وإن ما يتنازع عليه الأمراء يعتبر شأنًا داخلياً لا مجال فيه لمن دونهم بالتدخل فيه، فعليهم السمع والطاعة.. إنها صورة تقليدية للنظام التراتبى الحزبى المغلق.

تدعم هذا النظام الحزبى فى هيئته الجذائية سلسلة مؤسسات نشأت فى الأصل لتوفير الأساس الأيديولوجى لاستمراره واستقراره، فالى جانب المؤسسات العسكرية والأمنية، فإن المؤسسة الدينية تمثل الدعامة الأيديولوجية الرئيسية التى ظلت إحدى ذرائع المناهضة للإصلاح. فممنذ نشأة الدولة السعودية الحديثة فرضت المؤسسة الدينية سلطتها على التعليم والأعلام والقضاء وهى القنوت الاساسية التى يمر عبرها مشروع الإصلاح فى دول العالم. إن دور المؤسسة الدينية كان مركزياً فى توفير الوصفة الشرعية للعائلة المالكة، ولكنها أيضاً زاولت دوراً تعويقياً لأي عملية إصلاحية داخلية، وكان الأمراء يتخفون خلف الرؤية الدينية



سعود الفيصل: تحدي التطوير بأسرع وقت ممكن

اقتصرت على الرجال، الأولى من نوعها في البلاد حيث الحكم يستند الى تفسير الشريعة الإسلامية وحيث تعارض القوى المحافظة بقوة التغيير لا سيما بالنسبة الى اشراك النساء في الحياة السياسية.

وتمت هذه الإصلاحات الحذرة في وقت تمارس الولايات المتحدة ضغطاً على الحكومات العربية من أجل توسيع المشاركة الشعبية في الحياة السياسية. إلا أن المسؤولين في السعودية شددوا على أن أي تغيير يجب أن يكون متطابقاً مع الظروف الداخلية.

وقال وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل أن عبدالله الذي يحكم البلاد

جوهريّة تطال أنظمة التعليم والقضاء والحقوق المدنية (حق التجمع مثلاً) والحريات العامة (حرية التعبير مثلاً)، وإرساء أسس المشاركة والتمثيل السياسي، وتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية والتوزيع المتكافئ للثروة والسلطة.

لن نتوقع كثيراً من الملك عبد الله، كما بشر بذلك مستشار الملك خليل الخليل في لقائه مع مجلة ديرشبيجل في الثامن من أغسطس حيث صور عهد الملك عبد الله بأنه ثورة إصلاحية من خلال تجديد نظام الحكومة والنظام الإداري بصورة جذرية وحسب قوله (فالقرارات لن تتعدد بعد الآن على أساس الأذن الخاصة والمراسيم الفردية، بل ستمتد في الفترة القادمة عبر ضرورتها الموضوعية وهو ما لا يقل أهمية وقابليتها العملية للتطبيق).

لقد قال الخليل أكثر من ذلك، وأطلق بشارة أخرى بقوله (إن السعودية في عهد الملك عبد الله ستصبح دولة القانون) وذلك يعني بالضرورة أن (الأمرأه لن يكون لديهم أي أوضاع قانونية استثنائية في المستقبل.. فالاستثناءات والامتيازات يجب أن تنتهي).

إن هذه التصريحات وأشبهها قد نسمعها ونقرأها في عهود سابقة، ولطبيعة الزخم وضرورته في بدء كل عهد جديد فإن مثل تلك التصريحات تحمل على غير معناها الحقيقي، ولكن نضعها هنا حتى لا يقال بأننا نصطف مع المثنأين ولكن سنعتبرها شهادة مع أو ضد في المستقبل، أي حين يتم وضع الوعود على المحك، وهي صك إلزامي على الملك الجديد الذي لم تثر منه سوى وعود.

ماذا قالوا عن العهد الجديد؟

توقع محللون في الرياض أن يسرع الملك عبد الله بن عبد العزيز الذي إعتلى عرش السعودية بعد وفاة الملك فهد بن عبد العزيز، وتيرة الإصلاحات السياسية في المملكة. وقال المحامي والمحلل السياسي عبد العزيز القاسم (أتوقع أن يكون عهد الملك عبدالله بداية إصلاحات واسعة النطاق، خصوصاً أن الظروف المالية والاقتصادية مؤاتية للتغيير). وقال القاسم (واضح أن الملك عبدالله متحمس لاجراء اصلاحات سواء على صعيد المشاركة السياسية او حفظ المال العام - وقد حقق خطوات ملموسة في ذلك - أو إصلاح البنية التشريعية والمؤسسية للدولة).

وجرت للمرة الأولى إنتخابات بلدية في السعودية في الربيع الماضي إنتخب خلالها نصف أعضاء المجالس البلدية البالغ عددها ١٧٨ في المملكة، بينما عينت السلطة القسم الآخر. وكانت هذه العملية الانتخابية التي

فعليا منذ إصابة الملك فهد بجلطة دماغية في ١٩٩٥ (يواجه التحديات نفسها: تطوير السعودية بأسرع وقت ممكن في إطار تقاليد البلاد، مع الحفاظ (...)) على الاستقرار في المنطقة).

عبد العزيز العريعر: لا أتوقع

تحولا كبيرا عن النهج المتدرج،

فالقرارات هنا تتخذ بالإجماع

وأتوقع أن هذا سيتواصل

اقتصادياً، بدأت السعودية التي تأمل بالانضمام الى منظمة التجارة العالمية بحلول نهاية السنة، خطوات على طريق الخصخصة وفتحت اسواقها أمام الاستثمارات الأجنبية. وقال المعلق السياسي تركي الحمد (كلمة حق أن الملك فهد بدأ تحديث السعودية، أما الملك عبدالله فسيوسع وتيرة الإصلاحات السياسية والاقتصادية). وأضاف أن (الإصلاح لم يعد فقط خياراً كما كانت عليه الحال قبل عشرين أو ثلاثين سنة، بل أصبح الآن ضرورة حتمية).

وأشار الى أن (إحدى المهام الرئيسية للملك الجديد ستكون بناء عدد أكبر من المؤسسات التي تربط بين الحاكم والمحكوم وإصلاح المؤسسات القائمة، بما في ذلك القضاء الذي يحتاج الى إعادة هيكلة). وقال

الحمد أن البطالة هي من (التحديات التي تواجه الملك عبدالله خصوصاً في ظل التكاثر السكاني وتزايد عدد الشباب)، مشيراً الى أن (عدم القضاء على البطالة قد تكون له انعكاسات اجتماعية وسياسية لا سيما من حيث زرع الفكر المتطرف في عقول الشباب). وبحسب أرقام غير رسمية، فإن البطالة تشمل حوالي عشرين في المئة من السكان الذكور في السعودية. وتابع المحلل السياسي (لا نستطيع أن نقول أن الفقر سبب الارهاب لكن الفقر يوفر بيئة مناسبة لنمو جريثومة التطرف). واستهدفت السعودية منذ ايار/مايو بسلسلة هجمات دامية نسبت الى تنظيم القاعدة. وقال تركي الحمد (سيكون على الملك عبدالله تكثيف الجهود التي بدأها لترشيد الاقتصاد والقضاء على الفساد الإداري والمالي. فمن دون ذلك، كل دخل يأتي الى المملكة، مهما كان هائلاً، سيتسرب من هنا وهناك). من جهة ثانية، وعد الملك عبدالله في تصريح الى الأمة بالعمل على (إحقاق الحق وإرساء العدل وخدمة المواطنين كافة بلا تفرقة).

أعتقد أن البلد (السعودية) تواجه مخاضاً يصعب التكهّن به وخصوصاً في هذه المرحلة الحساسة وهي انتقال دفة الحكم للملك عبد الله والذي سوف يواجه عدة تحديات إن أراد التغيير في الوقت الراهن، فهناك تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية، وكل هذه المجالات لا بد لها من تغيير من أجل تقدم البلد وتطويره.



هل يزول عائق الإصلاح

أجل تمديد المجتمع المحافظ جداً من خلال القنوات التقليدية كالحوار والإجماع. وعلى الرغم من معارضة المؤسسة الدينية المتمثلة فإن هذا التحول قد يري تفاعلاً أكبر بعد أن تم تسلمه للسلطة بعد وفاة أخيه فهد هذا ما يقوله رجال الأعمال والنشطاء السعوديون..

(الملك عبد الله ليس جديداً على الساحة فلذا لا أتوقع تغييرات كبيرة ولكن سوف تكون هناك حركة أكثر وأسرع) يقول عبد العزيز العريعر وكيل سابق لوزارة المالية وعضو في مجلس الشورى المعين، ويضيف (إن عبد الله معروف عنه بقدرته على الاستماع وانفتاحه على الأفكار ولكن لا أتوقع تحولاً كبيراً عن النهج المتدرج، فالقرارات هنا

تتخذ بالإجماع وأتوقع أن هذا سيتواصل). وبالنسبة إلى الغربيين فإن التغييرات الاجتماعية والسياسية التي حصلت في موطن الإسلام خلال العشر سنوات الماضية لا تبدو ذات أهمية، ولكنها بالنسبة لحصوم السعوديين تعتبر كبيرة فقد أقيمت انتخابات بلدية لأول مرة بداية هذه السنة، كما أعطي مجلس الشورى صلاحيات تشريعية وشكلت لجنة لحقوق الإنسان. كما أن الصحافة تناقش القضايا الشائكة، ومع أن هناك منعاً قائماً ضد سياقة المرأة، لكن النساء علمياً تعمل الآن جنباً إلى جنب مع الرجال في مهنة عديدة مع أن معظم المجتمع لا يزال مقصوفاً. يقول محمد الزلفه عضو الشورى الذي أثار قضية حساسة في شهر يونيو لا تزال مغلقة مقترحاً قيام مجلس الشورى برفع الحظر عن قيادة المرأة: (لدي ثقة كبيرة في هذا الرجل ونعرف أنه داعماً للإصلاح ويعتقد بأن التغيير لا بد أن يحدث ولكنه لا يعمل شيئاً إلا مع مراعاة حاجات الأمن والاستقرار في البلاد).

لقد كسر عبد الله الحاجز السياسي عند لقائه لخيرالدين سعوديين مطالبين بإصلاحات سياسية قبل عدة أعوام. وفي عام ٢٠٠٣ عقدت لقاءات لأول مرة جمعت السنة والشيعية المهتمين في المملكة العربية السعودية، وقد استهدف الحوار الوطني مواجهة أكثر المواضيع حساسية للكثيرين من

هناك من يريد التغيير بأسرع ما يمكن وخصوصاً من قبل رجال الأعمال والمتقنين أضف إلى ذلك منظمة التجارة العالمية. ولكن هناك من يعارض هذا التغيير سواء من أفراد العائلة أو السلطة الدينية. ولكن التغيير لا بد منه

إصلاحيو السعودية يرحبون بالعفو ويطلبون بتغييرات جذية

تباينت ردود الفعل على قرار عاهل السعودية عبد الله بن عبد العزيز بالعفو عن خمسة من دعاة الإصلاح في المملكة. فقد سارعت اللجنة العربية لحقوق الإنسان إلى الترحيب بالعفو الذي شمل ثلاثة من أعضائها.

ووصفت اللجنة في بيان تلقته الجزيرة نت العفو بأنه بارقة أمل لأسر المعتقلين السياسيين في المملكة تجاه إمكانية مراجعة ملفات ذويهم.

ورحب إصلاحيون سعوديون بقرارات الملك عبد الله و لكنهم قالوا إنه يجب اتخاذ خطوات أكثر جذية نحو الإصلاح.

وأعرب منصور النقيدان أحد أبرز منتقدي المؤسسات الدينية والتعليمية في المملكة عن أمله في أن تشهد الفترة القادمة مزيداً من إجراءات الإصلاح الجوهرية وأشار إلى أنه من المعتاد في السعودية أن يصدر الملك الجديد مراسيم عفو.

أما المحامي الإسلامي محسن العواجي فرأى أن قرارات العفو لا تعني أن الملك عبد الله سوف يتخذ خطوات أكثر جذية على طريق الإصلاح، وأشار إلى أنه يحكم بالعفو المملكة منذ نحو عقد نائبا عن الملك فهد بعد تدهور حالة الأخير الصحية.

وأعرب العواجي عن أمله في أن يتم التعامل مع قضية الإصلاح بجدية أكثر إلا أنه توقع استمرار سياسات العاهل السعودي على نفس وتيرتها.

قناة الجزيرة - ١٠ / ٨ / ٢٠٠٥م

الملك السعودي الجديد ينتظر إليه كفاصل للتغيير الاجتماعي

لن تشهد المملكة العربية السعودية إصلاحات سياسية كبيرة في ظل الملك الجديد عبد الله، ولكنه سيواصل العمل في مجال التغييرات الاجتماعية الجارية ببطء حالياً في هذه المملكة الصحراوية، هذا ما يقوله الوجهاء السعوديون. فممن أن أصبح الحاكم الفعلي منذ عقد مضي في أكبر دولة منتجة للنفط في العالم، كانت مبادراته ملحوظة من

الأتباع المتشددين للمنهج الوهابي في السعودية مثل النظرة لغير المسلمين الذين يطلق عليهم هؤلاء بالكفرة.

ويقول جعفر الشايب وهو رجل أعمال شيعي فاز بمقعد في المجلس البلدي في المنطقة الشرقية بداية هذا العام (أعتقد أنه سيكون هناك بعض التغييرات حيث أن الملك عبد الله قد اتخذ مبادرات مسبقة وأسس لإصلاحات مستقبلية مع أننا لا نستطيع توقع حجمها ولكنه الشخص المناسب).

وكانت أول إشارة قالها عبد الله في خطابه التلفزيوني عندما أصبح ملكاً بأنها تعبر عن نواياه حيث قال (أن من واجبي هو تحقيق الحق والعدل وخدمة جميع المواطنين من غير تمييز وأسألكم بأن تقفوا معي وتساعدوني ولا تبخلوا علي بتصحكم) هذا ما قاله بعد استقباله لآلاف من الرجال السعوديين الذين أعلنوا عن بيعهم في لقاء تقليدي. ويشير رجل الأعمال عبد الرحمن الزامل بأن القرارات ستستمر في إتخاذها بالأجماع بين الأخوة وليس من قبل الملك عبد الله وحده وهذا ما يجعل أي تغيير مفاجئاً مستبعداً (لا ينبغي أن نتوقع مواقف تتقود إلى تحولات مفاجئة فهذا ليس من عادتنا ولكن قد يكون هناك تطور في العملية لأن المجتمع يكون أكثر تقبلاً).

وكالة رويترز للأنباء ١١ / ٨ / ٢٠٠٥م

(قد) يرغب في تنفيذ بعضها فينوء بها كاهله

مهام مطلوبة من الملك الجديد



طوابير البطالة: هل يحلها الملك الجديد؟

ما يمكنه تقديمه منذ أن قبض على مفاصل السلطة في الستينيات الميلادية، ولا ينتظر منه إلا الردود السلبية التي تحفظ احتكاره للسلطة والثروة ومنع الآخرين سواء من داخل العائلة المالكة أو من الشعب من المساهمة في صنع القرار الأمني والسياسي والإقتصادي وحتى الديني.

٢) والمهام المطلوبة في هذا الصدد تستدعي وضع قانون واضح في مجال الوراثة يضع النقاط على الحروف وعدم الاكتفاء بمفردات عامة من قبيل (يتولى الأصلح الحكم)؛ فكل أمير يرى نفسه الأصلح؛ ويتطلب التغيير هذا أن يصادق عليه شعبياً ضمن دستور مكتوب، يحدد ما للعائلة المالكة وما للشعب من صلاحيات ومن حقوق. ما هو مطلوب من الملك اليوم هو أن يخفف من احتكار السلطة من قبل الأمراء وكذلك احتكارهم للثروة، وأن يجدد شباب القائمين على الدولة منهم. الملك عبد الله مطالب بأن يكون هو (آخر) أعضاء اللجنة المركزية من كبار الأمراء الذين يتولون الحكم. يجب أن تنتقل السلطة إلى جيل شاب فهم الدولة صار مسألة مقلقة للمواطن قبل المسؤول. المسؤول يستطيع أن يحزم حقائبه ويعيش في أي بلد! أما المواطن فلا بد له من وطنه، ولا إمكانية له للفرار إن تعرض الوطن للشرخ والتصدع والحروب الأهلية والتقسيم.

٣) المملكة اليوم بحاجة إلى ملك قوي يضبط تسبب العائلة المالكة ويوقف استهواها كيما تحفظ البقية الباقية من مكانتها، وحتى لا تنزل البلاد إلى عنف أكبر، ومحاولة للتغيير عبر استخدام السلاح بدل الكلمة الطيبة والحوار والشفافية. فهل الملك عبدالله هو ذلك الرجل الذي ينقذ العائلة المالكة من غلواء جشعها واستبدادها، وينقذ معها مكانتها ويحفظ للبلاد استقرارها وأمنها وسيادة قانونها ونظامها؟

على صعيد الحكومة، الملك الجديد تنتظره المهمات التالية:

١) حصر حصّة العائلة المالكة في رئاسة

بين اليأس والرجاء، الأمل والإحباط، الرغبة والخشية.. تنتثر آمال المواطنين على صفحات الجرائد ومنتديات الإنترنت معبرة عما تنتظره من الملك الجديد، بل من العهد الجديد.

الدعاية للملك الجديد قد تحكمه ما لا طاقة له به من مهام. فإن كان الملك الجديد رجل الإصلاح والتغيير، والملك (الشعبي) الذي يحس بمشاكل الطبقات المسحوقة والفقيرة.. وإذا كان كما يقول رجال الدعاية عنه بأنه رجل مرحلة لا ملك عابر بالكاد يذكر إسمه. إذن فلنرى ماذا سيعمل: وهذا هو الميدان يا حبيدان! كما يقول المثل الشعبي!

بالطبع فإن مطالب المواطنين كثيرة، وأولوياتهم مختلفة، لكنهم يتفقون على الخطوط العامة المطلوبة لبناء بلد عصري، ومجتمع سالم موحد. وليس المطلوب من الملك الجديد إلا أن يتناول الملفات الساخنة، والقضايا الكلية الجوهرية التي تحدّد مسار البلاد لعقود قادمة، وليس الإنشغال بالتفاصيل الصغيرة والمشاريع المجترأة والمبتورة التي لا تمثل استراتيجية قيمة يعتد بها.

على صعيد العائلة المالكة، فإن الملك الجديد مطالب بالتالي:

١) أن يلجم الجناح السديري ويقطع استفراده بالسلطة. فهذا الاستفراء يتمتع التسويات ويشكل عامل قلق في العائلة المالكة ومن ثم في استقرار الدولة نفسها. ثم إن الجناح السديري نفسه قد فسّد حتى النخاع وأفسد من حوله، وأصبح هذا الجناح برموزه المعروفة وبينها رمزه الأكبر الراحل الملك فهد المثال الأوضح لكل ما هو فاسد وخليع وساقط وهابط. وفوق هذا فإن تعديلات هذا الجناح على حقوق المواطنين لا تقف عند حد، فصار أملاكهم وأعراضهم وكراماتهم مستباحة، فصار يضبط عناصر هذا التيار يمثل رغبة شعبية، خاصة وأن السخط المتراكم يتجه نحو رموز الجناح السديري نفسه في أكثر الأحوال.

إن إبقاء الجناح السديري في مراكزه ويتمتع بكامل قواه سيخلق تحركات الملك الجديد، وسيمتد من إحداث أي تغيير وفي أي اتجاه يرغب فيه الملك، وبالتالي سيخلق الدولة نفسها ويمنع تطورها، كون هذا الجناح قد قدّم

مجلس الوزراء، ويمكن التمهيد لذلك بأن تعطى للعائلة المالكة وزارتا الدفاع والداخلية فحسب، دون وزارة الخارجية، وبحيث لا يتولى أحد من أفرادها مناصب وكيل وزارة أو ما أشبه، كما هو الحال الآن.

٢) التخفيف من - إن لم يكن ممكناً القضاء على - الاحتكار التجدي للسلطة، ومحاياة العائلة المالكة للنجديين حتى أصبحت الدولة في معظمها بيدهم. أكثر من ثمانين بالمائة من المسؤولين هم من نجد، ومن مقاطعتين من نجد فحسب: القصيم والرياض، وهما لا تملآن - إذا ما أرحنا المهاجرين إلى الرياض - سوى ١٥٪ من مجمل سكان المملكة. إن التواطؤ النجدي مع العائلة المالكة النجديّة هي الأخرى، وانحياز الأخيرة لحريمها الاجتماعي أحدث ارتباكاً في السلطة نفسها، وبذر بذور الصراع المناطقى، وأصبح اليوم عامل تهديد لوحدة الدولة، حيث عدّ ذلك الاحتكار الديني والثقافي والمالي والسياسي والأمني والعسكري والقضائي لصالح نجد أكبر دافع بانتجاه تحقيق تقسيم البلاد وعودتها إلى مكوناتها التاريخية. إن الاحتكار التجدي للسلطة، والإقصاء المتعمد لباقي السكان أو معظمهم وعدم تمثيلهم فيها، أدى إلى خلل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة عدم توازنها، وأشعل المراهرة في النفوس، وزاد الأحقاد على الأمراء ومشايخ الوهابية الذين ينتمون إلى نفس المنطقة الحاكمة. ومما لا شك فيه أن البلاد رهينة اليوم بيد فئة، ورعيّة مرة أخرى لمشاعر التفتيت والتقسيم، حيث يعدّ الاحتكار النجدي أكبر مولداته. ولهذا فهناك من بين المواطنين من ينتظر تشكيل الوزارة الجديدة ليرى ما إذا كان الملك الجديد سيعتبر برسالة مفادها بأنه



الفقر في مملكة النفط بلا حدود

صريحاً مؤخراً. ومن المؤكد أن وضع عشرين عاماً تعني أنهم لن يقوموا بأي إصلاح حتى بعد عشرين عاماً. هذا إذا بقوا في السلطة إلى ذلك الحين بدون القيام بإصلاحات! من المؤكد أن عمرهم سيكون أقصر بدون إصلاحات، ولكن الأمراء يعتقدون غير هذا. بل عكسه تماماً.

على صعيد الإصلاحات الاقتصادية، فالمهمات التي يطالب المواطنون الملك الجديد بتنفيذها هي:

(ألف) مكافحة الفساد والرشوة ومنع التعدي على أملاك الدولة من أراضٍ وميراثية وعقود ونفط. وهذا يشمل بالدرجة الأساس الناهبين الكبار من الأمراء؛ وكذلك وضع برنامج لتوزيع المنافع الاقتصادية على عموم المواطنين الضعفاء والفقراء أو من ذوي الدخل المحدود خاصة فيما يتعلق بتوزيع الأراضي الحكومية على المواطنين، كما هو الحال في بلدان خليجية حلت مشكلات الإسكان.

(باء) تحسين وضع الخدمات الصحية والتعليمية، من بناء مستشفيات ومستوصفات ومدارس وجامعات، والتخلص من البجوت المستأجرة التي تشكل نحو ٧٥٪ من مجمل مدارس الدولة؛

(جيم) معالجة مشكلة البطالة التي تفاقت وأصبحت قنبلة موقوتة تفرض قنابل أخرى منها التطرف والعنف.

(دال) مكافحة الفقر، حيث بلغ أفاقاً غير مسبوقة في عهد الملك السابق، وقد قدرت دراسات محلية نشرت في الصحافة أن ٤٠٪ من سكان المملكة يعيشون تحت خط الفقر. ولما كان الملك عبد الله هو أول من سمح بالحديث علناً عن الفقر حتى في العاصمة، فإنه مطالب اليوم، طاملاً وبحث الوفرة المالية، أن يحل أزمة الفقراء في كل مناطق المملكة، ضمن مشاريع طموحة تعالج الجذور ولا تكتفي بالأعراض المرضية.

هذه بعض الآمال - المهمات - المعلقة في عني الملك الجديد. الملك عبد الله. فهل يواجهها ويحلها بشجاعة، أم أن الروتين الذي سارت عليه الدولة باقي، وبالتالي لا يجب أن يؤمل الناس في الملك الجديد خيراً؟!

الإصلاحات، وما المقصود منها بالضبط، فالكلام في الفضاء - كما جرى خلال السنوات الماضية لم يعد مفيداً، بل كان للأسف أداة تضليل، حيث الحديث العام عن إصلاحات لا لون لها ولا رائحة ولا أجندة ولا تحديد ما هي تلك الإصلاحات في الأساس. المطلوب حين يعلن الملك تبنيّه للإصلاحات أن

يحددها بالضبط ما هي، ثم يحدد المدة المطلوبة التي ستستغرق تطبيقها حتى لا تتبني في مسالك النسيان، وحتى لا تصبح الوعود جوفاء بدون تطبيق، فيما المواطنون ينتظرون تحققها إلى أن يصيبهم اليأس كما حدث في السنوات الأخيرة، بل طيلة العقود منذ الستينيات الميلادية الماضية حتى الآن، حيث الوعود الملكية عديدة وفارغة، وهدفها التهذؤة أو المرور من أزمة، أو التمهيد لحكم جديد كما هي العادة. بحيث يعلن الملك الجديد نيته الإصلاحات بدون تحديد ماهيتها ولا موعد تنفيذها.

(ب) الإصلاحات السياسية التي ينتظرها المواطنون ونخب البلاد الإصلاحية تختلف كثيراً أو قليلاً عن تلك التي في ذهن الأمراء، والمدة التي يتوقعون استغراق تنفيذها أقصر بكثير من تلك التي يريدها الأمراء. الإصلاحات السياسية وحسب ما جاء في عرائض الإصلاحيين، خاصة تلك التي قال الملك عبد الله أنها تمثل مشروعه، وتعني بها عريضة الرؤية، تتضمن التالي:

- وضع دستور للبلاد خلال فترة وجيزة من قبل فئة منتخبة ومخصصة، ثم مطالبة المواطنين بالتصويت عليه.

- إقرار مبدأ الانتخابات الكاملة لمجالس تشريعية ومناطقية وبلدية مع صلاحيات كاملة، خاصة للتشريعية (البرلمان).

- إطلاق الحريات العامة، وبيئتها حرية التعبير والصحافة والنشر، وحرية التجمع وحرية تشكيل الأحزاب والجمعيات.

- رفع اليد الحكومية المانعة لتشكيل مؤسسات المجتمع المدني، بل الحث على تشكيلها والدعوة إليها.

- إقرار مبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين بغض النظر عن خلفياتهم المنهجية والمناطقية والقبيلية، وكذلك إقرار مبدأ المساواة بين المناطق من حيث الخدمات العامة.

- إعطاء المرأة حقوقها أسوة بالرجل في كافة الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية. أما المدة التي تستغرقها الإصلاحات فإنها لا تزيد عن أربع سنوات، في حين يريد الأمراء تحقيق هذا الأمر خلال عشرين عاماً كما

سيخفف من محاباة العائلة المالكة للنجديين، ويقوم بإشراك الفئات المهمشة في الشمال والجنوب والشرق والغرب في مائدة السلطة. (٣) المؤسسة الدينية كجزء من الحكومة تغوّلت في عهد فهد تغوّلاً مخيفاً، أدّى في بعض أضرارها إلى التطرف والعنف وتوريط البلاد في معارك مع دول العالم، واستعداد الآخرين من المسلمين ضد البلاد وأهلها، فضلاً عن آثار التطرف المحلية من انغلاق ذهني وثقافي وجمود يخنق المجتمع والدولة. إن احتكار الفتيا لمذهب وللمدرسة واحدة يقيد الدولة، وإن عدم كبح جماح تطرف المؤسسة الدينية الرسمية (الوهابية) لم يؤدّي فقط إلى تفكيك أواصر المواطنة والأخوة بين المواطنين كما هو واضح بسبب الفتاوى المكفرة والمتطرفة، ليس هذا فحسب، بل أدّى إلى محاولة تجريد الدولة من شرعيتها، وتهديد القائمين عليها بإخراجهم من الملكة.

لقد كان الملك فهد ينتقد الملك فيصل في حياته من أنه لم يقم بتقليم أظافر المؤسسة الدينية ورجالها بما فيه الكفاية، ولكنه حين جاء منه رجال (الوهابية) أضعاكف السلطات والصلاحيات التي منحها لهم فيصل، مع أن فهد لم يعرف التدين في حياته، ولكنك بالكاد تجد من يترحم على فيصل! الذي كان واعياً بحق لخطورة التطرف الديني وارتهان الدولة لمجموعة من المشايخ الذين لا يقدرون ولا يعون الأمور. فما عسى الملك الجديد أن يفعل تجاه هذه المؤسسة؟ هل يطعمها بعلماء من



هذا النفط في يديهم أن يتغير

خارج محيطها الطائفي؟ أم هل يتأى بالعودة عنها شيئاً فشيئاً ويحولها إلى مؤسسة أهلية؟ أم هل يسمح لأتباع المذاهب الأخرى بتشكيل مؤسسات خاصة بهم موازية، فتقوم الدولة بدور الحياء الديني كما دعا عدد من الكتاب السعوديين والأمراء (طلال)؟

على صعيد الإصلاحات السياسية، فإن المهمات التالية تنتظر الملك الجديد: (أ) إعلان صريح من الملك الجديد بأن الإصلاحات السياسية تدخل في صلب مشروعه السياسي؛ بحيث يوضح الإعلان ماهية هذه

النمط اليهودي للإسلام السعودي المفرغ من جوهره

السعودية: طقوس السياسة وسياسة الطقوس

د. مضاوي الرشيد

أثبت النظام السعودي انه ككل الأنظمة العربية القديمة والحديثة بحاجة الى مقولات وطقوس تساعد على توطيد شرعيته. فرغم محاولات النظام اقناع رعيته انه المثال الحي للدولة الاسلامية المعاصرة، الا انه يظل يحتاج الى العنصر المرئي وخاصة في زمن تنصهر الصورة الحية المكانة الاولى في مخيلة الشعوب بعد ان انتشر استعمال الاعلام المرئي. فبينما كانت أنظمة العرب تبني شرعياتها على مقولات محاربة الاستعمار وطرد المستعمر، كان النظام السعودي ينسج صوراً مستمدة من الخيالة الدينية، اذ انه استطاع ان يحول الطقوس والشعائر الدينية الى طقوس سياسية بحتة، مهمتها الاولى والاخيرة ترسيخ شرعية النظام بطريقة مرئية تكون اقوى بكثير من قدرة الكلمة على فعل هذه المهمة.

هذا التحول في مفهوم الطقوس الديني ساعد النظام على خلق وعي يربط بين مفهوم الدولة الدينية ومظاهر الدين دون التمييز في ماهية الرابط كان لطقوس السياسة هذه سياسة مدبرة ومؤجلة اذ انها تعتمد على قدرة الطقوس في خلق نوع من التوحيه يولد اقتناعاً بدينية الدولة.

استطاع النظام السعودي ان يعتاش لفترة طويلة على الطقوس خاصة وانها دوماً تكون ظاهرة ومرئية للمتفرج والمشارك سوية. ولد النظام مجتمعاً يعتبر ممارسة الشعائر وعرضها على الملأ واقامتها على مرأى ومسمع الجمهور، مقياساً وحيداً لهذه الدينية.

ظهرت اهمية الطقوس مؤخرًا في لحظة مبايعة ولي العهد الامير عبد الله ملكاً على البلاد: حيث اثبتت هذه البيعة بشكل جلي ان المجتمع هو بالفعل مجتمع للطقوس الدينية. لا يخفى على الجميع ان بيعة الملك هذه تختلف اختلافاً جوهرياً عن بيعات تاريخية كبيعة الانبياء وغيرها من البيعات الاسلامية الماضية، ولكن لم يتردد الاعلام السعودي وما يسمى بعلماء الدين من اجراء مقارنات تاريخية تعرض على الشاشات التلفزيونية هدفها ترسيخ مفهوم البيعة الاسلامية للنظام

واقناع الجمهور ان هذه البيعة التاريخية التي تحصل في القرن الواحد والعشرين ما هي الا امتداد لممارسات المسلمين الاوائل. لقد وصلت الوقاحة الفكرية والاستهزاء بالانبياء والتاريخ القديم الى درجة اجراء مقارنة بين بيعات الانبياء وبيعة حالية لا تعتمد على اي بعد تاريخي أو شرعي. فمنذ متى كان المسلم يبايع اسرة او افرادها بالجملة. وفي اي نص ديني ثبتت بيعة القياصرة والملوك. لقد فرغت البيعة ومفهومها ولم يبق منها الا الطقوس الدينية.

هذا الطقوس امتاز بميزات غريبة، اذ انه بدأ بمبايعة فرد او فردين من قبل افراد العائلة ومن ثم عرض القرار على ما سمي بالوجهاء اهل الحل والعقد، وعلى رؤسهم علماء الدين، اذ ان هؤلاء هم من يضفي الشرعية على هذا الطقوس والذي لا يكتمل الا بوجودهم ولو الشكلي. يستطيع هؤلاء ان يسخرها علمهم الشرعي في سبيل اضافة البركة والنعمة خاصة عندما يشرحون للزعية مفهوم الطقوس وضرورته، ويرتلون الجمل المستمدة من حقبة تاريخية قديمة لاضفاء نوع معين من القدسية والتي هي بالنتيجة عملية تضليل واضحة المعالم. ان استعمال النص الديني في مناسبة ما سمي ببيعة الملك ما هو الا استهلاك مضغوخ للدين ونصوصه. وبغياب الخلفي الشرعية لمثل هذه البيعة ينشبت هؤلاء بالطقوس ومظهره وكلماته ليتجاوزوا الواقع الحقيقي للنظام وبيعته الحالية والسابقة ومدى قربها او بعدها من النمط الذي يكمن في الذاكرة الدينية والذي يتحدث عنه النصوص الشرعية.

انحصرت اسلامية النظام السعودي بالطقوس الدينية، وهذا لا ينطبق على البيعة فقط، بل تنصدر الطقوس وهميتها على الخير العام كل مناسبة من حج وصلاة وصيام وغيرها من الطقوس المعروفة. وليس من الغريب ان يستغل النظام هذه المناسبات والشعائر لترويج النصوص وتعويدوا وتدريبها على نمط معين يقلص الدين ويحتزله في عمارة المساجد وسقاية الحاج بينما يتجاهل ما هو اكبر من ذلك واعظم.



د. مضاوي الرشيد

كلنا نعلم ان حتى المجتمعات التي تطبق العلمانية تضطر الدولة الى المشاركة في الخير العام الديني: ففي بريطانيا مثلاً، تدفع الدولة مبالغ كبيرة من الخزينة العامة لمساعدة المدارس الدينية وخاصة التابعة للكنيسة البريطانية، وكذلك تمول الكثير من المشاريع الدينية وتدخل في شراكة مع بعض الجهات ذات التوجه الديني. لذلك ليس بالفخر ان يتصدر النظام السعودي المشاريع الدينية والتي تبهر الناظر اليها، فالدولة الدينية لا يقتصر مفهومها على المظهر الديني بينما يطمس جوهريها.

سياسياً اثبت النظام السعودي علمانيته. هو بالفعل نظام يفصل بين الدين والدولة، الأول يبقى مطبقاً اجتماعياً فقط، اما شؤون الدولة الاقتصادية والسياسية فهي تدار دون اعتبار للدين رغم الطقوس الظاهرة والشكلية والترانجيل المتكررة. خذ مثلاً القضاء، من المعترف به ان الدول تحترم سيادة قانون واحد يطبق على أرضها ولا تقبل ان تتواجد عدة مصادر للتشريع، اذ ان هذا يخل بمبدأ السيادة



بيعة عبدالله مثل بيعة النبي!

من يقيم الطقوس ظاهرياً فقط، إذ أن ممارسة الطقوس نفسها أصبحت بديلاً عن ممارسة الدين كرسالة. هذه الرسالة طمسها ممارسات النظام ذاته. فإذا شوهد رجل في المسجد يصلي مع المصلين يتسارع الجميع لبدء أفعالهم عليه ومنها تركيته وإعطائه بطاقة براءة من كل جرم قد يرتكبه خارج المسجد. أما ردة الفعل الثانية فتجلت في رفض جيل آخر لجميع الطقوس الدينية والتعامل معها على أنها ضرب من النفاق والبراء يستغلها النظام لأصابع أهداف خاصة به وليس بالعادية.

ردات الفعل هذه ما هي إلا نتاج طبيعي لعقود من الزمن تم فيها تحويل الدين كخطاب ورسالة وشعائر إلى آلهة تستهلك يومياً من قبل نظام يبحث عن شرعية في مجتمع بدأ يفصل بين الطقوس الدينية المستهلكة من قبل النظام وبين ماهية هذه الطقوس ومغزاها الحقيقي.

لن يتنجح النظام السعودي في دروسه الدينية والتي تقارن يومياً بين بيعة الأنبياء القديمة وبيعته الحديثة مهما حشد أطراف العلماء وطوع النصوص، ولكنه بالفعل نجح في إرساء دعائم مجتمع الطقوس الدينية في النظام العالمي. فكلما ترسخت علمانية النظام كلما تطورت فنون الطقوس واستهلاكها. لقد حقق النظام نجاحاً باهراً في التقريب بين الأديان عندما قرب بين الإسلام ودين سابق يعتقد اعتماداً كلياً على الطقوس ويسقط غيره من حيايات الأديان ورسالتها العالمية. لم يحصل هذا التقارب عن طريق مؤتمرات عالمية تجمع بين أهل المعاصم والحاخامات والرهبان بل عن طريق ممارسات يومية اختزلت الرسالة المصممة بطقس أو طقسين وجردتها من جوهرها وجندتها لمشروع ديني سياسي ضيق. وأن استمرت المتاجرة المغفوشة بالإسلام وشعائره ستدوب الفوارق بين ديننا ودين الأورثوذكس من بني إسرائيل.

من القدس العربي، ٢٠٠٥/٨/١٥

هاتين السابقتين التاريخيتين أي اليهودية والمسيحية الأولى أغرقت نفسها في تفاصيل العبادات والحرام والحلال، أما الثانية فتجاهلت العبادات وأغرقت في الروحانيات والتي ورثتها من فلسفات قديمة كالفلسفة اليونانية. وعلى يد النظام السعودي نجد أن الإسلام في المملكة بدأ يقترب من النمط اليهودي أكثر فأكثر، وتم تفصيل وتأسيس جزئيات العبادة حتى غرق المجتمع بأمر أبعدت الإسلام عن وسطيته. فشغل المجتمع بأسره بموضوع دخول المرحاض وبأي قدم يبدأ المرء هذا الدخول، أو بموضوع الرموش المستعارة هل هي حلال أم حرام، أما موضوع البهيمة وموضوع الملكية وموضوع الدولة الإسلامية فبقيت موضوعات محرمة لا تطرق إليها أي عالم إلا بما يكرس شرعية النظام. وبينما كثرت موضوعات الدكتوراه التي تناقش الطقوس الدينية كالطهارة مثلاً، نجد قطعاً ثقافياً متعلقاً بموضوعات تخرج النظام ولو من بعيد.

فما فائدة الجامعات الإسلامية إذا كانت لا تنتج الفكر الذي يسلط الضوء على أهم الأمور التي اقلقت المجتمعات الإسلامية المعاصرة والحاضرة. وتسببت في شتات فكري بل حتى في مأس كبرى؟ هؤلاء الذين يتصدرون الجبهة الرافضة لكل شيء وفكر غريب - أين هي يا تري أطروحاتهم الشرعية التي تفصل لنا مفهوم الدولة الإسلامية وأن وجدت - أين هي يا تري؟ لن يستطيعوا أن يقتنعوا الجميع أن الدولة الرشيدة الحالية هي نمط متأخر زمنياً ولكنه في جوهره ما هو إلا تجسيد لدولة الأنبياء والموحدين. إن في هذا تجسيدا واضحا على تاريخنا وعقولنا وقدرتنا على المقارنة والاستنتاج.

عندما كان المجتمع يتلقى الحكمة والكلمة بطريقة شفوية تردها أسنة علماء محليين محدودي النظرة والقدر، ربما تقبل هذا المجتمع التفسيرات الأحادية والتفسير السياسي المستتر تحت عباءة الدين. أما اليوم فالوضع يختلف اختلافاً كلياً، إذ أن المجتمع يتعرض لهجمة إعلامية وفرتها التكنولوجيا الحديثة، أعادت للإسلام تعددية والتي كانت ملازمة له منذ أيامه الأولى. اليوم لا أحد يحتكر التفسير الديني ولا حتى الطقوس الدينية، وعندما يفرض النظام السعودي شرعيته على مركزية إقامة الشعائر، يستطلع الجميع أن يروا بأعينهم كيف تقام هذه الشعائر بغفوية في السخايل وماليزيا والهند وغيرها دون أن تجد طقوس الإسلام لمشاريع سياسية بحتة.

هذا التجديد القبيح له انعكاسات خطيرة على تطور المفهوم الديني ذاته، حيث أنه ولد ردة فعل أولى وثانية. الأولى هي نمو جيل كبير يختصر الإسلام ورسالته بظهور الرجل بظهر

المرتبطة بالدولة وحدوها. فني السعودية الكل يعلم أن الزواج والطلاق والإرث وربما بعض السركات الثقافية والأمور الأخلاقية كلها تخضع للشرعية الإسلامية. أما الأمور التجارية والاقتصادية فتخضع لسلسلة أنظمة وضعية مرتبطة ببراسيم ملكية وكذلك مؤخرًا القضايا الإعلامية حيث لها محاكمها الخاصة بها وهلم جرا. التعددية القضائية والتشريعية هذه حالة فريدة خلقت وضعا لا تعرفه الدول الأخرى، وإن عرفته فهي تعترف به كما يحصل في الدول العربية الأخرى والتي تصر دساتيرها على أن الإسلام هو دينها ولا تحتفظ إلا بقوانين الأحوال الشخصية، بينما تسن قوانينها الخاصة الوضعية في المجالات الحياتية الأخرى.

هذه التعددية السعودية افقدت القضاء مصداقيته، ونسفت مقولات الاحتكام إلى الشريعة والتي تردّد من باب الدعاية والتضليل، وقد زاد الطين بلة موضوع ما يسمى بالقاع الملكي، هذا القاع ما هو إلا دليل قاطع على مهزلة ما يسمى القضاء. هذا القضاء الذي يجرم إبرياء بعد تلقي الاتهامات من النظام واليهتد عن أدلة شرعية لأثبات جرائمهم المزعومة، ومن ثم يأتي العقول ليكرس المكارم الملكية التي تأتي على حساب هذه الهيكلة المصممة محاكم شرعية. ليت النظام يكرس مكارمه على حساب شيء آخر وليس التلاعب بالقضاء والشرع الذي يزعمون أنهم يطبقونه. إن يصيب النظام أهدافه على حساب هذه المؤسسة هو دليل قاطع على تجنيد مؤسسة يجب أن تكون مستقلة في سبيل خدمة مصالح أئمة. القضاء كغيره من الأمور الجوهرية تحول على أيدي النظام السعودي إلى طقس آخر من طقوس الدين والتي تستغل أبشع استغلال في سبيل بناء شرعيات خيالية تنسجها آلة اعلامية ومؤسسة دينية وحلقات ثقافية همها الأول والأخير إقناع الجميع أن مجتمع الطقوس الدينية يحكم من قبل الدولة الدينية.

استغلال النظام السعودي للدين وشرعيته نجح في تحويل دين سماوي جمع بين جوهر عالمي يصلح لكل زمان ومكان، وطريقة حياة نظمتها قوانين وقواعد معروفة للجميع، إلى دين يختزل في طقوس دينية تعرض على الجميع وبهذا التحول استطاع النظام أن يقرب بين الإسلام الممارس في بلد كالسعودية والدين اليهودي المعروف بأنه نمط واضح من انماط الديانات التي يغلب فيها الطقوس الديني على كل شيء آخر. فبينما المسيحية مثلاً تخلت عن كثير من الطقوس خاصة بمفهومها البروتستانتي، نجد أن اليهودية الأورثوذكسية بقيت تدور في فلك الطقوس وقبورها.

جاء الإسلام ليجمع بين روحانية الدين والجانب التعبدية الطقسي وبذلك تميز عن

رحيل الملك فهد... ومحاسبة المرحلة

الدكتورة مضاري الرشيد



الملك فهد: رئيس شركة وليس قائد أمة

الامراء بل حتى من قبل من لف لفهم. إختلعت الامور في عقول الكثير بعضهم التحق بالركب يسرق ويذهب ويبيتني قصوراً في الداخل والخارج وبعضهم لا بالمخدرات وأخرون تقبّعوا مفضلين الانزواء على الانخراط في عملية جمع الاموال السريعة. أصبحت النساء سلعة تباع وتشترى والهور ترتفع وتنخفض وكأننا في سوق النخاسة. لم تعد تكتفي بزيجات شرعية بل ظهرت علينا أنواع أخرى لم تكن نسمع عنها أو ندري بها. وتصدر المشرعون يشرعون لها ويحللونها تارة لامتناس العنوسة وتارة لرغبات خفية والله أعلم. انبهز المجتمع بالثراء السريع والويل للويل لمن لم يلتحق بالقافلة فلا علم يعطي المرء قيمة في سوق الرجال والذي صنع مؤخرًا ولا أصل ولا سيرة حسنة.

أصبحت الامور تقاس بالمال والمال فقط اصبح الكرم مرضاة للجميع ومفخرة يزايد بها على الآخرين. أصبحت الصدقة وسيلة في كسب الارصدة وليس إطعاما للمساكين. أصبحت الصلاة مسرحية للمشاهدين. اصبح تحفيظ القرآن مهرجانا للامراء. أصبح الحج طقساً من طقوس السياسة وليس من طقوس الدين. أصبحت الفتوى مرسومًا ملكيا وليس إجتهاذا علمياً. أصبحت الثقافة سعودية بعد ان كانت إسلامية ثم عربية. كنا أمة إسلامية أصبحنا وطنا ومن ثم بدأنا نبحت عن هوية. كنا قبائل بدوية شرسة متوحشة أصبحنا فجاءً وبقدرة قادر خليجيين. استبدلنا الهوية المنتزعة من الدين والثقافة بجغرافيا معظنا بعيد عنها. ولكنها كانت ارادة الغير والتي كان لها ما كان. طلب منا أن نصبح خليجيين فأنشأنا مجلساً وجلسنا فيه أو بالاصح جلسنا عليه واليوم بدأ هذا المجلس يتصدع وعلى يد من؟ هؤلاء الذين أسرونا أن نشيده انفسهم. هم ذاتهم بدأوا يسحبون عفشه قطعة قطعة إذ أن مهمته قد إنتهت.

الجيل الشاب القادم؟ اجتماعيا، دخل المجتمع عصر الآفات الاجتماعية فكثر الجرائم وحالات الانتحار والادمان والاضطراب النفسي ناهيك عن حالات الطلاق والعنوسة والشذوذ وغيره. هذه الآفات فذت مقولات العفة والطهارة والتدين إذ أنها صدمت الابهاء بأبنائهم وثكلت الامهات. طبعاً لا احد يعتبر المجتمع مجتمع ملائكة ولكن على خلفية المقولات التالية انصدم الجميع بحجم الكارثة ومدى انتشارها بين اطراف المجتمع المختلفة والمتباعدة. شباب يتسكع في الشوارع ومطاردات في المدن ومغازلات في مراكز تجارية وجرائم قتل هنا وهناك. ونحن هنا لسنا بصدد مجتمع صناعي تأتي ثروته على حساب بعض الممارسات الاجتماعية بل نحن بصدد مجتمع ما زال يعتبر الأواصر العائلية والمثاليات منهجه. ماذا حدث يا ترى؟ غناء فاحش مارسه الامراء وحلقات الولاء على

في عهد فهد تكرر موقعا كمصدر

نقط ولم نعد وطناً بل نحن بشر

عميق يفرغ يوماً بعد يوم وجسر

تعبه القوات الغازية

مرأى ومسمع الاكثرية. تفشى البذخ وانتشرت الاستهلاكية في طبقات المجتمع التي أصابها الثراء على خلفية إقتصادية غير منصفه بالثراء فبينما كان الدخل القومي ينخفض في الثمانينات كان دخل افراد الاسرة الحاكمة يزداد وقصورهم تنتشر من الرياض الى جدة مروراً بلسندون وباريس وجنيف وغيره من عواصم العالم ومنتجعاته.

بينما كان الدخل القومي ينخفض في الثمانينات كان دخل افراد الاسرة الحاكمة يزداد وقصورهم تنتشر من الرياض الى جدة مروراً بلسندون وباريس وجنيف وغيره من عواصم العالم ومنتجعاته. لم يستوعب المجتمع هذه الفناقضات. أصبح منهج الثراء السريع الشرعي وغير الشرعي هو النمط المتبع ليس فقط من قبل

منذ أكثر من عقد من الزمن والجزيرة العربية تحكم من قبل خمسة ملوك ومنذ يوم الاثنين الموافق ١ آب (أغسطس) ٢٠٠٥ أصبحت تحكم من قبل أربعة ملوك. لن نجد الفقد كما فعلت الفضائيات والجراند المملوكة من قبل النظام السعودي، لن نظهر بظهر العفيف الطاهر المدير لشؤون الوطن صاحب التنمية والتقدم، إذ إننا نؤمن بأن الكمال لله وحده. لن نخد ذكراه كما تخلد سيرة الانبياء فهذا ما لا تقبل به عقيدتنا ومنهجنا. ذلك لن نستعرض شخصيته من باب تعداد مساوئه وزلاته كما فعلت بعض الجرائد الغربية. هذا الغرب والذي ارتضى في أحضانه مليكنا لمدة ثلاثة عقود هو نفسه الذي يسلط الاضواء على زلاته والتي في مجملها كان الغرب مسرحاً لها.

لن نفعل هذا لاننا نتقيد بقيود تمنعنا من التشهير بالموتى خاصة واننا نعلم أن الله وحده هو من سيحاسبهم في آخرتهم. وبهذا الاسلوب نرفض أن نندني الى المستوى الذي يتبعه النظام والذي يشهر بمعارضيه في حياتهم ومماتهم فنحن أرقى من أن ننزل الى هذا المستوى والاسلوب في التعامل مع من لا يتفق معنا ولا يجمع على آرائنا. بدلاً من هذا كله سنحاسب مرحلة تاريخية، وان كان الملك صاحب القرار الاول والاخير في هندستها ورسم ملامحها الا انه يعتمد في بلورتها على طاقم كبير من المساعدين والابناء والاخوة وغيره.

داخلياً: ارتبطت العقود الثلاثة الماضية بإقتصاد متذبذب إذ أنه إرتبط بسلعة واحدة سعرها قد ينخفض الى ثمانية دولارات ويرتفع الى ستين دولاراً. أمام هذه الحقيقة ولد إقتصاد بقي رهينة هذه السلعة والطلب علىها. فشل النظام في إيجاد حل لهذه المشكلة والتي أفقرته في منتصف الثمانينات وأوائل التسعينات وما هي الى يوم قد أغتته بعد الصعود الكبير في أسعار هذه السلعة. لم يستطع النظام أن يحد من اعتماد إقتصاده على هذه السلعة ولم يستطع ان يتحكم بالاسعار الا اذا كان انخفاضها في مصلحة الغير. ضخت مخصصاته المزيد والمزيد عام ١٩٩٠ ومن ثم عام ٢٠٠١ ومن ثم الآن حتى لا يتأثر الإقتصاد العالمي ولكن هل من فكر في مخزون البلد وفي مستقبله وفي مستقبل



الملك عبد الله: وريث عرش أم مرحلة؟

ونقيم المعسكرات الصحراوية لمن هرب إلى أرضنا ودخل حدودنا. في إجماعات القمم نتهم البعض بالعمالة وننسى تاريخنا الحافل. فهل استقطاب الزعماء العرب وجبودتهم لمن استعبدنا ومن ثم خلف الكواليس تأكيد لهم ونمّول معارضتهم هنا وهناك؟

هل يا ترى إنتهت هذه المرحلة التاريخية يوم الاثنين؟ بالطبع لا. الشركات المساهمة عمرها طويل، خاصة أنها بنمطها الذي تبلور خلال العقود الماضية قادرة على التوريث الذي يؤدي إلى استمرارية المنهج رغم أن الأسلوب والطريقة لتفعيل الخطوط العريضة قد تختلف بعض الشيء من رئيس مجلس إدارة إلى آخر. هناك من يفضل الأسلوب المباشر كالقمع والسجن ومنهم من يميل إلى المراوغة وشراء الولاء وغيره من أساليب الاستقطاب. وهناك من يجمع بين هذين الأسلوبين بعضهم من يدين غلوًا ومنهم من يدين إنفتاحًا وبعضهم من يحاول إقناعنا أننا أمة وسط بعد إستعراضنا لهذه المرحلة التاريخية نسأله أين الوسط؟ هل الوسط هو تجسيد الأموات؟ هل الوسط قصور شامخة وأحياء فقيرة؟ هل الوسط إمبراطورية اعلامية تمتد من واشنطن إلى الرياض مرورًا بصفحات مشتراة من مجلة الاكونوميست و اللوموند و الغايتنشال تايمز.

في زمن تحول فيه الوطن إلى مهرجان لا نستعجب أن رقص مرجان. ولكن السؤال المطروح الآن على أي نخعة وإيقاع ستعاد صياغة الاوطان.

القدس العربي - لندن ٤ / ٨ / ٢٠١٥ م

الثمانينات هو اليوم المجرم
الارهابي الابن العالح
الجاهل بالعلم الشرعي
المضلل المفسد في الارض.
نصّبنا أنظمة بدعنا
وأموالنا واعترفنا بهذه
الأنظمة وطلبنا لها لأنها
نموذج الدولة الاسلامية
المعاصرة لنعود ونسحب
إعترافنا فجأة وبسرعة
بهلوانية. ومرة أخرى طلب
مننا أسبائنا أن نسحب
الاعتراف بعد أن كان قد
غضّ البصر. أثبتنا أننا
برغماتيون من الدرجة
الاولى رغم مقولاتنا التي
تمجد إحترامنا لشرع ثابت
غير متحول أو متغير. بعثنا
من جنسناهم وأغدقنا
عليهم الاموال لكل دولة
وحكومة ونصّبناهم رؤساء
وزراء من باب الأخوة

وسحبنا جنسيتنا من لأبناء بلدنا ومن له جذور
قديمة في تربتها. هؤلاء نسحب جنسيتهم
ونلفظهم الى الخارج لانهم مصدر إزعاج لنا. لم
نفكر بين من يستعمل القلم ومن يلوح بالسيف،
الكل سواسية إذ أنهم إما فئات ضالة أو أملاء.
نحن نحتكر العمالة ولا نقبل بالمنافسة حتى

مرحلة قهده لم تنته برحيله فالشركات العائلية تستمر على النهج رغم اختلاف الاسلوب من رئيس مجلس إدارة الى آخر

وان أتت من داخل الشركة ذاتها ومن المساهمين
فيها.

في هذه المرحلة تكثُر مواقعنا من الاعراب
فنحن لسنا بالمجتمع بل نحن مصدر نطف
وموقع استراتيجي لا أكثر ولا أقل. لم نعد وطنًا
رغم تشدقنا بهذه المصطلحات بل نحن بئر
عميق يفرغ يوما بعد يوم وجسر تعبّره القوات
الغازية في طريقها إلى بلدان الجوار. نحن من
حوّل الـ Pax americana من حلم إلى واقع.
نحن لم نكتف بوجود عسكري بعيد خلف الأفق
بل أردنا علاقة حميمة في الاحضان وفي عقر
دارنا إذ أننا أهل الكرم والشهامة. لكن هذه
الشهامة تكسرت عند أبواب بغداد خلال أعوام
الحصار. تكثُرنا بأجواننا وأرضنا لتجويج
أطفال العراق وتركيبة أكثر الشعوب العربية عزة
وكرامة. كنا نتبادل القبل مع قيادة هذا الشعب

خارجيا: تميّزت مرحلتنا التاريخية هذه
بانجرارنا وراء الغير في سبيل الحفاظ على
نظام قضى على كل مؤسساته المستقلة وشيّد
آلته القمعية. إستوردنا أكثر الآلات قدرة على
التضليل والقتل. استعملنا الاول كأبواب
اعلامية والثانية لقهو المجتمع المحلي. عاوننا
على هذه المهمة أقوى دولة في العالم باعونا
آلات تجسس وتمتصت فشلت في اكتشاف خطط
الغير ومطامعهم ولكنها نجحت نجاحا تاما في
مراقبة المحلي المجرم من القوة والارادة.
اشترينا طائرات ودبابات لا تطير ولا تسير الا
في اجواء مدننا المحلية وشوارع القرى النائية.
دفعنا ثمننا باهظا لأن السوبرماركت محتكرة
من قبل مجموعة ضيقة لا تتسع للآخرين.

وقعنا في فخ مؤامراتنا خلف الكواليس.
وصدّمنا عندما التفت علينا أصدقاء أصداد
جمعتهم المؤامرة وفرقتهم المصلحة. وعندما
طاح الفأس بالرأس التفتنا الى حليفنا نطلب
الاعانة. فأتينا مليشيا ودفعنا الثمن الغالي.
وانحدرنا الى الضياع وخسرنا الهيبة
والسمعة ولكننا انتصرنا حسب التعريف
الرسمي لمعني النصر. ولم لا نتنصر إذ ان النصر
اليوم يقاس بمدى بقائنا على الكراسي وتربعنا
على العروش؟

خلال هذه المرحلة التاريخية ضربنا أكبر
دولتين اسلاميتين من حيث الموارد والقدر
البشرية بعضهم بعض ووقفنا نمول الضربة
بملايين الدولارات على أمل أن تهلك الحرب
الدولتين ومن ثم نخرج من المسألة كما تخرج
الشعرة من العجين. لكن هيهات للمؤامرة أن
تنجح.

خلال هذه الفترة رابطنا على كل ثغر. في
نيكاراغوا جاهدنا بأموالنا ونفطنا. لم نعتبر
جهادنا في هذا البلد فرض كفاية بل كان فرض
عين عينته السي. أي. أيه لنا لنخرجها من عدم
مرونة قوانينها المحلية والتي تحرم عليها دفع
مبلغ أكثر من ثلاثين مليون دولار لحبك
المؤامرات ضد أنظمة لا تحبها. نحن لا ننقذ
بمثل هذه الجزئيات لذلك جهادنا في نيكاراغوا
كان من باب مساعدة الصديق. كذلك جاهدنا
على تخور إسلام آباد وقندهار وغيره ليس
حرصاً على إخواننا المسلمين من البشتون
والبلوش وغيره بل من باب حرصنا على تنفيذ
مشاريع الغير. هذه المرة كان جهادنا بالمال
والرجال. صدرنا الفائض البشري والذي قد
يخل بالامن المحلي الى تورا بورا علنا نتجاوز
مرحلة صعبة. جثتنا المجتمع وأطيافه وتذكرنا
مرة أخرى أننا مسلمون وبدأت القواقل ولكنها
عادت. نعم عادت ليس لنفتخر بإنجازها
الخصاري ونصرها المبين بل عادت لنجد
نفسها أنها فجأة تحولت من مجموعة كانت
يوماً ما تسمى جهادية الى مجموعة تسمى
اليوم بالارهابية. من كان مجاهداً في

حرية الرأي بداية الإصلاح

الملك الجديد يطلق سراح المعتقلين الإصلاحيين

(حرية الرأي) لأن أي رأي (بما هو رأي) قابل للخطأ والصواب، مهما بدت عليه الواجهة والصحة، أو هو بتعبير أصح يحمل جانبا من الصحة وليس كلها. إن (حرية الرأي) لا تعني بالضرورة (صحة الرأي).

وإن (حق إبداء الرأي) لا يعني (إلزام الآخرين به).

وإن (صحة الرأي) تحسب من وجهة نظر قائلها (لا المستمع إليها). فهو يؤمن بصحة ما يقول، وليس بالضرورة أن يؤمن بما يقوله المستمعون أو المتحدثون والمناقشون.

في مجتمعنا فإن المستغرب والشذوذ هو الدعوة لأن تكون هناك حرية رأي، عكس هذا يوجد لدى الآخرين.. إن حرية الرأي والتعبير التي تدرس في المدارس وتمارس بالنسبة للأطفال في البيت والمدرسة والجامعة والعمل والشارع، إضافة إلى مواقعها الصحيحة في الإعلام.. هذه الحرية المتوفرة تقف اليوم أمام أعين ديمقراطية.. لا يمكن أن لا تكون هناك حرية رأي في الغرب، لأنها صارت جزءا من الحياة، بدونها لا تكون لها طعم ولا رائحة ولا معنى حتى.

بينما هي في مجتمعاتنا العربية والإسلامية، ينظر إليها كترفع عند البعض وكمرض عند البعض الآخر!

الأصل في الغرب حرية الرأي، وحرية الإعلام، وحرية الاعتقاد وحرية التفكير.. وهناك شذوذ لهذا الأصل أو هذه القاعدة.

والأصل عندنا - خاصة في المملكة - هو الاستبداد بالرأي، واحتكار الإعلام، وفرض العقائد، وقمع التفكير.. وهناك شذوذ لهذا الأصل أو هذه القاعدة.

هذا ما نتحدث عنه يقع على أرض الواقع. في الأصل أنه ليست هناك حرية مطلقة في هذا الكون.. حتى الحريات التي ذكرناها ليست مطلقة. حدودها مصلحة الجماعة، أو مصلحة الأمة. فالإعلام حر في الغرب،

وغير ذلك. وحرية الرأي وإن تمت ممارستها فردياً، فإن منفعتها وضرورتها لا تتحقق إلا بالممارسة الجماعية لتلك الحرية، وإلا أصبح ممارستها شاذين بين مجتمعهم، ينظر إليهم الآخرون كـ (مفلسين - أدعياء علم - لا يحق لهم الخوض فيما يخوضون فيه - من أنت حتى تتكلم في هذا أو غيره؟! وهذا ما كان النظام وأدواته يقولونه للإصلاحيين. بل سينظر إليهم البعض نظرة حسد، لما أوتوا من شجاعة على نحو ما في قول رأيهم.

إذا مارس أفراد المجتمع حرية الرأي، سيشتعر الجميع أنهم متساوون فيما يطرحون، فكلام كل واحد منهم يقبل الصح والخطأ، وكلهم لن يشعروا بالهرج فيما لو أخطأوا في طرح رأيهم، لأنهم يعلمون أن غيرهم يخطئ أيضاً. وسيعرف كل واحد أيضاً أن الحق الكامل لا يستطيع احتكاره فرد أو جماعة، فكل واحد له نصيب من الحقيقة، وليس كلها. وأهم ما سينتج عن ممارسة أفراد المجتمع لحرية الرأي، أن يتقبل كل واحد ما يأتي به الآخر حتى ولو لم يؤمن به.. تلك هي فائدة الممارسة (الجماعية) لحرية الرأي، ولا تجدها عند واحد من أسباب الإعتداد بالرأي والتعصب له في مجتمعنا، حيث نرى كل واحد يعتقد أنه يمتلك الحقيقة، وما عداه على باطل. أو نجد الأكثرية الصامتة التي تدعم بصمتها القديم والاستبداد بالرأي والجمود والتي يسهل استخدامها ضد المصلحين ودعاة التغيير.

من طبيعة حرية الرأي، أنها تعطي (رأياً) وليس بالضرورة (رأياً صحيحاً). والذين يعملون ضد (حرية الرأي) يستندون إلى أن أحداً لا يجب أن يتحدث، ولا يجب أن يكتب، ولا أن يعلم، ولا أن يبدي رأياً إلا إذا كان صحيحاً (من وجهة نظر هؤلاء) مائة بالمائة. وهذا الشرط يلغي في حقيقة الأمر

اعتقل الإصلاحيون بدون جرم في مسرحية ساخرة، ولفقت لهم تهم تضحك الثكلى، وصدرت الأحكام من قبل أحبار الوهابية وفق توصيات الوزير الميجل نايف بن عبد العزيز. فكانت تلك الأحكام صدمة للموالين للنظام أكثر مما كان صدمة لمعارضيه؛ ذلك أن الموالين وجدوا بأن المسرحية الهزلية لسوء حجبها ولايغالبها في الظلم والتعنت والإفساد للمشايع القضاة وغيرهم، تستفز المواطنين وتستفز حلفاء النظام من الأميركيين. أفئكون جرم من طالب في عريضة الحكومة بالإصلاح ٥-٧ سنوات سجنًا؟ هذا مع أن ولي العهد - الملك الحالي - أيد ما في العرائض، أو أهدأها، فإذا بها تتحول إلى تهمة. ترى ماذا كان سيحدث لو دعا هؤلاء الإصلاحيون إلى المظاهرات والعصيان المدني ضد نظام فاسد في كل محتوياته السياسية والقضائية؟ ماذا كان مصيرهم؟!

لقد أنقذ موت الملك فهد النظام من مآزق قادمة لو استمر في اعتقال القيادات الإصلاحية.

لكن الماكينة الدعائية الحكومية أبت إلا أن تخرج النظام بشيء من حفظ ماء الوجه. فاعتبر إطلاق سراح المعتقلين (مكرمة) للعهد الجديد! مكرمة لأناس مظلومين، سجنوا بلا جرم، وعوقبوا بلا جيرة! ونجا المجرم الأكبر من الحساب والعقاب - وتقص به وزير الداخلية.

لقد كان المعتقلون سجناء رأي ليس إلا، والضحية حتى مع إطلاق سراح المعتقلين - هي حرية الرأي، فهي مفتاح المشكلة وبداية الحل لأزمة البلاد السياسية.

إن إطلاق سراح القيادة الإصلاحيين لن تكون له قيمة ذات معنى إلا بهامش واسع من حرية الرأي التي تسبق أي حرية أخرى، بل هي مفتاح الحريات الأخرى، كحرية الإعلام، وحرية العمل السياسي، وحرية الاعتقاد، وحرية النشاط الاقتصادي حتى،



ماذا بعد؟

الشيء.

إذا أردت أن لا تكون هناك حاجة كبيرة للنفاق والمنافقين.. أعط حرية، ستجد أن الجميع يعلنون عن ألوانهم على السطح. ستراهم بلا مساحيق، وبلا أغطية.

وبسبب الضغوط والقيود تظهر على السطح في الأكثر أراء سقيمة، متلازمة مع احتكار ومصادرة الرأي.

يصبح - مثلاً - الدين محتكراً بيد جماعة، هي من يفسره، وهي من يفهم نصوصه، وهي من يعرف القرآن. أما الباقيون فالقرآن لم ينزل إليهم، وهم جهلة لا يستطيعون التدبر في آياته، وهم بالتالي لا يحق لهم الحديث في موضوع الدين، أو التاريخ، أو غيره.

تصور لو أن كل جماعة قامت بمثل هذا النوع من الاحتكار (هذا لا يعني تخصصاً) ترى ماذا يحدث. يحدث أن الفرد العادي: لا يحق له الحديث في أمور الدين لأنه لا يفهم فيه، ولا في التاريخ لأن رجال التاريخ يقولون له: ومن أنت؟، والجغرافيا، وعلم النفس، وعلم السياسة، والاقتصاد والتجارة، والزراعة والصناعة.. ستجد الأكثرية نفسها مكمنة الأفواه مركولة إلى جانب (لا يحق) لها مجرد الحديث في مثل هذه الموضوعات. بينما نحن نقول أن حرية الكلام وحرية الرأي متاحة للجميع، أما قبول ما يقال فهو ليس خيار المتحدث وإنما خيار المستمع أو (المتلقي).

والخلاصة.. إن حرية الرأي هي الصخرة التي تبتنى عليها الإصلاحات المنشودة، وهي الضامن لمنع أمثال نايف وغيره من وضع المواطنين في السجون بلا سبب، وهي نفسها قادرة عبر النقد وغيره على تخفيف وعاط السلطين من أحبار الوهابية قضاة كانوا أو غير ذلك من تجاوز ليس حدود الله فحسب بل وحدود المجتمع الذي سيعبر عن غضبه وسخطه عليهم.

لقد أطلق سراح الإصلاحيين، ويجب أن يكرمهم المجتمع، وأن يحمل الراية معهم آخرون لمواصلة طريق الحرية والكرامة.

ولكن ليس في المطلق. هناك رقابة ذاتية، وهناك ضغوط حكومية في بعض الأحيان، بالنسبة لموضوعات، أو بالنسبة لبعض الدول، ولكن الظاهرة العامة، أن هامش الحرية في الغرب واسع، ولا يصح أن يأتي أحدهم فيتحدث عن حرية مزيفة، أو قمع أو ما أشبه.

ويأتي ببعض الأمثلة النادرة فيعتبرها الاصل.

هناك من يريد أن يطعن في الحرية وفي قيمة الحرية، وهناك من يريد أن يجعلها مذمومة في أعين المبطلين بالديكتاتورية، فيقولون انظروا ماذا تصنع الحرية، جرائم قتل اغتصاب وما أشبه. هذه ليست مشكلة الحرية، هذه مشكلة بشر اجتماعية.

في كل مكان وجدت فيه الديكتاتورية وجد مجتمع مخصي لا يستطيع أن يدافع عن نفسه، لأن من لا يستطيع أو لا يملك الجرأة في الدفاع عن رأيه لا يستطيع أن يدافع عن نفسه وعن أرضه وعن وطنه.

وإن من تمتن كرامته لا يستطيع أن يحفظ كرامة غيره، ولا أن يبقى كرامة لوطنه، أو يغار عليه من اعتداء الأعداء.

ميزة الإعلام في الغرب، أنه ليس في تناقض مع مصلحة الشعب والحكومة. في الغالب هو ينتقد ما يغضب في الشأن الداخلي، أما في الشأن الخارجي فهو قريب منها، يستمع إليها، يقدم لها الرأي والمعلومة، والحكومة نفسها تقدم لرجال الإعلام المعلومات وتسريها للصحافة. هناك توافق من نوع ما، هذا هو الأصل، أما الشاذ فلا يعتد به.

بالطبع أن فكرة (الدولة) وتوسع سلطان (الدولة) يأكل بعض الهامش من الحريات العامة، وهذه ضرورة للبشر فيما يبدو. أن هامش الحرية الموجود في الغرب أعلى مما نتخيل، وأنه لولا الحرية ما حصل التقدم لديهم. وإن التشكيك في الحرية الموجودة في الغرب، أكاديمياً، وإعلامياً، وغيرها مما يقوله المتطرفون الوهابيون، يخشى أن تكون وراءه جهات تريد أن تقنعنا بقضايا الديكتاتورية، التي هي سبب بل سر تأخر وانحطاط العالم الإسلامي. نحن نريد حرية، أو بالأصح نريد توسيع هامش الحرية، لرجال الإعلام ولرجال الدين، ولرجال البحث، ولرجال التاريخ، وللطبلة، والأساتذة والناس اجمعين، لأن هذا هو بالتحديد مفتاح التقدم.

زد هامش الحرية، يزداد المجتمع وعياً، ومسؤولية، وانتماء، وثقافة، ومبادرة، وترتفع المعنويات والشعور بالحقبة والكرامة وغير ذلك. أما التضييق فلا يزيد إلا في الرذائل.

بعض المواطنين، إذا ذكرت أمامه كلمة (الحرية) تصور معها: حرية الجنس، والتعري، أو في احسن الفروض قد تعني له: الفوضى! وحرية الإلحاد!

هل هذا معنى الحرية في ذهن العامة عندنا، ومن أتى به إليهم؟ إلى حد جعلهم يخشون من التفكير، من طرح الأسئلة المعلقة، بل وغير المغلقة. انهم يخافون: يخافون من سيف الدين، وسيف السلطان، وسيف المجتمع، وسيف الذات، يخشون أن يقال لهم إن أفكارهم خطأ، وأنه لا يحق لهم أن يسألوا مجرد السؤال.. ولذا هناك في داخل كل واحد منا اسئلة مكتومة، وآراء مكتومة، هو يظهر أمام العالم والناس والمجتمع بشيء، ثم يمارس في بيته شيئاً آخر مغايراً لما يظهر به.

صارت حالة ازدواجية الشخصية شائعة في بلادنا.

فالناس تحيا حياتين، وتظهر بوجهين، وتؤمن بالشيء ونقيضة، أو تؤمن بشيء وتعمل شيئاً آخر.

كلما زاد الضغط في مجتمع وجد النفاق والعمل السري ولغة التأمير وخطاب السلطنة، ومثل هذه الأمور لا توجد في المجتمعات الحرة، التي يستطيع المرء فيها أن يمارس حرية الفكر والرأي والإعلام والإعتقاد وحرية التعبير والمشاركة السياسية وغيرها. في مثل هذه المجتمعات يتضاءل إلى حد كبير الخوف ومن ثم النفاق.

المجتمع يضع قيوداً تؤدي إلى ممارسة النفاق الاجتماعي.

العائلة تضع قيوداً تؤدي إلى ممارسة النفاق الأسري.

الشلل والأصدقاء يضعون نفس القيود. المؤسسات الدينية والسياسية تفعل نفس

في فكر الدولة

الشرعية والعقد الاجتماعي

■ المناقشة في موضوعة الشرعية في سياق النظرية الاجتماعية والسياسية تبدو وكأنها جاءت لتؤكد مقولة هيغل بأن الانعكاس النظري يبدأ فحسب حين يكمل الفعل تطوره ويصبح إشكالياً. فالمسائل المتعلقة بالكفاءة الأخلاقية أو الحقانية لأشكال مختلفة من الحكم كانت حاضرة منذ بداية التفكير المنظم حول المجتمع. في كتاب (السياسة)، على سبيل المثال، يرى أرسطو بأن بعض الدساتير كانت محقة، أي تلك الدساتير التي صاغت المصالح المشتركة للمواطنين. فيما كان بعض الدساتير الأخرى فاسدة، أي تلك الدساتير التي تم توظيفها لخدمة مصلحة محددة للحكام، وهو تمييز يندك في الميتافيزيقيات الغائبة. وعلى أية حال، فإن النظرية الكلاسيكية افترضت الى لغة صريحة حول الشرعية، فذلك اللغة كانت إبتكار الفكر الحديث، مثلاً بصورة جيدة في وعد روسو في العقد الاجتماعي لبيان كيف أن السلطة السياسية تصبح شرعية. إن الفرضية الجدلية لروسو تتموضع على أساس الكلمات القصيرة للتقليد الارسطي والتحذير حول سجالية الشرعية في العصر الحديث. إن هذا التحول من الاعتبار الميتافيزيقي الى الاعتبار الطوعي يهد السبيل لمساهمة ماكس وبر، المنتظر الأكبر الحديث للشرعية. تبدأ كافة النظريات الحديثة من فرضية أن الشرعية يجب أن تنطلق من الكفاءة السلطوية، والقانونية، والوثاقية، أو الحق الملحق لنظام ما، حكومة أو دولة كيمي تعتبر شرعية، إذا ما حازت على (الحق في الحكم).

من سوء الحظ، فإن تعريف الشرعية يتوسل بالسؤال الحاسم: كيف يتشكل الحق، وكيف يتحدد معناه؟ وبصورة

عامة فإن السؤال قد تمت الاجابة عنه في إتجاهين: فهناك مدرسة فكرية جادلت ويبر بأن احتمالية التوجيه فحسب للإيمان الذاتي في صلاحية أي نظام هي التي تؤلف صلاحية النظام نفسه. ووفق هذا الرأي بأن الحق يخفّض الاعتقاد في الحق في الحكم. وقد حاول ويبر المجادلة ضد التداعيات النسبية لذلك المفهوم من خلال تحديد أربعة أسباب لتوصيف شرعية أي نظام إجتماعي: التقليد، التأثير، عقلانية القيمة، والقانونية. وهذا التصنيف خدم كأساس لتحليله المشهور للنماذج النقية للهيمنة الشرعية: النموذج التقليدي، الكاريزمي، العقلاني القانوني. ومن الناحية النظرية الواسعة، فإن كل المجتمعات البشرية المعقدة تواجه،

منذ أن يولد كل فرد حراً وسيداً

لنفسه، لا يستطيع أحد، بأية

ذريعة، إخضاعه دون قبوله

بطريقة أو بأخرى مسألة الشرعية، أي بعبارة أخرى، مسألة: لماذا وكيف يستلزم النظام الاجتماعي خضوع الأفراد؟ ولكن هذه القضية أكثر حرجية وجلاء في المجتمعات الحديثة. والصورة التي صاغ بها روسو المسألة في البداية الأولى للعصر الحديث قد تساعدنا في إدراكها بصورة أفضل.

(يولد الانسان حراً وهو، في كل مكان، يرسف في القيود. كيف حدث هذا التغيير؟ أجعل ذلك، ما الذي يمكن أن يجعله شرعياً؟ أعتقد أني أستطيع الإجابة عن هذا السؤال. فالنظام الاجتماعي حق مقدس يستخدم أساساً ككل الحقوق الأخرى. الا أن هذا الحق لا يأتي من

الطبيعة، بل يقوم على إصطلاحات. والأمر يدور حول معرفة ما هي الاصلاحات (أنظر العقد الاجتماعي، جان جاك روسو). لم يكن لهذا التصريح وهو أقرب الى الراديكالية أن يصدر قبل بضعة قرون. فقد كان العالم يدرك، إذ ذاك، على أنه نظام كوني يحدد، فيه، للكاننات البشرية هدف وموقع معاً. والعرف، في هذا العالم، من مستوإ إلهي والسلطة السياسية راسية في نظام كوني أوسع. ولم تكن مفاهيم الحرية والشرعية والارادة والقبول والمال والاصطلاح المترابطة التي تكمن وراء تأكيدات روسو مألوفة، وإنحيازها الى استقلال حيال عالم الرموز والدلالات القديمة مرتبط بتجربة حالة لانعدام الحرية في المجتمع. وجوهر تجربة الضياع والفوضى الحديثة

محتوي في هذه الصياغة. وبالفعل، فإذا لم يمس النظام القائم نظاماً كونياً، فإن كل منع وكل طلب أو كل قاعدة تصدر عنه تؤلف ضروباً من المس بالحرية - مساً بحريتي، بحريتنا. فالحدود غير المرغوب فيها تصبح قيوداً ولا يمكن للحدود أن تكون مشروعة مالم تكن ناجمة عن الارادة البشرية.

ولا يستطيع أحد أن يسلّم، اليوم، بالحل الذي نادى به روسو لمسألة الشرعية - نظرية الارادة العامة - ولكننا نستوعب كل مسألة الشرعية في الاطار العام للفكر الذي طوره. وهذا ما يحمل على التفكير في أن ضروب ضعف الاجابة الخاصة التي اقترحتها ليست، فقط، ضروب ضعف نظرية خاصة في الشرعية، ولكنها ترد الى صعوبات أكثر أساسية، ملازمة لاطر الفكر نفسه.

والنظريات المعاصرة للشرعية على ثلاثة أنواع، ويحاول بعضها إستعادة عناصر العالم الذي فقدناه بتحليلها الأعراف والمعايير كتقاليد تنتمي الى

دخول السلطة والسياسة في الحياة الاقتصادية (والعكس بالعكس)، وروية الراديكاليين مهددة بأن تبدو كطوباوية.

العقد الاجتماعي

الفكرة المركزية لنظرية العقد الاجتماعي هي أن الحكومة الشرعية هي النتاج الصنعي للقبول الطوعي لعملاء أحرار على الصعيد المعنوي: فلا وجود، إذن، لسلطة سياسية (طبيعية) ما. وبالتالي، فإن مايكل أوكيوتو على حق حين يقول أن نظريات العقد هي مذاهب (الارادة والاصطناع). وفضلاً عن ذلك، يمكن تلخيص هذه النظريات بصيغة لوك التي تقول (إن الاتفاق الطوعي هو ما يعطي الحكام سلطانهم السياسي). وإذا وجدت آثار لنظرية العقد في الفكر السياسي القروسطي، وإذا عبر بعض الليبراليين المعاصرين عن عودة إلى الاهتمام بهذا المذهب، فإن العصر الذهبي للعقد الاجتماعي يقع، حقاً، بين عامي ١٦٥٠ و ١٨٠٠ وهو يبدأ مع (ليفياثان) هوبز وينتهي مع (العناصر الميتافيزيقية للعادلة) لكانت. ويمكن الدخول في جدال حول الأسباب التي إتخذت الطوعية، من أجلها، مثل هذه المكانة في الفكر الغربي. فمن المحتمل أن تكون نظريات النظام السياسي الجيد والطبيعية الاجتماعية للانسان القديمة التي شقت الدرب بتأثير من المسيحية، لرؤية الظواهر السياسية على أساس نموذج (الأعمال الجيدة). فكما أن الأعمال الجيدة تقتضي معرفة الخير والشر، فإن الحياة السياسية تقتضي القبول الأخلاقي، انخراط الفرد في السياسة من خلال إرادته. وقد كانت حرية المرء في التطابق مع المعايير طيلة الوقت، عنصراً هاماً من عناصر العقيدة المسيحية، ومدلول الشك في فكر الإصلاح لم يفعل شيئاً خلاف إنه دعم هذه المركبة الفردية والمسؤولية في تصور الاخلاق على حساب الخضوع لسلطة معنوية. ومن الطبيعي، على وجه الاجمال، ان يكون التصور البروتستانتي للاستقلال المعنوي للفرد قد انتقل، تدريجياً، من الصعيد اللاهوتي والفلسفي إلى الصعيد السياسي وأن يكون قد وفر الأساس

مكرهة بدلاً من أن تكون وسائل للحرية. وعند ذلك، تصبح شرعية الدولة - ولكن ليس، بالضرورة قابليتها للمحافظة على النظام - هي قدرتها على تحقيق التناغم بين هذه الاصطلاحات وإرادة المواطنين المنضجة بصورة إستدلالية من خلال سيرورة شفافة وديمقراطية. وتشكل، من الآن فصاعداً، جزءاً منها مسائل كتوزيع المداخل وتنظيم حياة العمل والتركيبة الاجتماعية للاستهلاك وسمات البيئة الطبيعية والتقسيم القطاعي للعمل والعلاقات بين الآباء والأبناء ومصير الأشخاص المسنين، وهي مسائل كانت تعد، سابقاً، خارج مجال الارادة والاصطلاح والحياة السياسية والشرعية. ومن الصعب أن نرى نظاماً يعتنق الحدائق يعاكس هذا التطور دون أن يمر بدور تعسفي ولا شرعية.

ونستطيع الآن، أن نفهم ما يقود الى تبني أكثر المواقف نموذجية حيال مسألة الشرعية: فالمحافظون والمحافظون المحدثون يحاولون إعطاء طابع أقل اصطلاحية لبعض مجالات الحياة بإعادة إعطاء دلالة طبيعية للتضييق الرئيسية التي تفرضها الديمقراطيات

تجمع البشر في كيان سياسي

يفرض قبولاً مشتركاً وإرادة

حرة، وأن القبول المشترك لا

يتحقق ما لم تكن الأفعال طوعية

الدستورية الرأسمالية أو بنسبتها إليها طابع ضرورة. ويحاول الليبراليون قصر مسألة الشرعية السياسية على المبادئ الدستورية التي تدير الدولة بالمحافظة على خط تفريق بين الاقتصادي والسياسي وبتبني معايير شرعية مختلفة لكل من هاتين الدائرتين. ويحاول الراديكاليون الاحاطة بجملة إصطلاحات قادرة على تلقي قبول مجموع السكان. إن كلا من هذه الاجابات تصطدم بصعوبات خطيرة: فيمكن ان يعاش موقف المحافظين كمحاولة لخفض قيمة الاصطلاحات في الحياة الحديثة، وقصر الليبراليين بين الاقتصادي والسياسي يبدو متزايد الصنعية في سياق يتزايد فيه

المستوى الالهي أو تعكس غرضاً متضمناً في الطبيعة. وهي تحاول، كما تقول حنة أرندت، إعادة مذهب (للشرعية يشق من شيء غريب عن فعل الانسان). وتأخذ نظريات أخرى في الحسبان الطابع الاصطلاحي للحياة الحديثة، ولكنها تقصر مسألة الشرعية على الاصطلاحات التي تحكم العلاقات بين الدولة والمواطن وتسعى الى ضمان الشرعية من خلال القبول العقلائي للمواطنين. وأخيراً، تلج بعض النظريات على كون الطابع الاصطلاحي للمعايير وتقنين التصرفات قد إنتشر في كل ميادين الحياة، فهي تحاول، إذن، تحديد معيار للقبول واسع جداً، صالح لجملة نمط حياة.

ويقدم جورج كانت مثلاً للنموذج الثاني من النظريات، فالحدائثة تعني تجريد الطبيعة والطابع الاصطلاحي للحياة وتبلور الدولة وألوية قبول الفرد في إقامة الشرعية على صفة القداسة. ولكن مسألة الشرعية يجب أن تقتصر، في رأيه، على مسألة قبول المواطن بالمبادئ الدستورية الأولية التي تدير الدولة. وكانت الذي ينتقد نظريات الشرعية الفعلية والضمنية في الدول الرأسمالية الديمقراطية يتبين (مشاعر وآراء فقدان ود عميقة وميثوقة حيال الديمقراطية التمثيلية). فقد توجد، في ميادين عديدة من الحياة، ظواهر غريبة وضياح، ولكن هذا الوضع للأشياء جزء لا يتجزأ من الفكرة الحديثة عن الحرية والاصطلاح. وهو ليس علامة لا شرعية للدولة، ولا يمكن أن يعالج دون الرجوع الى تصور مضلل تكون فيه الطبيعة أو الله هما اللذان يقدمان معايير شرعية خارجية عن الانسان.

ويرى تقليد آخر يمثلته جورججن هابرماس أنه يجب، في المجتمعات المعاصرة، توسيع المجال الذي تتخذ فيه مسألة الشرعية معناها. وبالفعل فإن ممارسات وقواعد ومعايير عديدة كانت تعد، في السابق، مداراة من جانب التقليد أو السوق اللاشخصية تعاش، بصورة متزايدة، كإصطلاحات صيغت بناها من جانب ظواهر سلطة أو من جانب السياسة، وإذا مضت هذه الاصطلاحات ضد إرادة المنخرطين فيها، فإنها تكون مضللة أو تعاش بوصفها ضروب قسر

الثقافي لنظرية العقد. فلم تعد شرعية مؤسسة ما تستطيع، بعد انتشار أفكار الإصلاح، الاستناد الى الصفات الباطنية وحدها. فقد أصبحت تفترض، بعد ذلك، قبول الأفراد الذين يعدون أصحابها.

وهما تكن الصورة التي إنبثقت، عليها، نظرية العقد الاجتماعية الارادية، فمن المؤكد أن الأفكار المتصلة بالدولة الجيدة شقت الدرب، تدريجياً، لمدلول الدولة الشرعية. وقد أعتبر، بعد القرن السابع عشر، أن هذه الشرعية يجب أن تستند الى مدلول الارادة.

وقد جاء المنعطف الحاسم في ظهور الارادة كمدلول أساسي في الفكر الاجتماعي الغربي مع القديس أوغسطين الذي أخذ عن شيشرون وسينيك فكرة (الارادة الطيبة - Good Will) وعمقها ليجعل منها مفهوماً مركزياً للأخلاق. وعلى الرغم من أن القديس أوغسطين لم يعد نفسه، في كتاباته السياسية الخالصة، منظرًا للارادة والعقد الاجتماعي، فإنه قد أقام في تصوره للأخلاق، صلة وثيقة بين القبول والارادة لم يكن يمكن لنظرية العقد الاجتماعي أن تنمو دونها. وأصبح هذا التيار الارادي سياسياً بصورة أصرح، لدى بعض الفلاسفة السياسيين المسيحيين الذين عقبوا توما الأكويني، وبصورة رئيسية وليم دوكهام ونيكولاس كوزانوس: فقد إدعى كلاهما أن السلطة السياسية الشرعية تستند الى قبول الرعايا الحر.

ولكن أكثر صور النظرية السياسية للإرادة السابقة لمدرسة العقد الاجتماعي تقدماً ودقة هي تلك التي طورها فرانشيسكو سواريز في كتابه الكبير (خطوط في القوانين وفي الله الذي أعطانا القانون). إن الارادة الحرة والقبول السياسي، في نظرية سواريز، متشابهان، بل ومتوازنان: فالارادة هي (العلة الأولى) للدولة. ويخلص سواريز مذهبه حين يلاحظ أن (الارادة البشرية ضرورية من أجل أن يستطيع البشر أن يتحدوا في جماعة وحيدة وكاملة، وأن البشر، بوصفهم أفراداً، يملكون الى حد ما، بطبيعة الأشياء، القدرة على إقامة جماعة كاملة وحقة). وهذه الملكة هي، بكل بساطة في نظرية سواريز، الارادة. فيمكن للبشر أن يتجمعوا، كلهم معاً، في

كيان سياسي بفضل إرادة خاصة أو قبول مشترك. والشعب لا يستطيع إظهار قبوله المشترك ما لم تكن (الأفعال طوعية).

إن جهداً من هذا النموذج يكفي، بالنسبة لمنظري العقد الحديثين، من أجل أن نقول إن حكماً ما إكتسب الشرعية بالقبول. بحيث يكون الالتزام والسلطة نتاج مسؤولية الجميع وحریتهم، نتيجتين لارادة كل فرد، بتعابير أخلاقية. ومن الممكن تماماً مقارنة نظرية العقد من وجهة نظر أحدث من حيث هي إمتداد لبعض الأفكار القروسطية المتصلة بالعقد بين الحكام والشعب أو من حيث هي نظرية للحدود العقلانية للحكومة. وسبب هذه التصورات التضيقية هي أنها لا تأخذ في حسابها، حقاً، الثورة التي أدخلتها الأفكار المسيحية في الفلسفة الأخلاقية والسياسية وأنها تخفض، من أجل ذلك، من قيمة المركبات الأخلاقية لنظرية العقد، كالاستقلال والمسؤولية والواجب والارادة. ولقد احتل القبول أو الاتفاق المبني على الارادة، مفهوماً كملكة أخلاقية وفي القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، مكانة لم يحتلها بهذا الكمال من قبل، فهو، مثلاً يقول في (الليفياثان - ١٦٥١): (إن حق كل الملوك مشتق، أصلاً، من قبول كل الذين يجب أن يحكموا). ويلج على كل الارادة البشرية (تؤلف جوهر كل إتفاق). بل إنه كان قد قال، في كتابه السابق (حول المدينة - ١٦٤٢): (إنني أؤكد أن الانسان ملزم بالعقود التي قبلها، وهو ما يعني أنه يجب عليه إحترامها بإسم الوعود التي قدمها، ولكن قيود القانون تفرض نفسها عليه كإلتزام، وهو ما يعني أن القانون يكرهه على إنجاز وعوده تحت طائلة عقوبات ينص عليها القانون).

إن هوبز يقرر بوضوح، هنا، أن الإلتزامات تشتق من الوعود، من العقود التي تكون الارادة جوهرها، وليس من الخوف من العقوبة التي لا تفعل شيئاً خلاف توطيد النية الناجمة عن وعد، ودون أن نتوقف عند لوك الذي يرى، من جهته، أن (الاتفاق الطوعي هو ما يعطي الحكام سلطانهم من أجل خير رعاياهم، نستطيع الإلتفات الى روسو. إن هذا

الأخير يقول: (لا أدين بشيء لمن لم اعدهم بشيء. إن الترابط المدني هو أكثر أفعال العالم طوعية. فمنذ أن يولد كل فرد حراً وسياداً لنفسه، لا يستطيع أحد، بأية ذريعة، إخضاعه دون قبوله). وهذا المقطع يبين، بوضوح، الى أي حد تترابط أفكار القبول والعقد والفعل الطوعي. ويرى كانت، كذلك، في كتابه (العناصر المتافيزيقية للعدالة - ١٧٩٧) أن من العدل ترك انحطاط النبالة يتم تدريجياً على اعتبار أن الشعب لم يرد قط، حقاً، قيام طبقة وراثية لا يستند مقامها الى الاستحقاق. وهو يرى، أيضاً، أن كل القوانين يجب أن تكون بحيث يستطيع رجال عقلانيون قبولها. وهيغل نفسه يؤكد، صراحة، أننا في العصر الحديث (نتطالب بوجود حكم خاص، إرادة خاصة، وعي خاص، في حين (كانت الغاية الذاتية تتطابق، في دول العصور القديمة) بكل بساطة، مع إرادة الدولة. ويتابع هيغل مشيراً الى أن (كلمة أريد) يجب أن تصدر عن الانسان ذاته عندما يتخذ قراراً اجتماعياً.

وقد كان هيغل على الرغم من قبوله الأطروحات الارادية، ناقداً مؤثراً للنظرية التعاقدية للدولة. وقد كشفت نظرية العقد الاجتماعي، خلال أكثر من قرن بعد وفاته عام ١٨٣١، من جانب النفعية، من جهة، والنظريات التاريخية للدولة المشتقة، الى حد بعيد، من فكر هيغل نفسه والتي وجدت أكمل تعبير عنها في الماركسية من جهة أخرى. ولم تعد القوة الى هذه النظرية الا مؤخراً، لا سيما من جانب جون راولز، الذي حاول تقديم مبادئ العدالة لديه بوصفها (ضداباء) يقبلها أشخاص أحرار وعقلانيون راغبون في السعي وراء مصالحهم الخاصة إذا أرادوا تعريف حدود ترابطهم على أساس مساواة أولية بين الجميع). وليس هدف تأمل راولز تبرير السلطة السياسية ولم يستعمل، قط، مدلولي العقد والقبول، الا أن محاولته تقديم المجتمع العادل بوصفه (مخطأ طوعياً للتعاون) يربطه بالتقليد التعاقدي. ويبدو هذا النمط من الفكر الذي تعود جذوره الى القديس أوغسطين والذي رسم فلسفة الانوار قد حقق عودة ملحوظة.

صراع الأمراء .. مشكلة تم تجاوزها أم معركة بانتظار الحسم

بسبب استئثار السديريين بالحكم. ولذا فإن عبد الله يخشى بأن يهشم حتى مع الإقرار بأنه الملك، ما لم يكن مدعوماً من طبقة الأمراء من أخوته غير الأشقاء وغيرهم، كما أنه يشعر بالدين المستحق عليه لأولئك الأمراء الذين وقفوا معه أثناء المحنة حتى مرت الفترة الماضية بسلام.

ويبدو أن عبدالله - الملك الآن - كان قد سعى في الفترة الماضية لتشكيل طبقة من الأمراء متبلورة سندته ومن ثم تستلم السلطة أو على الأقل بإمكانها أن تتفاوض مع الجناح السديري من موقع قوة. ولكن لا يبدو من الواضح أنه نجح في ذلك، إذ لم يتبين أنه كسب شخصيات قوية إلى صفه. وهناك من يعتقد بأن مرحلة الصراع قد بدأت بموت الملك فهد الضعيف يخافون على مكانتهم وإمكاناتهم من الإنضمام إلى الشخصية الأولى في الدولة والعائلة المالكة (رسمياً على الأقل)؛ وهكذا فإن المعركة بالكاد قد بدأت، ولم تنته بانتقال السلطة (الهادي) إلى عبد الله، فقد يتحول إلى عاصف بل شديد العصف!

الرأي القائل بأن الإنتقال الهادي للسلطة يعكس إجماعاً داخل العائلة المالكة لن يؤدي - بسببه - إلى تغييرات هيكلية في سياسات الدولة ورموزها، وبالتالي لن يحدث التغيير الإصلاحي المنشود في مجاله السياسي والاقتصادي.. هذا الرأي يقابله رأي آخر، يفترض أن معركة الخلافة والصراع على السلطة لم تنصم بعد، وبالتالي فإن آفاق الصراع مفتوحة حتى مع رضوخ الجناح السديري، وقد تستمر إلى آخر ولاية عبدالله، أي إلى أن يموت.. وبناء على ذلك، فإن الصراع غير المحسوم والذي قد يكون ناتجاً عن تكافؤ القوى، إما أن يولد تجسيدا للإصلاحات السياسية، وإما أن يؤدي إلى إشراك الجمهور فيه، رغم أن ذلك غير محبذ لدى الأمراء، بما يفسح المجال لتغيير سياسي من نوع ما.

انتقال (هادئ جداً) للسلطة. قيل أن الملك فهد تواطأ مع الأميريين على مقتله، وأن الأمير سلمان - أمير الرياض - كان هو الآخر متواطئاً في الأمر، وظهر كأنه هو المستجوب الوحيد لقاتل الملك.

بالنسبة للملك خالد، كان هناك حديث عن (احتمال) تسممه، وقيل أن ابنه الأكبر طلب التحقيق وتشريح الجثة، وأن سعود الفيصل حينها شتمه وهدده. الآن مات الملك فهد، في حين وقف الوارثون شاهرين أسلحتهم لتأمين كراسيهم ومواقعهم. الأمر الوحيد الذي اتفقوا عليه هو ما أعلن عنه: أن يكون عبدالله ملكاً، وسلطان ولياً لعهد. عدا عن ذلك لا شيء حسم، لا من جهة النائب الثاني ولا الوزراء، ولا إمارات المناطق، ولا حتى المحافظات التي يصير الجناح السديري على التدخل فيها. فضلاً عن قسمة الأموال وحصص النفط لكل أمير وأميره!

المشكلة ليست في وصول ملك (على الأرجح ضعيف) بل في وصول طبقة حاكمة جديدة، تعوض ضعف الملك عبدالله. فالأخير لا يسعى إلى كرسي الملك فقط، وإنما يريد محازبه على يصلوا إلى هرم السلطة.. إن يكافأهم على دعمهم ومساندتهم، وأن يزيح آخرين محسوبين على السديريين السبعة، فالخلاف حول مراكز الدرجة الثانية، والمراتب التي ستعطي لطبقة جديدة من الأمراء حرمت من السلطة مع وصول الملك فيصل إلى السلطة في الثمانينات الهجرية.

أما السديريون فيريدون ملكاً فقط، ملكاً بالضرورة ضعيفاً أمام عصبيتهم، وليس طبقة حاكمة جديدة تحل محلهم أو تضعف مركزهم، بحيث يتمكنون من ممارسة نفس السياسات بنفس الوجوه، عدا تغيير شكل الملك، الذي هو في مثل هذه الظروف سيكون ضعيفاً وحيداً بين مجموعة مترارصة ذات خبرة متراكمة.

أما وجهة النظر المقابلة، فهي تقول أن ولي العهد إنما حافظ على مركزه في ولاية العهد إلى أن وصل بعد لأي إلى كرسي الحكم، إنما جاء بدعم من الأمراء المبعدين من أبناء الملك عبد العزيز وحفدته، والذين يعتقدون بأنهم حرموا من حقهم في السلطة ربحاً من الزمن،

ركزت وسائل الإعلام المحلية على أن الحكم انتقل بسهولة وسلاسة وهدوء إلى الملك عبد الله، وكأن انتقال السلطة الهادئ - كما عبر عنه - يضيف حسب وجهة نظرهم شرعية لنظام الحكم نفسه، ويمنحه الثقة من قبل الجمهور، دونما نظر أو اعتبار لطبيعة الحكم الملكي الوراثي المخالف لشرع الله والمتعارض مع أبسط مفاهيم السياسة الحديثة. إن انتقال السلطة، سواء كان بهدوء أو بغيره، لا يغير الموقف من أصل النظام نفسه، ولا من تركيبته. وهناك أنظمة عديدة انتقلت فيها السلطة بهدوء أيضاً، وبينها أنظمة ملكية (المغرب والأردن والبحرين) ولكن هذه الأنظمة رغم اتفاقها مع النظام السعودي في طبيعته الأبوية الوراثية، إلا أنها تختلف عنه في حقيقة أن مصادر شرعيتها متعددة، وإن كانت غير مكتملة الشرعية. كأن الأمراء يقولون لنا بأن الحكم انتقل بهدوء وبدون دم! ولكن من هو الذي يعكر انتقال السلطة بهدوء وسلاسة؟ هل هو الجمهور، الشعب، المعارضون، الأميركيون؟! كلا..

فمن يهدد بانتقال عنيف للسلطة هم الأمراء أنفسهم، وليس من قبل أحد من خارج محيطهم وأسوارهم. ولقد شهد تاريخ آل سعود بأن انتقال السلطة لم يكن هادئاً في أكثر الأحوال. والسبب يعود إلى عدم وجود قانوس واضح ومفصل للتناوب، الأمر الذي يدفع بكل واحد من الأمراء للإدعاء بأن من حقه الوصول إلى الحكم ولو بالقوة. إن امتلاكه بالطبع! قبل أن يموت الملك عبد العزيز كان مدركاً للصراع بين إبنائه على الحكم، خاصة بين سعود وفيصل. وفي الطائفت، وحسب ما ينقل الزركلي، فإنه قال لهما: سعود.. أخوك فيصل! فيصل.. أخوك سعود!

بعد خمس سنوات فقط اشتعل الخلاف، ثم تكرر عام ١٩٦٠ ثم عام ١٩٦٢، إلى أن أقبل سعود وطرد من المملكة هو وعدد من أبنائه عام ١٩٦٤م، وبقي في المنفى (اليونان) حتى وفاته عام ١٩٦٨، وطيلة هذه الفترة كان نائب العمل للعودة إلى الحكم ولو بالقوة. أما فيصل فمعلوم أنه قتل هو الآخر في عملية

المتشددون السعوديون يزيلون تراثهم

تدمير مكة

العالم. إنها موطن المسجد الحرام، وإلى جانب المدينة التي تضم قبر

النبي (صلى الله عليه وسلم)، تستقبل أربعة ملايين زائراً سنوياً حيث يؤدون فريضة الحج والعمرة.

إن القوة المحركة خلف حملة التدمير والتي بدلت معالم هذه المدن هي الوهابية. وهذه، أي عقيدة الدولة الصارمة للسعودية، قد تم إستيرادها من قبل الزعامات القبلية السعودية حين إحتلت المنطقة - أي الحجاز - في العشرينيات من القرن الماضي.

إن الدافع وراء التدمير هو الهاجس الوهابي التعصبي من أن المواقع ذات المنفعة الدينية والتاريخية قد تسهم في انتشار الوثنية والشرك، وعبادة آلهات متعددة بصورة متساوية.

ما يقل عن ٢٠ بناءً فحسب

موجوداً الآن ويعود الى فترة

حياة النبي (ص)، وأن ما بقي

قد يجرف في أي وقت

إن عبادة الاوثان في السعودية تبقى، من حيث المبدأ على الأقل، تحت طائل عقوبة الاعدام. وذات الحرفية هذه تعلي بأن بوسترات الاعلان قد ويجب أن يتم تعديلها. إن الجدران في جدة مزينة بإعلانات تحمل صوراً لأشخاص قد تم تغطية عين أو رجل منهم (بناء على حرمة التصوير). إن هذه الاختلالات المبتدعة هي المؤشر الأكثر بروزاً لأرثوذكسية لا تتحمل أي شيء قد يفضي الى شيء يقرب من عبادة القبور. ليس هناك من شيء يجب أن يحول بين عبادة المراء لله.

يقول الدكتور عنقاوي بأن (جذر المشكلة هي الوهابية. فلديهم عقدة كبيرة حول الوثنية وأي شيء يتعلق بالنبي - صلى

نشرت صحيفة الاينديبندنت البريطانية في الثامن من أغسطس مقالاً للكاتبة دانييل هودن تحت عنوان (The Destruction Of Mecca) جاء فيه:

مكة التاريخية، مهد الاسلام يتم محوها في عملية إنقضاضية غير مسبوقة من قبل المتشددين الدينيين.

إن التاريخ الثري المتعدد الطبقات للمدينة المقدسة قد زال في الغالب. ويقدر معهد الخليج ومقره في واشنطن أن نسبة ٩٥ بالمئة من المباني القديمة ذات الألف عام قد تمت إزالتها خلال العقدين الاخيرين.

وفي الوقت الحاضر، فإن المكان الحقيقي لمولد النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) يواجه الجرافات، مع تستر السلطات الدينية السعودية حيث يطلي التفسير المتشدد للإسلام - للوهابية - إزالة التراث الخاص بهم.

إنها نفس الارثوذكسية الغنية بالنفط التي تضخ الاموال لحركة طالبان، حين تهيئوا لتدمير تمثال بوذا باميان عام ٢٠٠٠. وهو نفس المعتقد الذي عارض بعنف كافة أشكال الوثنية - حيث صدرت فتوى بأن يتم دفن ملك السعودية في قبر صحراوي غير مشخص المعالم.

وقد ذكر مهندس معماري سعودي، سامي عنقاوي، المعروف بكونه متخصصاً في الزخرفة المعمارية للمنطقة، ذكر لصحيفة الاينديبندنت بأن حفلة الوداع الاخير لمكة باتت وشيكة (ما نشهده هو الايام الاخيرة لمكة والمدينة).

وبحسب تصريح الدكتور عنقاوي، الذي كرّس حياته للحفاظ على المدينتين المقدستين، فإن ما يقل عن ٢٠ بناءً فحسب موجوداً الآن ويعود الى فترة حياة النبي (صلى الله عليه وسلم) أي قبل ١٤٠٠ سنة، وأن ما بقي منها قد يجرف في أي وقت. (إنها نهاية تاريخ مكة والمدينة ونهاية مستقبلهم) كما يقول الدكتور عنقاوي. وتعتبر مكة المكان الأكثر زيارة في



أثار لم يبق إلا اسمها



معادول الدمار طالت حتى الدمار



أهكذا يحفض تراث الاسلام؟

وبالرغم من وجود ما يقرب من ١٣ مليار دولار نقداً تتدفق حالياً في مكة، فإن المشككين السعوديين ينيذرون مجادلة المعماريين. وحسب السيد أحمد (إن خدمة الحجاج ليست هي الهدف الحقيقي) ويضيف (إذا كانوا مهتمون بالحجاج، كان عليهم بناء سكة حديد بين جدة ومكة وبين مكة والمدينة، إنهم يزيلون كل معلم تاريخي ليس سعودياً - وهابياً، ويستغلون الموقع الرئيسي لكسب المال) حسب قوله.

إن من أهم المشاريع الجديدة المهيمنة هي جبل عمر والذي سيتميز ببرجين فندقيين يضم ٥٠ طابقاً وسبع مجمعات شققية تحتوي على ٣٥ طابقاً، وتقع جميعها على مرمى حجر من المسجد الحرام.

يقول الدكتور عنقاوي (يجب أن تكون مكة إنعكاساً للتنوع الثقافي للعالم الإسلامي، وليس إلى موقف إسمنتي للسيارات)

وفيما دفعت مقترحات لمشاريع إعمارية عالية الكلفة في القدس العالم للاحتجاج، وأن تدمير طابان لبونا باميان قد أدين من قبل اليونيسيف، فإن الجرافات النشطة في مكة نادراً ما أشارت همسة احتجاج.

يقول الدكتور عنقاوي (إن البيت الذي تلقى فيه النبي - صلى الله عليه وسلم - كلام ربه قد إندثر ولا أحد يعير اهتماماً لذلك.. لا أريد مشاكل، إن ما أريده فحسب إيقاف (ذلك).

ما يميز زي المتعصبين الدينين أنهم أصبحوا معماريين تجاريين وهم حريصون على ملء الفراغ التاريخي الناجم عن التدميرات مع مردودات عالية ومربحة. يقول الدكتور عنقاوي (أن الرجل الذي صنع بيده تاريخ مكة قد إندثر الآن فإن

وضع الوهابيون مكان مولد

النبي صلى الله عليه وسلم

نصب أعينهم من أجل تدميره

واخراج قبره من المسجد النبوي

مكة التي خلقها الله تندثر أيضاً. إن المشاريع التي ستأتي ستقوم بإنهائها تاريخياً ومعمارياً وبيئياً) على حد وصفه.

ومع زيادة عدد الحجاج سنوياً حيث يتوقع تضاعفهم خمس مرات ليصلوا إلى ٢٠ مليون في السنوات القادمة مع تخفيف السلطات السعودية من القيود المفروضة على الدخول، فإن المكاتب العقارية ستجد فرصة للحصول على مال لقاء الطلب العالي على السكن.

وحسب تصريح مدير لشركة عقارية سعودية رئيسية لوكالة رويترز (إن البنية التحتية في هذه اللحظة لا يمكنها أن تسد الحاجة. وأن ثمة حاجة ملحة لفنادق وشقق وخدمات جديدة).

الحج قبل عقدين للحفاظ على التاريخ الثري لمكة والمدينة، ولكن هذا الجهد أصبح إلى حد كبير أرفأ.

يقول - الدكتور عنقاوي - بأن الجرافات قد تأتي في أي وقت وأن موضع ولادة النبي (صلى الله عليه وسلم) قد يزول بين عشية وضحاها.

وليس العنقاوي وحده الذي يحمل بداخله هذا القلق. فقد نشر معهد الخليج، وهو تجمع أخباري مستقل، ما يمكن وصفه بفتوى، صادرة عن هيئة كبار العلماء في السعودية عام ١٩٩٤ ينص على أن بقاء المواقع التاريخية (قد يؤدي إلى الشرك والوثنية). ويذكر علي الأحمد، مدير مؤسسة عرفت سابقاً بإسم المعهد السعودي، بأن (تدمير المعالم الإسلامية في الحجاز هو الأضخم في التاريخ، وهو أسوأ من تدنيس المصحف الشريف).

إن معظم المباني يواجه نفس المصير مثل بيت علي العريضي، من أحفاد الرسول صلى الله عليه وسلم، والذي تم تشخيصه واكتشافه من قبل الدكتور العنقاوي. وبعد اكتشافه، أمر الملك فهد بتجريف القبر قبل أن يصبح موقعاً للزيارة. يقول الدكتور عنقاوي (إن الجرافات موجودة هناك وإنها بحاجة إلى ساعتين فحسب لتدمير كل شيء. ليس لديها حساسية حيال التاريخ. إنها تحفر أسفل الأساس الصخري ومن ثم تسكب الخلطة الاسمنتية فيها).

والشيء ذاته لفت انتباه البروفسور اللبناني كمال صليبي، حيث أشار إلى أن إحدى القرى اليهودية الموجودة فيما يعرف الآن بالملكة العربية السعودية كانت موقعاً لمشاهد من الانجيل، حفزت على إرسال الجرافات، وقد تم تدمير كافة الآثار.

إن هذا النمط المثير للإصطاط من الاكتشاف والتدمير ساق الدكتور عنقاوي وزملائه للمحافظة على سرية عدد من المواقع في المدن المقدسة والتي قد يعود تاريخها إلى زمان النبي إبراهيم عليه السلام.

لقد كان البيت السعودي الحاكم ملتزماً بالوهابية منذ أن وقع المصلح الديني محمد بن عبد الوهاب معاهدة مع محمد بن سعود عام ١٧٤٤. إن الاتحاد بين آل سعود والمتعصبين المحاربين الوهابيين أصبح أساس الدولة الحديثة. فالبيت السعودي يتسلم الثروة والسلطة فيما يحصل والعلماء المتشددون على دعم الدولة التي تمكنهم في العقود اللاحقة لنشر الايديولوجية الوهابية عبر العالم.

الحجاز وتجارة صدر الإسلام

د. إبراهيم بيضون

١. مفهوم التجارة عند العرب

التجارة لغة تعني من باع وشرى (١)، والتاجر اصطلاحاً ترادف لدى العرب مع الخمار (٢) أو مع الفاجر (٣)، وربما تخفيفاً مع الحاذق (٤)، بعد اتخاذ التجارة حيزها الكبير في ظل المتغيرات التي جعلت من مكة حاضرة وحلقة مركزية للتجارة خلال القرن السادس الميلادي. فقد استطاعت هذه الحاضرة، مستفيدة من وجود الكعبة... التحول من سوق محلية للقبائل القريبة والبعيدة، إلى سوق للمنطقة بكاملها عبر المثلث التجاري الكبير ما بين الخليج واليمن والشام. وكان من الممكن أن يحدث هذا التحول صراعاً مبركاً في الحجاز، بين البداوة التي كان لها نمطها الانتاجي المتعارض مع النمط الجديد الذي أخذ يسود في مكة ومراكز الاستقرار المرتبطة بها، لولم تبادر مكة إلى التوفيق بين الانماط السائدة في اطار منظومة الإيلاف التي جعلت القبائل العربية أو معظمها تندرج في هذه المنظومة التجارية، فتدخل في الحذر إزاء هذه الحرفة التي لم تعد حقيرة في المفهوم البدوي، بعد اشتباك مصالح القبيلة بالتجارة الملكية الواسعة.

ومن هذا المنظور، فإن التجارة تبادلت مع الاستقرار في شبه الجزيرة العربية، وتحديدًا في الحجاز الذي قدر له أن يتلقف دور اليمن، أول مراكز الاستقرار العربية قبل الإسلام، متزامنًا مع هجرة التجارة من خطوطها التقليدية التي جعلتها الحروب الساسانية - البيزنطية محظورة أو غير آمنة، إلى منطقة الجحار العربي في الجنوب (٥)، وانعاطفها الشمالي برآ باتجاه الشام، ذلك الطريق الذي أخذ ينمو بعيدا عن خطر البيزنطيين أو هيمنة الفرس (٦). وإذا كانت مكة في ظل زعامتها القرشية، قد نجحت في استيعاب البداوة دون تحجيمها، حيث بقيت الأخيرة قائمة كمضمون اجتماعي في الحياة المكية، فإنها نجحت كذلك في اختراق مفاهيم القبائل وترويض مزاجها بما يتلاءم وحياتها الجديدة. على أن هذه القبائل، لم تخضع في المطلق لهذه المتغيرات التي انعكست على تلك المقهيم في الأسواق أو في محطات القوافل، بينما الضاربة في البوادي، ظلت خارج الحركة التجارية، المتمركزة في الحواضر. ولذلك فإن ثمة انماطاً ثلاثة سادت شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام:

١. نمط زراعي، انطلقاً من اليمن إلى بعض المراكز الخصبة في الحجاز (الطائف - يثرب) واليمامة.

٢. نمط تجاري متحور في مكة، حيث انتشرت قوافل قريش في شبه الجزيرة والاقطار المتصلة بها أو المجاورة لها.

٣. نمط بدوي (٧) في الوسط في نجد، لم يأخذ بهذه أو تلك من وسائل التكسب، وظل محافظاً على قيمه وتقاليد الاجتماعية والاقتصادية. ولذلك فإن اقتران التاجر مع الفاجر كما سبق القول، أو اقترانه مع الخائن كما في قول آخر (٨)، انما هو موقف فقهي لا يبطن سوى التحذير من استغراق التجار في أربابهم، وما يؤديه إلى استئثار المال وإسخاره لا ليصرف إلى الخيرات والصدقات، كما عبر الغزالي (٩): فالجارة هنا "مذمومة" إذا تلازمت مع الاحتكار والشراسة والإكراه وبيع السلع المحظورة وعدم الالتزام بالصدقات (١٠)، وغير ذلك مما صيغت شروطه في النص القرآني. وفي هذا السياق كان للفقهاء أو بعضهم رأي غير ايجابي في التجارة والتجار وتجاوز الواقع إلى التنظير، على نحو بدا فيه الإسلام، وكأنه ثورة على التجارة المرتبطة بنظام بالوثنية العربية، وقد عزز هذه النظرة، غياب الوقائع ذات الصلة بالتجارة أو شؤون التكسب الأخرى كالزراعة والصناعة في معرض التحدث عن شؤون المسلمين وشجونهم بعد الهجرة إلى المدينة وتأسيس الدولة الأولى في الإسلام.

ولعل هذا الفراغ التجاري - إذا جاز التعبير - ما بين الحاضرة والدولة، أو ما بين مكة والمدينة، هو إحدى الإشكاليات التي أسفرت عنها الهجرة والدولة فضلاً عن الفجوة فيما بعد. فمن المؤكد أن التجارة لم تكن بين الرموز المتهاوية مع النظام القرشي والأصنام والأحلاف ودار الذنوة وبقية الرموز الوثنية، ولكن النمط الانتاجي في "المدينة الإسلامية" لم يعد تجارياً بحتاً. وإنما تدخلت عدة عناصر إلى جانب التجارة في تأمين الرزق للمجتمع الإسلامي فيها خلافاً للمجتمع المكي، الذي كانت التجارة محوره بصورة مطلقة. وفي ضوء ذلك، فإن التجارة التي انتظمت فيها الطاقة الخلاقة وتبلورت الشخصية الدؤوبة للعرب قبل الإسلام، غير منفصلة من التحولات الذنوية التي انطلقت من مكة ذات السمة التجارية الطاغية. ففي مسأورات العهود الأولى من الإسلام، ترادف التجارة مع التكسب لدى ابن آدم في معرض الإشارة إلى فضل التجارة، وذلك استناداً إلى الآية الكريمة (انفقوا من طيبات ما كسبتم) (١١) تمايزاً عما يخرج من الأرض (١٢) الذي قصد به النخل حسب المصدر نفسه.

والواقع أن التجارة المقترنة بالتكسب، كما عبر عنها يحيى بن آدم، كانت مهنة قريش، متخذة

بفضلها تلك المكانة العالية بين القبائل العربية، ليس على الصعيد الاقتصادي وحسب، ولكن على الصعيد السياسي أيضاً، فقد اكتسبت السيادة القرشية و"شرعيتها" بسبب التجارة على هذه القبائل التي انتظمت بدورها في ظل حد أدنى من الوحدة السياسية، مما يفسر مواجهتها لأي مساس بهذا الواقع، الذي يمس برأيها هذه الشرعية. ومن هنا يمكن تسويق القلق الذي سيطر على هذه القبائل، وموقعها الحاسم من تمرّد بعض البطون القيسية في الحجاز على قريش في اطار ما سمي بحروب الحجاز (١٣) نتيجة هذه التمرّد على "شرعية" الأخيرة.

وكان لابن خلدون رأي أكثر واقعية، وأقل تأثراً بمقولات الفقهاء غير المتعاطفة بصورة عامة مع التجارة والمرتبة بالتجار، فالتجارة برأيه محاولة التكسب بتنمية المال بשרاء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء إما كانت السلعة من دقيق أو زرع أو حيوان أو قماش، وذلك القدر النامي يسمى ربحاً. فالمحاول لذلك الربح إما أن يخترن السلعة ويتحين بها حوالة الأسواق من الرخص إلى الغلاء فيعلم، وهي عنده تنحصر في كلمتين - حسب تعبيره - "أشراء الرخيص وبيع الغالي" (١٤) مراقباً التاجر خلال ذلك أحوال السوق، وإما يخزن السلعة أو الانتقال بها إلى مكان آخر، وذلك توجهاً للربح، ولكن دون أن يحدد لنا ابن خلدون ماهية هذا الربح وشرعيته، أو يوضح علاقة (الاختزان) بالاحتكار المرفوض في التجارة، ولكن سرعان ما يتجنب استخدام هذه العبارة في السياق التالي، مستعصياً عنها بالانتظار كما في قوله عن التجارة بأنها "كثمية المال بשרاء البضائع ومحاوله بيعها بأعلى من ثمن الشراء، أما بانتظار حوالة الأسواق أو نقلها إلى بلد هي فيه أنفق وأعلى أو بيعها بالغلاء على الأجل، وهذه الشكليات برأيه ليست في المال بسير، إلا أن المال إذا كان كثيراً عظم الربح لأن القليل في الكثير كثير (١٥). أما الاحتكار فقد افرد له ابن خلدون فصلاً خاصاً. ورأى أنه "شؤمٌ و"رعبٌ" فاسد (١٦). إذ أن المثلثة برأيه ليست في التجارة ولكن في البيع، في أن التاجر مدقوع إلى معاناة البيع والشراء وجلب الفوائد والارباح ولا بد في ذلك من الكايسة والمماحكة والتدحلق وممارسة الخصومات واللجاج وهي عوارض هذه الحرفة وهذه الأوصاف نقص من الذكاء والمروعة (١٨).

والواقع أن ابن خلدون في تعرضه لمسألة التجارة على الرغم من منهجه الواقعي المعروف خاضع في أحكامه لتجربة أو أكثر من التجارب التي عاشتها عن كثب في المغرب والاندلس، حيث

التمركز السياسي بلغ ذروته مع نشوء دويلات عدة على هامش الخلافة أو "الخلافات" الإسلامية، لم يكن النص القرآني بارزاً فيها على الصعيد التنظيمي، كما كان الأمر عليه في صدر الإسلام، بما في ذلك التجارة التي اتخذت دورها الفاعل في الحياة السياسية والاجتماعية، وحتى الدينية في ذلك الحين.

٢- التجارة قبل الإسلام

بعيدا قبل الإسلام، والعرب يحترفون التجارة ويبيعون في قريش انطلاقاً من مراكز استقرارهم الأولى في اليمن، ومرورا بالود - الأطراف التي دانت في قبضتها لموقعها الجغرافي، كمحطات تجارية على طرق القوافل، وانهارت للأسباب نفسها بعد تضارب طموحها مع مصالح الدول الكبرى الراعية لها، مما أوجد وضعاً لم يخطر حينذاك ببال أحد، مع انتقال مركز التجارة من الأطراف إلى الداخل. وقد تراقب ذلك مع نمو الطريق البري وتراجع أهمية الخطوط البحرية أو النهرية، كعامل إضافي عزز دور العرب الذين كانت لهم تجربة محدودة في السلاح، خلافاً لما أظهره من باع طويل في قيادة التجارة كانت لها توريثها أقصى ما لديهم من طاقة وذكاء في تطوير أساليبها وتوسيع دائرتها على امتداد العالم القديم. وعلى الرغم من عمق التجربة التجارية للعرب قبل الإسلام، فإن التجارة كانت لها توريثها الغريزة في مكة، سواء في ارتباطها الجذري بالأوضاع الدينية والاجتماعية والسياسية، أو في تنظيم العلاقات الداخلية والخارجية، من خلال "دار الندوة" في الأولى، و"الأيلاف" في الثانية. ولقد أصبحت التجارة نحو عرب المدن الذين كانوا من أوائل المؤمنين بالندوة (٩).

وإذا كانت "الوسطية" على مستوى شبه الجزيرة قد أعطت الحجاز دوره في تلك المتغيرات الهامة، فإن مكة كانت لها فوق ذلك وسيلتها الحجازية التي جعلتها في المكان الملائم من الواقع المستجد. على أن مكة لم تكن مرتبطة في "نهضتها" للمعطيات الجغرافية فقط، ولكنها دانت أيضاً لمجموعة من العناصر التي أسهمت بصورة أساسية في هذه النهضة التجارية، فلن نستطيع في هذا المجال، تجاهل دور الكعبة وأهميتها الدينية والاقتصادية بالنسبة للقبائل، وكذلك التحدي أو الحيز الأصعب لـ "وإن غير ذي زرع" (٢٠) وبلد قحط (٢١) يكبد مخلص من الماء (٢٢) إذ بدأت التجارة وكأنها الوسيلة الوحيدة لمواجهة التحدي وسقاة الطبيعة، ولا يمكن ذلك تجاهل التكوين السكاني المتجانس والمجتمع الموحد المستقر لكل طائفة لهذه الحرفة، التي شكلت لحين ما نظاماً تعاونياً "تكافلياً" متكاملًا، كانت له فرادته في شبه الجزيرة العربية.

ولعل هذه (الوسطية) المكية تعدت كنهج للتجارة، وتحولت مع الوقت إلى نهج سياسي، تجتذ من خلالها قريش في الابتعاد عن المحاور السياسية وتحييد تجارتها عن الصراعات الدولية في ذلك الحين وفي المقابل لم تشأ أي من الدول الكبرى نقل صراعاتها إلى شبه الجزيرة، اعترافاً منها بأهمية الدور الذي تقوم به مكة في خدمة

مصالحها التجارية، سواء بالنسبة للدولة البيزنطية التي أثرت التدخل غير المباشر (غزو الاحباش لليمن ومحاولة انقلاب عثمان بن الحويرث) (٢٣)، أو بالنسبة للدولة الفارسية التي كانت متأهبة لتقسيم أي خلل يمس التوازن السياسي أو يخال من مصالحها على أطراف شبه الجزيرة.

وهكذا تتصافر العوامل الدينية والجغرافية والسياسية والاقتصادية لتجعل من مكة مركز التجارة في القرن السادس الميلادي، متزامناً ذلك مع تراجع الدور اليمني الذي أنهكته الصراعات السياسية والدينية، فضلاً عن سقوط "الحاجز" القبلي في الشام والعراق (٢٤)، وانقضاء الحاجة له. بعد وصول التجار المكيين إلى قلب الأسواق الشامية والعراقية، ولكن العالم الذي أكد الطابع الشمولي للتجارة، كرس شرعيتها في مكة وخارجها، تمثل بالأيلاف وشبكة العهود التي انتظمت فيها القبائل في الشمال، قبل تعميمها على القبائل الأجنبية (اليمن) وأخوته الثلاثة (٢٥) "العصم" (٢٦) مهديا لدخول التجار القرشيين وقوافلهم إلى أسواقها، في وقت كانت تجارة قريش لا تعدو مكة (٢٧) حسب قول المعقوبي.

أما السلع التي شكلت مادة هذه التجارة الواسعة، فكانت في الغالب من الشرق الأقصى واليمن والساحل الأفريقي الشرقي، فضلاً عن الشام واليمامة والحجاز، فقد أشاد المقدسي ببضائع الصين التي ضربت بتجاريتها الامثال (٢٨) واتخذت حيزاً هاماً في التجارة المكية، بما فيها الحرير (٢٩) - السلعة الصينية الشهيرة - الذي استوردته كميات قليلة، في الوقت الذي استمرت تجارته الرئيسة لصلاب البيزنطيين، عبر الطريق القديم إلى القسطنطينية من غير أن تتأثر بارتفاع أسعاره، لقاء ضرائب المرور المرتفعة على الطريق المحفوفة بالأخطار (٣٠)، كما تاجر المكيون بالساحل الشرقية المعروفة، مثل المسك والعود والقرن والصدل والكافور والقرنفل والفلل والنارجيل والذهب القطنية والذهب والاحجار الكريمة (الشرق الأقصى) (٣١) والعاج والعمود وخشب الأبنوس والريق (أفريقية الشرقية) (٣٢) وغيرها مما كانت تتلقاه سوق عدن من هذه الأخيرة لاسيما الطيب الذي كان يحمل منه إلى سائر الآفاق، حسب قول المعقوبي (٣٣)، وكذلك منتجات اليمن من البخور واللبان والمر والعقيق (٣٤) والعمود (٣٥) والجلود (الأدم)، حيث كانت الأخيرة "في رأس قائمة السلع التي يحملها أهل مكة إلى الشام" (٣٦) وقد كان القليل من هذه البضائع، تستهلك السوق المكية، بينما كثيرها يتابع طريقه على متون القوافل القرشية نحو أسواق الشام (٣٧). المحملة أيضاً ببضائع من الحجاز مثل الجلود المذهبة التي اشتهرت بها الطوائف والزبيب (٣٨) فضلاً عن المعادن في المنطقة المجاورة لثريب (٣٩) وبعض الصناعات اليدوية من الأخيرة، كالأسلحة وأدوات الزراعة وأدوات الصيد، أما الحبوب فقد كان بعضها يرد على مكة من اليمامة (٤٠) وبعضها الآخر من الشام (٤١) بينما الكمية الأساسية منها كانت ترد من مصر عبر ميناء الجار (٤٢).

كانت تلك أهم السلع التي استوردها المكيون

مباشرة، أو عبر موانئ شبه الجزيرة الشرقية التي حضروها لهذه الغاية، ومن البديهي أن تعود هذه القوافل التي تنوء بأحمالها، بما تجده في الأسواق التي تنتهي إليها، لا سيما الأسواق الشامية (٤٣) التي كانت مصب تجارة قريش وهدف "رحلة الصيف" الكبرى، ولعل أبرز ما حملته القوافل المكية من الشام، الزيتون وزيتته (فلسطين) والقمح (حوران والبلققاء) والخمر والجواري وبعض المنوعات المحلية (٤٤).

وهكذا اتخذت مكة، برغم قسوة الطبيعة، دورها المرموق بين القبائل العربية في الحجاز وشبه الجزيرة التي اعترفت لها بالزعامة السياسية والاقتصادية، دون أن تتمكن الطائف التصدي الطبيعة بمناخ عذب وأرض خصبة، من منافستها (٤٥) والخرج من نطاق "المدينة الصغيرة" (٤٦) بالمقارنة مع مكة وبدون أن تفلح في طرب بما لديها من معطيات زراعية وصناعية، في التصدي لهذا الدور المكي الزبائدي، على الرغم من خطورة منافستها له في الحجاز (٤٧).

ومن هذا المنظور تكتسب مكة شخصيتها التجارية بالإضافة إلى شخصيتها الروحية كمقر للبيت، حيث تلازمت كلتاهما معاً على نحو بات من الصعوبة الفصل بين هاتين الشخصيتين أو دراسة أحدهما في معزل عن الأخرى. كما يكتسب الأيلاف أيضاً تلك "القداسة" التي تولت خلال حروب الفجار، وذلك المضمون الاجتماعي الذي تعتمق في الأدبيات المعاصرة له (٤٨) وتكرس فيما بعد بصورة أكثر عمقاً في القرآن الكريم (٤٩) ولكن هذه الصورة التي تلازمت فيها من التجارة مع "الدين" في إطار مجتمع تكافلي متضامن، لم تلبث أن اهتزت واعتراها الضباب، بعد أقل من جيلين على تأسيس الأيلاف، فقد أصبح "حلف المطيبين" (٥٠) - وهو تكتل كبار التجار - بديلاً بشكل ما للإيلاف، مع الفرق أن الأخير كان يحضن صالح الجميع بصورة متوازنة نسبياً، بينما الأول أخل بأبرز شروط التكافل في المجتمع المكي، عبر استناره بالقوة العظمى من رأس المال، مما أدى إلى تروافد التجارة مع السلطة وإلى بداية الانفصال في الشخصية التقليدية لقريش، ما بين "قدسيها" المقترنة بالأيلاف وبين تجارتها التي هيمن عليها "المطيبون" وقد نفسر في ضوء هذه الإشكالية، الارتباك الذي وقعت فيه الروايات التاريخية عن التجارة في الإسلام الأول، بعد سقوط تلك الهالة "الروحية" عنها، حيث تكرر ذلك بصورة ما في حلف الفضول (٥١)، ومحاوالاته غير المجدية لتصحيح التوازن الذي اختل بصورة مريضة.

٣- الإسلام والتجارة

كان حلف الفضول الذي عقد في دار عبد الله بن جعدان - أحد كبار تجار قريش من تيم - بحضور تجار يمتثلون إلى هشام وزهرة (٥٢) مشيراً خطيراً للاختلال الذي أحدثته هذه المطيبين، بتحويل التجارة إلى مؤسسة مالية بحتة وتجريدها من مضمونها الإنساني المتصل تاريخياً واجتماعياً ودينياً بالكعبة التي تدن لها التجارة القرشية بانطلاقتها المحلية والخارجية. وإنذاك

فان حلف الفضول الذي كان النبي من "شهوده" وهو دون العشرين أو حولها من العمر (٥٣)، لم يرضخ التجار إلى كسب أموالهم من التجارة الاقتصادية في مكة، ولكنه سعى إلى توقيفها بحلف الجشع ورفض الظلم واستعادة التكافل وحماية الغريب (٥٤) إلى آخر ذلك من قيم المجتمع المكي التي توافقت مع الافلاخ وتراجعت مع حلف الطيبين. وليست مصادفة حينذاك ان يبادر الزبير بن عبد المطلب إلى الدعوة لاجتماع في "دار الندوة" (٥٥) رمز السلطة الجماعية، التي كانت شبه معطلة في ذلك الحين، بما يعنيه ذلك من رفض الجمهور القرشي، المس بقيمه الاجتماعية ذات المحتوى الديني بمعنى ما، حيث التجارة لصيقة بالكعبة، والأسواق قوامها الحاجون إليها، والمواسم لها وجوها متعددة، ما بين الدين والادب والتجارة.

ولكن هذا الحلف الذي كان كغيره بالنسبة للإصلاحيين في حلف الفضول، كان صغيراً جداً بالنسبة للنبي الذي كانت له برغم حرصه على تنظيم التجارة واستمرارها، ومشاركته أكثر من مرة في رحلتها الشامية هواجس أكثر أهمية والحاحاً. وجاءت الدعوة الاسلامية تطرح حلولاً، ليس لمشكلة التجارة أو للمجتمع المكي فقط، وإنما حملت في ثناياها حلولاً جذرية لمختلف مشكلات العالم الأسوي في ذلك الحين. ولعل ما معنا في هذا السياق، هو موقف الاسلام من التجارة، اذ بدا الامر في اولى، وكأنه مجابهة بين الاثنين، انطلاقاً من الموقف المعادي الذي اتخذته كبار التجار من الدعوة، والشعور بأنها موجهة ضد مصالحهم في المقام الأول، ما أدى إلى رفع وتيرة المجابهة والتضييق على النبي وعشيرته وأصحابه، حتى المقاطعة الاقتصادية والاجتماعية.

والواقع ان كبار التجار في قريش، كانوا قد بلغوا نقطة بعيدة عن الصيغة التوفيقية السابقة، فكيف بالصليح الجذرية التي طرحتها الدعوة الاسلامية في مكة. ومن هنا يمكن تفسير عقم المحاورة معهم خلال تلك الفترة، على الرغم من خطاب النبي - كما يبدو لنا في السياق القرآني - الحامل في ثناياها تحريضاً لأهل مكة التجار على اعتناق الاسلام، الذي لم يرضخ التجارة ولكنه عزز من شأنها بعد تقييدها بالمشرع من الربيع، استناداً إلى الآية الكريمة: (ان الذين يتلون كتاب الله وأقاموا الصلاة وأنفقوا مما رزقناهم سرا وعلانية، يرجون تجارة لن تبور، ليوفيهم أجورهم ويزيدهم من فضله انه غفور شكور) (٥٦).

ولعل من الطبيعي ان تأخذ المسألة التجارية حيزاً لافتاً في السياق القرآني حيث الصياغة بدت أحياناً "تجارية" دون ان يقتصر ذلك على الآيات ذات المضمون التجاري. وذلك مثل قوله تعالى: (ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة) (٥٧)، ففي سياق الترغيب والمفاضلة كانت التجارة مدخلا إلى عقل القرشي التاجر، يحمل إليه الاطمئنان والوعد بالربح، ليس في الدنيا ولكن في الآخرة أيضاً. كما ورد في الآية الكريمة التالية: (يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب الله، تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون) (٥٨)، فهي تجارة مربحة اذن للمؤمنين،

أبين منها تجارة المستغلين والمحتكرين: (اولئك الذين اشترؤا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين) (٥٩). ولعل الملتفت في هذه الآية انها عدا الجانب الايماني الذي ينطوي عليه القرآن الكريم بصورة عامة، وعدا الاستيعاب للمزاج القرشي المعروف، فانها تخاطب الذكاء والحدق التجاريين عند قريش في تركيزها على مواقع الربح والخسارة في الاختيار، وفي ان التجارة رابحة أيضاً مع اختيار الهدى على الضلالة، كما أشارت الآية الكريمة.

ولكن التجارة في الاسلام، ليست مجرد اختيار عفوي، وإنما هي مقيدة بر(القانون) وأربابها خاضعة للمراقبة، وأصحابها ملزمون بواجبات وقروض دينية واجتماعية واقتصادية، ينبغي ان تصرفهم عن (أداء حق الله في الصلاة وأداء حق العباد في الزكاة) (٦٠). وقد عبرت عن ذلك الآية الكريمة: (في بيوت أذن الله ان ترفع ويذكر فيه اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة يخافون يوماً تقلب فيه القلوب والأبصار، ليجزيهم الله احسن ما عملوا ويزيدهم من فضله والله يرزق من يشاء بغير حساب) (٦١). وكذلك الآية الكريمة: (وانا رأوا تجارة أو لهوا انتفضوا إليها وتركوا قائماً، قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة والله خير الرازيين) (٦٢).

ومن هذا المنطلق تأخذ التجارة، كنمط انتاجي اساسي في مكة وبعام في الحجاز، هذا القدر من الاهتمام في الخطاب القرآني، حيث تعرض لها في السياق الايماني والاصلاحي، فضلاً عن التنظيمي، ووضع أسس ثابتة لنعمااتها وأربابها، محذراً من الاخلال بهذه القواعد، كما جاء في قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل، الا أن تكون تجارة عن تراض منكم ولا تغفلوا أنفسكم ان الله كان بكم رحيمًا، وما يغفل ذلك عداونا وظلماً فسوف نصليه نارًا) (٦٣) على الله يسيراً) (٦٤). فهذه الآية تنطوي على غرض أساسي وهو تحديد الإطار الشرعي للتجارة، حيث لا محل للربا أو الأموال الباطلة من الغش والاحتكار والرشوة، وما إلى ذلك مما أباحتها تجارة قريش في عهدها الأخير، هذا الإطار الذي تتم فيه عمليات البيع والشراء بالتراضي والتوافق كما أسلفت الآية الكريمة (٦٤). بالإضافة إلى ذلك فان التجارة في الاسلام تؤكد على عنصر الثقة الذي يعتبر من العناصر الهامة في المعاملات التجارية، والذي أدى اختلاله في مكة إلى قيام حلف الفضول وتغيير الوضع الداخلي فيها (قضية التاجر اليماني مع العاص بن وائل السهمي) (٦٥). وهذا ما نصت عليه الآية الكريمة التي راعت في الجانب التنظيمي، أو ما يمكن تسميته بـ"آداب التجارة عند المسلمين" (٦٦) التي اكتسبت فرادتها بالمقارنة مع المجتمعات الانسانية الأخرى، كما يتضح لنا ذلك من خلال هذه الآية الكريمة: (الا ان تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم فليس عليكم جناح أن تكتبوها وأشهودا اذا تبايعتم ولا يصار كاتب ولا شهيد، وإن تفعلوا فانه فسوق بكم واتقوا الله ويعلمكم الله والله بكل شيء عليم) (٦٧).

ومن البدهي ان تأخذ التجارة نصيبها من الاهتمام في احاديث النبي الذي عاشها تجربة

شخصية وحالة اجتماعية قبل الاسلام، ولقي من أربابها كل عنت واضطهاد في العهد المكي من الدعوة، قبل ان تدخل في نظم الدولة الجديدة في عهدها "المدني". ومن ناحية أخرى فإن الاسلام بطابعه الرسالي والتنظيمي لم أن لم يقنع وراء دوره التبشيري كمقيدة توجيهية وما تنطوي عليه من واجبات اصولية وفرعية تنتظم فيها العلاقة مع الخالق والنفس والمجتمع، وإنما كان بالإضافة إلى ذلك ديناً جهادياً يتراقف فيه الايمان مع العمل (٦٨) تراقف الدعوة مع الدولة والنفس مع الجسد، حيث لكل منهما حق وديوره، لتصبح الدعوة والعمل واجباً بل فريضة على كل مسلم (٦٩). وفي ضوء هذه الازمة الزمائية الجديدة، بدت المدينة في عهدها الأول من الهجرة تمتع بالحركة وينصرف الجميع فيها إلى العمل، وعلى رأسهم كبار الصحابة من المهاجرين، الذين سرعان ما عادوا إلى مزاوله حرفتهم الأساسية وهي التجارة من أجل التنمية ومواجهة التحديات التي أسفرت عنها الهجرة إلى المدينة، حيث نسب لبعضهم الخروج في تجارات إلى الشام (٧٠).

والواقع ان الروايات التاريخية قد أهملت هذا الجانب، من خلال تركيزها على الجوانب الدينية والسياسية العسكرية في دولة النبي (ص) مما أحدث قرعاً بالنسبة للمسألة الاقتصادية عامة والتجارية خاصة لاسيما ان الأخيرة كانت محور المجتمعات الحضرية في الحجاز، ويكاد يلبس الأمر على المؤرخ حشره حول التجارة في الاسلام، ومدى ارتباطها بـ"القيم" الوثنية التي سقطت بعد فتح مكة، عندما يصطدم المؤرخ بهذا الفراغ في كتب السير والمغازي والطبقات والفتوح، فضلاً عن الكتب الخراجية التي تتخذ التجارة فيها محلاً باهتاً إلى حد كبير، بل قد تبدو هذه الفترة غير مسوقة، بعدما أولاه القرآن الكريم من اهتمام بالأمور التنظيمية في المجتمع الاسلامي ومن ضمنها التجارة، بينما كان دأب هذه المصنفات ملاخعة الأحداث الكبيرة وتركها هامش بسيط فقط للمسائل الاجتماعية والاقتصادية.

كما اتخذ هذا الجانب قدراً من العناية في الحديث الشريف، الذي كان محصلة تجربة متكاملة لاسيما الأحاديث المدنية ذات المدلول التنظيمي العملي مما يجعلها مصدراً هاماً عن الوضع الاقتصادي في المدينة، والتعرف إلى أنواع السلع المتداولة ومطرائق البيع وآداب التجارة المنظور من المكاسب، وما إلى ذلك من معلومات تفيد فهمها أو نكاد في المصادر التاريخية والخراجية. ومن منظور علاقة الحديث بالوضع القائم، فان للتجارة كان لها حضور بارز في الحياة الاقتصادية للدولة الاسلامية الصاعدة في المدينة، وربما كانت الحرفة الأساسية المتداولة بالنسبة للمهاجرين على الأقل، سواء في مبتدأ الهجرة أو خلال الصراع مع مكة، ومحاولة تثبيت المواقع، بعد اعلان حرمة المدينة، بما يعنيه ذلك من اطمئنان لغريب المدينة، وتضييق عليها في مورد ارتزاقها الرئيسي.

وإذا كان غير وارد بالنسبة للمسلمين إيقاف التجارة المكية فيما يراه بعض المؤرخين (٧١) مؤكداً على ذلك استمرار مرور قوافلها إلى الشام في منطقة نفوذ المدينة، فانهم لم يتردوا في

إرباكها من خلال السرايا العديدة التي بثها النبي في هذه المنطقة، وفي الوقت نفسه تعزيز تجارة المدينة الخارجية، بفتح خطوط على حسب التجارة القرشية (٧٧). ولعل خطورة هذه المنافسة، كانت في النهج الجديد لتجارة المسلمين وتلبية حاجة المجتمع وفقاً للنص القرآني الذي حدد لها الأطر والضوابط والأساليب. وكانت المسافة بعيدة في الواقع بين المنهجين القرشي والإسلامي، حيث لم يتورع الأول عن الاستغلال والاحتكار والربا، بينما تصبح الأمانة، ذلك الخط الرفيع، الفاصل بين ارتقاء التاجر أو انحداره في الإسلام كما أبرزت ذلك عدة أحاديث نبوية (٧٣).

وكان لا بد في ظل الأحكام الجديدة التي طرأت على التجارة في الإسلام، أن تنسرد آثارها بالمقارنة مع التجارة المكية الشهيرة بعد إعادة النظر فيها بصورة جذرية، ومن هنا يمكن تفسير تراجع التجارة في الحجاز، حيث لم تعد كما في العهد القرشي محور الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بل مجرد جانب فيها يتكامل مع الجوانب الأخرى في المجتمع. وقد تركز هذا التراجع مع انتشار موجة الفتوح واعتماد الدولة على مداخيل مالية طغت على ما توفره التجارة، تلك الغنائم والجزية والغزاة، تلك المصادر التي تشكلت منها - أو كادت - مالية الدولة في الإسلام الأول.

ومن هذا المنظور، فإن الإسلام لم يكن دين التجار كما يرى بعض المؤرخين والمستشرقين انطلاقاً من بنيته التجارية الأولى، كذلك لم يكن ثورة على التجارة التي كانت ظاهرة في الصراع الإسلامي - الوثني ولكنه كنظام متكامل، اتخذت التجارة مكانها المناسب فيه، وذلك في ضوء الاستجابة لمصلحة الجماعة التي باتت تمثلها الدولة. ولأن التجارة كانت موروثاً اجتماعياً هاماً بالنسبة للأخيرة، فإن الإسلام قدر لقريش هذا التراث وشجعها على المضي في التجارة وإظهارها على أية حرفة أخرى (٧٤) شجعاً على احترافها بصورة عامة كما في الحديث الشريف: "أن أطلب الكسب كسب التجار الذين إذا حدثوا لم يكنوا وإذا اتهموا لم يخونوا وإذا باعوا لم يظروا وإذا كان عليهم لم يماطلوا، وإذا كان لهم لم يمسروا" (٧٥).

لقد انطلق الإسلام من حاضرة الحجاز الكبرى مكة - وجاهد النبي وأصحابه الأوائل من أجل اقناع الأخيرة برسالته، وصبر على الأخطار والمقاومة والنفي، بغية تحقيقه لهذا الهدف، لما يترتب عليه من نتائج هامة على مستوى الحجاز وشبه الجزيرة، ذلك أن مكة كانت قادرة من خلال موقعها الديني والاقتصادي، على التأثير في مواقف الحواريين والقبائل الأخرى، ومن هنا يمكن تفسير التوجه الحضري المبكر للإسلام، بدءاً من مكة ومروراً بالطائف واليمامة بصورة ما، حتى يثرب، وتفادي الحوار مع القبائل المرتبطة في الغالب لمصالحها الاقتصادية، مما يعني أنه دين مدني، وبالتالي يفترض أن يكون للتجارة كنمط إنتاجي مدني، دور بارز في حياته الاقتصادية ربما تضاملاً في عهده الأولى ولكنه كان طاعياً في العهود التالية، ابتداءً من القرن الثالث الهجري بصورة خاصة (٧٦).

هوامش

- (١) لسان العرب، ج ٤، ص ٨٩، راجع أيضاً الزبيدي، تاج العروس، ج ٦٦.
- (٢) بائع الخمر، لسان العرب ج ٤ ص ٨٩، الزبيدي، ج ٧ ص ٦٦.
- (٣) لسان العرب ج ٤ ص ٨٦.
- (٤) تقول العرب إنه لتاجر بذلك الأمر أي حاذق. نفس المصدرين السابقين.
- (٥) H. Hegire P.110 H. Lammens la Mecque
- (٦) إبراهيم بيضون، الحجاز والدولة الإسلامية ص ٥٨.
- (٧) عبد العزيز الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ص ١٠ وانظر:
- (٨) راجع القول المنسوب لسلطان الفارسي (من استطاع منكم أن يموت حاجباً أو غزياً أو عامراً لمسجد ربه فليقل، ولا يموت تاجراً ولا خائناً) الغزالي، أحياء علوم الدين ج ٤ ص ٦٣.
- (٩) المكان نفسه.
- (١٠) المكان نفسه: دائرة المعارف الإسلامية ج ٤ ص ٦٣.
- (١١) الفراج ج ١٣٣.
- (١٢) يا أيها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض ولا تبسوا الخبيث منه تتفقون واستم بما أخبىه إلا أن تفضوا فيه واعلموا أن الله غني حميد). سورة البقرة الآية ٢٦٧.
- (١٣) السعدي، مروج الذهب / ج ٢ ص ٢٦٨.
- (١٤) المقدمة ص ٣٩٤.
- (١٥) المكان نفسه.
- (١٦) المكان نفسه.
- (١٧) المصدر نفسه ص ٣٩٥.
- (١٨) المصدر نفسه ص ٣٩٩.
- (١٩) الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ص ١٣.
- (٢٠) القرآن الكريم سورة إبراهيم الآية ٣٧.
- (٢١) المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ص ١٠٣.
- (٢٢) الأزرقي، أخبار مكة ج ١ ص ٥٧.
- (٢٣) ابن إسحاق، كتاب المغازي والسير ص ١١٥ ١١٦ وابن حبيب المحبر ص ١٧١، والفاشي، شفاء الغرام بخبايا البلد الحرام ج ٢ ص ١٠٨ ١٠٩.
- (٢٤) إبراهيم بيضون، الحجاز والدولة الإسلامية ص ٦٥.
- (٢٥) عبد شمس، المطب، نوقل.
- (٢٦) الطبري ج ٢، ص ١٨٠.
- (٢٧) تاريخ البيهقي ج ١، ص ٢٤٢.
- (٢٨) المقدسي، أحسن التقاسيم ج ٩٧.
- (٢٩) ابن خرداذبة، المسالك والممالك ج ٧.
- (٣٠) Commerce a Moven - age, P.311 W. Heyd, Histoire de (٣١) كان أقصرها بغير واحات بلاد الصدد (سمرقند وبخاري) مختقراً فارس ومن ثم إلى حدود الامبراطورية البيزنطية، نورمان بينز: الامبراطورية البيزنطية ص ٣٥٥.
- (٣٢) W. Heyd, Histoire d Commerce. 11. P3 - 5.
- (٣٣) W. Heyd Hist.
- (٣٤) ابن خرداذبة، المسالك والممالك ج ٧٠ ص ٧١ والمقدسي، أحسن التقاسيم ج ٩٧.
- (٣٥) أحسن التقاسيم ج ٩٧.
- (٣٦) تاريخ البيهقي ج ١ ص ٢٧٠ وانظر إبراهيم بيضون، مكة والمدينة في الجاهلية وعصر الرسول ص ٣٠٦.
- (٣٧) المكان نفسه.
- (٣٨) الرازي، المغازي ج ١ ص ٨٩.
- (٣٩) المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ج ٧ ص ٢٩٣.
- (٤٠) المكان نفسه.

- (٤١) الهمداني، صفة جزيرة العرب ص ١٣٠ روى ياقوت عن الهمداني عن سليمان بن عبد الملك لما مر بالطائف فرأى يبادر الزبيب فقال ما هذه الحرار؟ فقالوا ليس حراراً ولكنها يبادر الزبيب - معجم البلدان ج ٤ ص ١١.
- (٤٢) ديوار بني سليم، المقدسي، أحسن التقاسيم ص ١٠٨.
- (٤٣) جواد علي، المفصل ج ٧ ص ٣٨.
- (٤٤) البلاذري، أنساب ج ١ ص ٥٨.
- (٤٥) البكري، معجم ما استعجم ج ١، ص ٣٥٥ - ٣٥٦.
- (٤٦) كانت أشهرها بصرى وغزة التي توفي بها هاشم في إحدى تجاراته، راجع ابن هشام ج ١ ص ١٢٨ واليعقوبي ج ١ ص ٢٤٤ وجواد علي ج ٧ ص ٣٩٢.
- (٤٧) جواد علي، المفصل ج ٧ ص ٢٩٣ - ٢٩٤.
- (٤٨) ابن إسحاق، السير والمغازي ص ٦٤.
- (٤٩) ابن حوقل، صورة أرض ص ٣٩.
- (٥٠) راجع رواية مقتل التاجر اليهودي (أدبية) على يد قريش بعد مضايقته لهم في أسواق تهامة. أنساب الأشراف ج ١ ص ٧٢ - ٧٣.
- (٥١) راجع أبيات مطرود بن كعب الخزاعي، المصدر نفسه ج ١ ص ٦٠ مسعودي، مروج الذهب ج ١ ص ٣٢.
- (٥٢) سورة قريش.
- (٥٣) ابن هشام ج ١ ص ١٢٠.
- (٥٤) المصدر نفسه ج ١ ص ١٢٢، واليعقوبي ج ٢ ص ١٨.
- (٥٥) مروج الذهب ج ٢ ص ٢٧٠، العقد الثمين ج ١ ص ١٥٩.
- (٥٦) البيهقي ج ٢ ص ١٨، شفاء الغرام ج ٢ ص ٩٩ - ١٠٤.
- (٥٧) مروج الذهب ج ٢ ص ٢٧٠.
- (٥٨) سورة فاطر الآية ٢٩.
- (٥٩) التوبة الآية ١١١.
- (٦٠) الصف الآية ١٠.
- (٦١) البقرة الآية ١٦.
- (٦٢) سيد قطب، في ظلال القرآن ج ٦ ص ١٠٦.
- (٦٣) النور الآية ٣٦ - ٣٨.
- (٦٤) الجمعة الآية ١١١.
- (٦٥) سورة النساء الآية ٢٩.
- (٦٦) راجع سيد قطب، في ظلال القرآن ج ٤ ص ٣٣٦.
- (٦٧) مروج الذهب ج ٢ ص ٢٧٠ والعقد الثمين ج ١ ص ١٥٩.
- (٦٨) دائرة المعارف الإسلامية ج ٤ ص ٥٩٠.
- (٦٩) سورة البقرة الآية ٢٨٢.
- (٧٠) راجع الحديث الشريف: إذا سلطتم الفجر فلا تناموا على ظلب أربابكم، كنز العمال في سلف الأقوال والأفعال ج ٤ ص ٢١.
- (٧١) راجع الأحاديث الشريفة: أفضل الكسب بيع مير وعسل الرجل ببذره، طلب الحلال جهاد، طلب الحلال فريضة بعد الحج، طلب الحلال واجب على كل مسلم، المصدر نفسه ج ٤ ص ٦٠ - ٦١.
- (٧٢) ابن سعد، الطبقات ج ٤ ص ٩٠.
- (٧٣) Boycott and Mohammed's food supplies of the orient vol xx part IV p. 255. of the economic and social history Journal
- (٧٤) مغازي عروة بن الزبير ص ١٨٣، ابن سعد، الطبقات ج ١ ص ٥٩، ٦٠، ٩٠.
- (٧٥) التاجر الأمين الصدوق المسلم مع الشهداء يوم القيامة - التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء التاجر الصدوق تحدث ظل العرش يوم القيامة - التاجر الصدوق لا يحجب من أبواب الجنة - كنز العمال ج ٤ ص ٨٧.
- (٧٦) يا معشر قريش لا يغلبنكم الموالى على التجار - يا معشر قريش انكم تحبون المشايبة فأقولوا منها فانكم بأقل الأرض مطراً. كنز العمال ج ٤ ص ٣٣.
- (٧٧) المصدر نفسه ج ٤ ص ٣٠.
- (٧٨) راجع التيسير بالتجارة للجاحظ ص ٣٣ - ٤٣، الدوري مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ص ٥٧ وما بعدها.

حتى لا يفرقكم المديح

آتية تراعي أسعار النفط المرتفعة والفائض الهائل في الميزانية السعودية، وهو فائض سيكون لأصحاب الدفوف والطبول والتماثيل والبيعة الشرعية النصيب الأوفر منه!

★ ★ ★

هذا والناس مشغولون بقوتهم، وفגיעتهم بأنفسهم فوق كل فجيعة!

الكثيرون انشغلوا بسوق الأسهم السعودي عن أسهم النفاق الإعلامي.. فكل خوفهم أن يخسروا أموالهم، فلما اطمأنوا إلى أن خادم الحرمين الشريفين الجديد لن يسمح بانهيار السوق حتى ولو تدخل بشكل عجيب وألغى البيع والشراء وأوقف التداول! حين علموا بذلك شكروا الله أن قبض روح الخادم الأول دون ارتدادات سلبية أكثر منها في العقدين الأخيرين من حياته! وفيما كان رؤساء الدول وملوكها يتبارون في إنزال الأعلام وإعلان الحداد يوماً وإثنين وثلاثة بل وصل بأحد مهورسيهم أن جعل الحداد أربعين يوماً! وكأن الخادم الراحل هو جاء من بطن واحدة.. متصوراً أن التزلف السياسي القانع هذا سيزيد من حصته ضمن قائمة أيتام الملك الطويلة. وقد يكون تصويره أقرب إلى الصحة من فهمنا نحن أبناء الوطن لعقلية حكامنا وعيقريتهم.

وفيما يتبارى هؤلاء بالحداد المزيف، والأعلام المنكوسة، كانت الحياة تسير طبيعية في البلاد، قال المعلقون أنها تتفق مع الخصوصية السعودية والفهم السعودي للإسلام! فلم تتوقف الحياة للحظة، لا في الدوائر الرسمية ولا لدى الشركات والمؤسسات الخاصة! وقد كانت أمنية الأغلبية أن ينالوا عطلة عن العمل بوفاء الخادم لكي يريحوا أنفسهم ويسكنوا إلى أهلهم، لا للبكاء على أطلال الخادم وتذكر فضائله والنواح على معجزاته!

★ ★ ★

لقد قرأنا وسمعنا بل وابتلعنا مرغمين كمية هائلة من الدجل متعدد المصادر متعدد الأبواق متعدد الأغراض متعدد الأشخاص متعدد الوجوه والألوان والحقول والأبواب.. لم يحدث أن وقع طيلة عقود مضت من تاريخ المملكة في مناسبات مشابهة. لقد كان أقطاب النظام الجدد بحاجة إلى تسخير التكنولوجيا للتأسيس لنظرية جديدة لأشخاص وسياسات ووجوه عفا عليها الزمن؛ وسواء أصبح الخادم الجديد نبياً مرسل أم حكيماً لم تلد أنثى مثله، وسواء حكم ليوم أو لسنة، فإن واقع الأشخاص والسياسات والنظام والمصنفين والمطلبين أصغر من أن تمتص هذا المديح، بل أن هذا المديح سيغرقهم بدل أن يكون لهم طوق نجاة.

مات الملك!

عاش الملك!

خادم الحرمين ودع الحياة الدنيا فورته خادم آخر. والبيعة.. يا لها من بيعة، وما أسهلها من بيعة.

لقد جاءت بصورة سهلة وتلقائية:

لقد بايع الأمراء من عشيرة آل سعود ملكاً من بينهم! ثم جاء مشايخ نجد فبايعوا الملك الجديد ومنحوه الشرعية الدينية واعتبروا بيعته مثل بيعة الرضوان! كما قال الشيخ السديس! مشددين على أن من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية، والبيعة قد حجزت لولي الأمر الجديد. تلا ذلك مبايعة العامة - من نجد خصوصاً - وبذلك تحققت الديمقراطية البدوية في أعلى مراتبها وأعظم تجلياتها وصورها.

بضعة أمراء يقررون من يكون الملك، ثم مشايخ مذهب لا يمثل إلا أقلية في المملكة يقرر شرعية الملك الجديد وإسلامية حكمه، ثم العامة تأتي فتبصم.. لنصل بسهولة إلى حكم الإسلام!

★ ★ ★

مات الملك!

عاش الملك!

المفجوعون بموته كذابون في أغليبتهم الساحقة، والفجيعة سببها الحرص والطمع، وليس الأسى لخسارة القائد الملهم والعظيم الذي لم تلده حرة.

أما الداحون المطبلون فكثير، تعودنا أن يكون جلهم من مصر، فجاءت الفضائل تترى من لبنان هذه المرة! واكتشف المواطنون صفات في مليكهم العظيم لم يدركوها من قبل نحتها فنانون الدعاية والتصميم في بلد الفينيقي، ويصم عليها طبألو الصحراء الذين أنهكوا لقرون من التحذير من مساوئ الغلو خشية أن تقع دون أن نعلم في الشرك!

لقد حذرنا أفاقو الوهابية ورهبانها من الغلو في المديح لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فذلك يمهّد للشرك، حتى وإن كان المديح صحيح المحتوى، وقالوا أن ذلك يؤدي إلى (التصنيف) والإشراك بالله.. ولكنهم لا يمانعون أن نشرك ملوكهم بالله، وأن نمدحهم ونحدهم بما ليس فيهم، وأن نقول فيهم ما لا تجيز الوهابية وأخبارها أن نقول نصفه في أنبياء الله ورسله!

أكثر من أسبوعين ونحن نستمع سيلاً دافقاً من المديح لعبقرية مضت، وعبقريّة آتية لا تستطيع (فك الخط) ولا قراءة جملة مفيدة!

أفلام ووثائق وشهادات كلها تتحدث عن مصيبة اهتز لها الكون، فيما آيات النفاق تتطايّر يمينا ويساراً بشكل مقرف من إعلاميين وأخبار دينيين ومسؤولين يبحث كل منهم عن غنيمة

الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سفر الوجود ومعهد الآثار

القبة الخضراء قضية وبلا هلال!

التطرف الوهابي لا حدود له.



إنه مرض حقيقي مخزن في صاحبه، قد بوجهه إلى الآخر المختلف في الوجهة الدينية أو المناطيقية، لكنه لا يلقى حقيقة أن المريض بالتطرف لا يخر بيت الآخر بل ينتهي بتخريب بيته. لقد بدأ التطرف في المملكة ضد المواطنين الآخرين غير الوهابيين، فسامومع الصف والظلم وهدر الحقوق والكرامة، وكانت الحكومة تؤيد ذلك وتشجع الفعل الطائفي المتطرف،

معالم وآثار يهدمها الوهابيون المساجد السبعة.. قيمة لها تاريخ



مسجد عثمان الغارسي

من المعالم التي يزورها القادمون إلى المدينة المساجد السبعة، وهي مجموعة مساجد صغيرة عدها الحقيقي ستة وليس سبعة، ولكنها اشتهرت بهذا الاسم، وبسر بعضهم أن مسجد القبتين يضاف إليها؛ لأن من يزورها يزور ذلك المسجد أيضا في نفس الرحلة فيصبح عدها سبعة.

وهناك روايات حديثة لأن شبة تحدث فيها عن مسجد القتح وعن عدة مساجد حوله. وقد روى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في ذلك المساجد كلها). هذا المسجد

عزأونا فيك يا فقيد العلم يا عالم مكة



ما أظن أن سكان أع القرى وما جاورها قد أصابهم فزع وذعر كما أصابهم نبأ فقدان عالم مكة ورمزها وسيد أهلها، السيد الجليل، والعالم الكبير، السيد محمد بن عثوي مالكي الحسني، الذي رحل عنا ونحن في أشد الحاجة لوجوده بيننا.

الحجاز لن يتخلى عن هويته وتراثه

نخبة الحجاز: هموم المرحلة وتحديات المستقبل



زعيم الحجاز الديني: تشييك مؤسسة غير وهابية

من نافذة القول التأكيد على أن (الحجاز) وقد سبق له أن كان دولة تتمتع بكل أجهزة الدولة الحديثة هو الأكثر إخافة لحكم التجديدين الوهابيين من أن يفتن من بين أديهم، فيخسروا مكائنتهم الدينية، ويتبنى دعوتهم المتطرفة في حدود صحرائها، لا تتمتع بقطاع الحرمين الشريفين وإدارتهما، واللذان من خالتهما يتم فرض المذهب الوهابي وتضييق العالم الإسلامي، بل ومن تحت ذلك الغطاء تتم ممارسة أبشع وسائل التدمير لتراث الحجاز وتراث المسلمين.

وإذا كانت أموال النفط قد أمدت الحكم السعودية ودعوتها الدينية المتطرفة بزخم غير عادي لم يتأذى لأي دعوة أخرى في العهد الحديث، فإن النفط نفسه ليس مضمونا إلى الأبد مادامت سياسات التجديدين النقيضة لكل ما هو وطني وكل ما هو عدالة ومساواة، قائمة ومستمرة.. فالنفط ومنطقته قد تذهبان أيضا، بإلزام من الشعور المغالي فيه بالقوة الذي يبديه متطرفو الوهابية وآل سعود على حد سواء، والذي يظهر وكان الدنيا والعالم قد توقف عندهم وغير قابل للزوال.

(الدين والمثك توأمان)

التحالف المصري بين الوهابية والعائلة المالكة

كان العامل الديني القوة التوحيدية القوية الذي نجح في تشكيل وحدة اجتماعية سياسية منسجمة في منطقة تحد. قبل ظهور الدعوة الوهابية

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراتيجية
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات





لوحة للفنانة صفية بن زقر